

# نشرة إصدار سندات رأسمال (سندات دائمة بالريال العماني)



بنك صحر  
تميز  
ش.م.ع. ٤٤٣٥

## مدة الإكتتاب

تاريخ بداية الإكتتاب: ( ٦ سبتمبر )، ٢٠١٧  
تاريخ نهاية الإكتتاب: ( ٢٠ سبتمبر )، ٢٠١٧



الخليجية بادرلأسواق المال ش.م.ع.م  
GULF BAADER CAPITAL MARKETS S.A.O.C.

المستشار المالي،  
مدير الإصدار  
ووكيل الإكتتاب





ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان  
هاتف: . . . ٢٤٧٣ ٩٦٨+، فاكس: . . . ٢٤٧٣ ٩٦٨+  
www.banksohar.net

## نشرة إصدار

إصدار عدد . . . ٧٠٠٠٠ سند دائم من الفئة الأولى من رأس المال و خيار الإضافة بعدد . . . ٣٠٠٠٠ سند إضافي، عن طريق الإكتتاب الخاص  
(بمسعر إصدار . . . ١٠٠٠ ربع للسند الواحد بقيمة إجمالية وقدرها . . . ١٠٠ مليون ر.ع.)

### المستشار المالي، مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب



الخليجية بادرأسواق المال ش.م.ع.م.  
GULF BAADER CAPITAL MARKETS S.A.O.C.

#### الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م.

ص ب ٩٧٤، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان  
هاتف: . . . ٢٢٣٥٠٧ ٩٦٨+، فاكس: . . . ٢٢٣٥٠٧٤٥ ٩٦٨+

#### بنك الإكتتاب

بنك صحر ش.م.ع.ع.

#### المستشار القانوني

ناصر الحبسي وسيف المعمري للمحاماة بالتعاون مع ادلشو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م.

#### المدقق الخارجي

إرنست ويونغ ش.م.م.

#### وكيل التسجيل والتحويل

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات نشرة إصدار الأوراق المالية في السوق الأولية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان، وقد تم اعتماد نشرة الإصدار هذه باللغة العربية من الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم (خ/١٧/٥٦) الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٧م وتسود النسخة العربية على النسخة الإنجليزية ومن الأمور الواجب التأكيد عليها هنا أن الهيئة العامة لسوق المال غير مسؤولة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو استخدامها من قبل أي شخص.

## بيان هام للمستثمرين

نشرة الإصدار لا تمثل عرضاً للبيع أو دعوة من قبل الشركة أو نيابة عنها للإكتتاب في الأوراق المالية المطروحة في أية نطاق سلطة خارج سلطنة عمان حيث يكون توزيعها غير قانونياً.

وتهدف نشرة الإصدار والإكتتاب الخاص هذه لمستثمرين محددين كما هو محدد من قبل الشركة وليست عرضاً للعام. وبما أن الأوراق المالية تقدم على أساس الإكتتاب الخاص، فإن نشرة الإصدار ليست مخصصة للتداول العام أو التوزيع. ويشمل اختيار المستثمرين، على سبيل المثال لا الحصر، صناديق التقاعد، شركات الإستثمار، شركات إدارة المحافظ، والأشخاص ذوي الملاة المالية العالية، وأي شخص/شركة أخرى تحددها الجهة المصدرة للأوراق المالية.

إن الهدف الرئيسي من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمر على كافة المعلومات الجوهرية التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب حول الإستثمار أو عدمه في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب.

هذا، وتشمل النشرة على جميع البيانات والمعلومات الجوهرية، ولا تحتوي على أية معلومات مضللة ولم تحذف منها أية معلومات أساسية تؤثر سلباً أو إيجاباً على قرار المستثمر بخصوص استثماره في الأوراق المالية المطروحة من عدمه.

إن الجهة المصدرة للأوراق المالية ممثلة في أعضاء مجلس إدارتها يتحملون مجتمعين ومنفردين المسؤولية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم أنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم وجود معلومات أخرى تم حذفها، والذي قد يجعل المعلومات المذكورة بنشرة الإصدار مضللة.

هذا ويتعين على كل مستثمر أن يقرأ ويدرس بعناية ودقة نشرة الإصدار هذه ليقرر فيما إذا كان من المناسب أن يستثمر في الأوراق المالية المطروحة، أخذاً بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في سياقها الصحيح في نشرة الإصدار هذه، ويتعين على المستثمر أيضاً عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من الجهة المصدرة للأوراق المالية بالإكتتاب في الأوراق المالية المطروحة بموجبها، حيث يتحمل كل مستثمر مسؤولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الإستثمار في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب، وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والافتراضات التي تحتوي عليها هذه النشرة، باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الإستثمار في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب من عدمه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن الجهة المصدرة للأوراق المالية ولا عن الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب غير الأشخاص المذكورين بهذه النشرة، وفي حالة قيام أي شخص بالإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادات فلن يعتبر مفضلاً من قبل البنك أو مدير الإصدار.

## نقاط هامة

تحتوي هذه النشرة على المعلومات ذات الصلة والتي تعتبر هامة ولا تحتوي على معلومات مضللة كما لا تستبعد أية معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى التأثير مادياً على أي قرار للمستثمر بخصوص الإستثمار في الأوراق المالية من خلال هذه النشرة. ولا ينبغي الاعتماد على أية ملخصات لمستندات أو نصوص لها مما هو وارد في هذه النشرة بصفتها شاملة وينبغي النظر لها كمختصرات لها فقط.

وتحمل جميع الإستثمارات في السوق مخاطر بما فيها مخاطر السوق بدرجات مختلفة. فيمكن لأية قيمة للأوراق المالية الهبوط أو الارتفاع حسب ظروف السوق.

## نقاط أخرى جديرة بالملاحظة

### الإشارة إلى المستندات

قد لا تقدم جميع ملخصات المستندات المشار إليها في هذه النشرة ملخصاً كاملاً لتلك المستندات، وقد لا تكون العبارات في هذه النشرة المتعلقة بتلك المستندات نسخة طبق الأصل من تلك المستندات أو جزء منها، وفيما يتعلق بتلك المستندات، يجب عدم الاعتماد عليها كبيانات شاملة.

### نطاق المعلومات

القصد من المعلومات الواردة في هذه النشرة، تقديم لمقدم الطلب المحتمل معلومات ملائمة وكافية بفرصة الإستثمار مع لمحة عامة حول إصدار السندات. ولكن، قد لا تحوي النشرة بالضرورة كافة المعلومات التي قد يعتبرها مقدم الطلب جوهرية. ولا يجب تفسير محتوى هذه النشرة على أنها بمثابة استشارة قانونية أو تجارية أو ضريبية. ويجب على كل متقدم محتمل استشارة محاميه أو مستشاره المالي أو الضريبي الخاص به للمشورة القانونية أو المالية أو الضريبية فيما يتعلق بأي شراء أو شراء مقترح للسندات.

### العناية الواجبة للمستثمر

قبل اتخاذ أي قرار حول الإكتتاب في السندات من عدمه، يتعين على المتقدمين المحتملين قراءة هذه النشرة بالكامل. وفي اتخاذ القرار بالإستثمار، يجب على المتقدمين المحتملين الاعتماد على فحصهم الخاص لبنود هذه النشرة والمخاطر المرتبطة بالإستثمار.

### القيود على توزيع هذه النشرة

وقد يكون توزيع هذه النشرة أو الإصدار مقيداً بالقانون في بعض السلطات القضائية، أو يكون خاضعاً لموافقات قانونية مسبقة. ولا تشكل هذه النشرة عرضاً أو دعوة من قبل بنك صحار أو نيابة عنه إلى أي شخص في نطاق أية سلطة قضائية خارج السلطنة لشراء أية سندات حيث يكون العرض أو الدعوة غير قانونية. ويطلب بنك صحار ومدير الإصدار من الأشخاص الذين يحوزون على هذه النشرة الإطلاع وملاحظة أية قيود من هذه القبيل. ولا يقبل بنك صحار ومدير الإصدار أية مسؤولية قانونية لأية مخالفة لمثل هذه القيود على بيع، أو عرض بيع أو شراء أو الدعوة للإكتتاب بالسندات من قبل أي شخص، سواء كان متقدماً محتملاً أو غيره، وذلك في نطاق أية سلطة قضائية خارج سلطنة عمان حيث يكون البيع أو العرض بالبيع أو الشراء أو الدعوة للإكتتاب غير قانونياً.

### القيود على استخدام المعلومات الواردة في هذه النشرة

لا يمكن دون الموافقة المسبقة لبنك صحار ومدير الإصدار، نشر المعلومات الواردة في هذه النشرة أو نسخها أو الإفصاح عنها بالكامل أو جزئياً أو استخدامها لأي غرض آخر غير الغرض المصدرة من أجله.

## إخلاء مسؤولية

باستثناء ما يتطلبه القانون والتشريعات المعمول بها، فلا يمنح بنك صحار أو مدير الإصدار، أو أي من مديريهم أو محاسبيهم أو استشارييهم أو محاميهم أو موظفيهم أو أي شخص آخر تعهداً أو ضماناً، صريحاً أو ضمنياً، حول كمال محتويات هذه النشرة، أو التوقعات المالية الواردة فيها، أو أي مستند آخر يتم تقديمه في أي وقتٍ من الأوقات فيما يتعلق بالإصدار، أو أي مستند من هذا القبيل ظل دون تغيير بعد الإصدار.

## قيود البيع خارج سلطنة عمان

### مملكة البحرين

بالنسبة للمستثمرين في مملكة البحرين، فلا يمكن عرض الأوراق المالية موضوع هذه النشرة ومستندات الطرح ذات العلاقة إلا بالنموذج المسجل لحاملي الحسابات الحاليين والمستثمرين المعتمدين كما هو معرف من قبل البنك المركزي البحريني في مملكة البحرين حيث يقوم هؤلاء المستثمرون بالإستثمار بالحد الأدنى بما لا يقل عن مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي أو أي مبالغ معادل بعملة أخرى أو المبلغ الذي يقرره البنك المركزي البحريني.

ولا يمثل الإصدار هذا عرضاً للأوراق المالية في مملكة البحرين بموجب المادة ٨١ من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ (مرسوم القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦). ولم يتم تسجيل هذه النشرة ومستندات الطرح ذات الصلة ولن يتم تسجيلها كنشرة إصدار لدى البنك المركزي البحريني. وعليه، فلا يمكن عرض الأوراق المالية أو بيعها أو جعلها موضوع دعوة للاكتتاب بها أو شرائها، كما لا يمكن استخدام هذه النشرة أو أي مستند أو مادة مرتبطة بها فيما يتعلق بأي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو شراء الأوراق المالية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، لأشخاص في مملكة البحرين، باستثناء المستثمرين المعتمدين المعروض لهم خارج البحرين.

ولم يقم البنك المركزي البحريني بمراجعة أو اعتماد أو تسجيل هذه النشرة أو مستندات الطرح ذات العلاقة، ولم يقم بأي شكل من الأشكال باعتبار وقائع الحالة الموضوعية للأوراق المالية المطروحة للإستثمار، سواء في مملكة البحرين أو خارجها. عليه، فإن البنك المركزي البحريني لا يتحمل أية مسؤولية حول دقة وكمال البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند ويتصل عن أية مسؤولية حول أية خسارة تنشأ من نتيجة الاعتماد بالكامل أو جزئياً بمحتوى هذا المستند.

### دولة الكويت

لم يتم مراجعة هذه النشرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال بدولة الكويت ولم تصدر من قبل أي شخص مرخص من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالكويت. وعليه، فلا يمكن نشر هذه النشرة في دولة الكويت كما لا يمكن دعوة أو عرض الأوراق المالية للاكتتاب أو بيعها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في دولة الكويت. هذا، ولا يمكن القيام بأية دعوة أو عرض للاكتتاب بأية أوراق مالية للأشخاص، بما ذلك ولتجنب الشك، لأية كيانات قانونية في دولة الكويت. وفي حالة إحالة هذه النشرة لأي شخص في دولة الكويت، فينبغي التغاضي عنها وعدم اتخاذ أية خطوات اعتماداً عليها. ولا يمكن لأي شخص في دولة الكويت قبول أو الاكتتاب أو الإيهام بقبول أو الاكتتاب بالسندات.

### دولة قطر

لم ولن يتم طرح السندات أو بيعها أو تقديمها في أي وقتٍ من الأوقات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر في دولة قطر بالطريقة الذي قد تمثل طرماً عاماً. كما لم ولن يتم تقديم طلب بإدراج أو تداول السندات في بورصة قطر أو سوق المضاربة القطري كيو إي. ولم ولن يتم مراجعة هذه النشرة أو اعتمادها أو تسجيلها أو تقديمها لدى هيئة الأسواق المالية القطرية أو البنك المركزي القطري، ولا يمكن توزيعها للعامة. هذه النشرة هي للمتلقين الأصلي فقط، ويجب عدم تقديمها لأي شخص آخر. فهذه النشرة ليست للتوزيع العام في دولة قطر ولا يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

### المملكة العربية السعودية

لا يمكن توزيع هذه النشرة في المملكة العربية السعودية إلا لأولئك الأشخاص كما هو مسموح به بموجب عروض تنظيمات الأوراق المالية الصادر من قبل مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية بالقرار رقم ٤/١١٢٠٤/٢٠١٤ المؤرخ ٤ أكتوبر ٢٠١٤ وتعديلاته بالقرار رقم ٧٢٧/٢٠١٨ المؤرخ ١٨ أغسطس ٢٠١٨ («تنظيمات المملكة العربية السعودية»).

وهذه النشرة موجهة «للمستثمرين ذو الخبرة» حسب تعريف المادة ١٠ من تنظيمات المملكة العربية السعودية («مستثمرون ذو الخبرة»)، لغرض الاطلاع فقط. فهذه النشرة غير مقصودة للتوزيع، أو الاستخدام من قبل أي شخص غير المستثمرين ذو الخبرة. ولا يجب لأي شخص غير مستثمر ذو خبرة التصرف بموجب هذه النشرة أو أي من محتوياتها. ولا يقصد أيضاً من هذه النشرة التوزيع إلى أو الاستخدام من قبل أي شخص أو كيان في نطاق أية سلطة قضائية أو دولة حيث يكون توزيعها مخالفاً للقانون أو التنظيمات المعمول بها.

ولن تعطي هيئة السوق المالية السعودية أي ضمان لدقة أو كمال هذه النشرة، وتتصل عن أية مسؤولية أيا كانت عن أية خسارة تنشأ من أو تكبد من الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة. ويجب على المشتري المحتمل للأوراق المالية المطروحة، إجراء دراسته الخاصة للعناية الواجبة حول دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. وفي حالة عدم فهمكم لمحتويات هذه النشرة، يجب عليكم استشارة مستشار مالي مصرح.

### الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)

إن هذه النشرة خاصة وسرية للغاية ويتم توزيعها إلى عدد محدود من المستثمرين ويجب عدم تقديمها لأي شخص غير المتلقي الأصلي، ولا يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

باستلام هذه النشرة، يتفهم الشخص أو الكيان الذي صدرت له ويقر ويوافق أنه لم يتم اعتماد هذه السندات أو النشرة من قبل البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولم يتلق مدير الإصدار تصريحاً أو ترخيصاً من البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة بتسويق أو بيع السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولم ولن يتم القيام بتسويق أو طرح

السندات من داخل الإمارات العربية المتحدة، ولا يمكن إتمام شراء السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولا يجب الافتراض بأن مدير الإصدار هو وسيط مرخص أو تاجر أو مستشار استثمار بموجب القوانين المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة، أو أنه يقوم بإبداء الاستشارات للأفراد المقيمين في الإمارات بخصوص ملاءمة الاستثمار في أو شراء أو بيع الأوراق المالية أو منتجات مالية أخرى. ولا يمكن عرض السندات أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر للعامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل هذه النشرة طرماً عاماً للسندات في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الشركات التجارية بدولة الإمارات أو القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو غيره.

لا تمثل هذه النشرة استشارة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مهنية أخرى. نشرة الإصدار هذه لمعلوماتكم فقط، ولا يقصد بها اعتماد أو التوصية بتصرف معين. ويجب عليكم استشارة مهني مختص للحصول على استشارة خاصة يتم تقديمها على أساس وضعكم الخاص.

## مركز دبي المالي العالمي

لا يقصد من ولا تمثل هذه النشرة ترويجاً مالياً أو طرماً أو بيعاً أو تسليماً للسندات أو غيرها من الأوراق المالية بموجب قانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي (قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤م، وتعديلاته)، والقانون التنظيمي (القانون ١ لسنة ٢٠٠٤م، وتعديلاته)، بموجب قواعد الأوراق المالية المطروحة الخاصة بهيئة الخدمات المالية بدبي أو غيرها. ولا يقصد بطرح السندات أو توزيعها أو بيعها أو ترويجها عامة أو الإعلان عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أو لحساب أو منفعة أي شخص في مركز دبي المالي العالمي. ولا يقصد من هذه النشرة التوزيع إلى أي شخص في مركز دبي المالي العالمي، ولا ينبغي لأي شخص يتلقى نسخة من هذه النشرة التصرف أو الاعتماد عليها وعليه تجاهلها. فإن هيئة الخدمات المالية بدبي لم تعتمد طرح السندات أو هذه النشرة كما لم تتخذ الخطوات من أجل التحقق من المعلومات الواردة فيها، كما لا تتحمل أية مسؤولية بخصوصها.

## البيانات والتوقعات المستقبلية التطلعية

تحتوي نشرة الإصدار هذه على عبارات و توقعات مستقبلية «وبيانات تطلعية» معنية. ويمكن تعريف هذه البيانات و التوقعات التطلعية عبر استخدام مصطلحات تطلعية مثل «توقع» أو «يستمر» أو «يقيم» أو «يحدد» أو «يعتزم» أو «يمكن» أو «سوف» أو «يتصور» أو «يتنبأ» أو «يقترح» أو «ينبغي» أو «يعتقد» أو «سوف يواصل» أو «سوف يتابع» والمصطلحات المشابهة قد يقصد منه عبارات استشرافية، وعكسها، أو غيرها من الكلمات أو العبارات المماثلة. وبالمثل، فإن البيانات التي تصف استراتيجيات بنك صحار، أهدافه، خطته، هي أيضاً بيانات تطلعية. وتخضع جميع البيانات التطلعية إلى المخاطر والشكوك والافتراضات التي من الممكن أن تسبب نتائج فعلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، نتائج عمليات بنك صحار، والوضع المالي، والتدفق المالي، والسيولة، والتوقعات المالية، والنمو لاختلاف جوهري عن تلك التي يتصورها البيان التطلعي ذات الصلة.

أن عدداً من العوامل الهامة قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن تطلعات بنك صحار. وتشمل هذه العوامل دون حصر ما يلي:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي؛
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بخدمات الدين؛
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بالدفع؛
- المخاطر المالية المعينة و/أو المخاطر التشغيلية والصيانة؛
- الحصول على التأمين والملائم والكافي لتغطية جميع الخسائر المحتملة؛
- تغيير السياسات النقدية و/أو معدلات الفوائد في السلطنة، والتضخم المحلي و/أو العالمي، وأسعار الفوائد المحلية و/أو العالمية؛
- التذبذب في معدلات الصرف الأجنبية أو أسعار الأسهم أو معدلات وأسعار أخرى؛
- أداء الأسواق المالية بالسلطنة؛
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في السلطنة والتي قد تؤثر على أنشطة بنك صحار التجارية؛
- التغييرات في القوانين و/أو التنظيمات و/أو الأوضاع والتي يمكن أن تؤثر على موقف عملاء بنك صحار، و/أو مورديه، أو على القطاع البنكي في عُمان؛ و
- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في عُمان، والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية و/أو المالية لعملاء بنك صحار، أو مورديه والقطاع البنكي.

وبطبيعتها، فإن بعض بيانات مخاطر السوق ما هي إلا مجرد تقديرات ويمكن أن تصبح مختلفة بشكل كبير عما يحدث بالفعل مستقبلاً. ونتيجة لذلك، قد تصبح الأرباح أو الخسائر الفعلية المستقبلية مختلفة بشكل كبير عن تلك التي تم تقديرها. وليس على البنك ومدير الإصدار وأي منتسب لهما أي التزام بتحديث أو مراجعة أية عبارات وبيانات في هذه النشرة، لتعكس الظروف الناشئة بعد هذا التاريخ أو لتعكس وقوع الأحداث الكامنة، حتى لو لم تحدث الافتراضات المنطوية أو كانت النتائج مختلفة عما كان متوقعاً.

وإن العوامل الواردة أعلاه في هذه النشرة لا تشمل بالضرورة كافة العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً. ولمزيد من إيضاح العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية، أنظر للفصل ١٤ - عوامل المخاطرة، من هذه النشرة. وسوف يلتزم بنك صحار بقواعد وتنظيمات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال، والتي تشمل الإفصاح في حينه عن نتائج عمليات بنك صحار. ويوصي بنك صحار مقدمي الطلبات متابعة أية معلومات أو إعلانات يقوم بها البنك بعد إدراجها على موقع سوق مسقط للأوراق المالية [www.msm.gov.om](http://www.msm.gov.om) في حال شرائهم للسندات ويصبحوا حملة لها.

## عرض البيانات المالية والقطاع والسوق

### البيانات المالية

ما لم يتم الإفادة بخلافه، فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مستمدة من القوائم المالية المدققة لبنك صحار أو القوائم المالية الفصلية غير المدققة، وفي كل الأحوال، المعدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وإن نسخ القوائم المالية متوفرة على موقع سوق مسقط للأوراق المالية أو في موقع البنك. وتبدأ السنة المالية لبنك صحار في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر. وفي هذه النشرة، أي اختلاف في أي جدول بين المجموع وجمع المبالغ ذات الصلة هو بسبب التقريب.

### عملة العرض

في هذه النشرة، فإن جميع الإشارات إلى ر.ع. و/أو الريال العماني تعزى إلى العملة القانونية الحالية لسلطنة عُمان.

### بيانات القطاع والسوق

ما لم يتم الإفادة بخلافه، فإن بيانات القطاع والسوق المستخدمة في هذه النشرة تم الحصول عليها من خلال نشرات أو مواقع أطراف ثالثة في القطاع. وبالرغم أنه من المعتقد أن بيانات القطاع المستخدمة في هذه النشرة موثوقة، فلم يتم التحقق منها بشكل مستقل، ولذلك فإن دقتها وكمالها غير مضمونة، ولا يمكن ضمان اعتمادها. وعلى نحو مماثل، فإن التقارير الداخلية للشركة، وعلى الرغم من الاعتقاد بأنها موثوقة، فإنه لم يتم التحقق منها من قبل أي جهة مستقلة. ويعتمد مدى أهمية بيانات القطاع وبيانات السوق الواردة في هذه النشرة على مدى دراية القارئ وفهمه للأساليب المستخدمة في جمع هذه البيانات.

الصفحة	المحتويات
٦	الفصل الأول: التعريفات والإختصارات
١٢	الفصل الثاني: التصنيف الائتماني
١٥	الفصل الثالث: نبذة عن بنك صحار ش.م.ع.ع
١٦	الفصل الرابع: ملخص الإصدار
١٨	الفصل الخامس: بنود وشروط الإصدار
٢٥	الفصل السادس: استخدام العوائد وتكاليف الإصدار
٢٥	الفصل السابع: أغراض المُصدر والموافقات التي حصل عليها
٢٧	الفصل الثامن: نبذة عن الاقتصاد العماني
٣١	الفصل التاسع: نبذة عن القطاع والإطار التنظيمي
٣٥	الفصل العاشر: نبذة حول الأعمال
٤٦	الفصل الحادي عشر: إدارة المخاطر
٥٣	الفصل الثاني عشر: البيانات المالية
٥٥	الفصل الثالث عشر: معاملات الأطراف ذات العلاقة
٥٥	الفصل الرابع عشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها
٦٩	الفصل الخامس عشر: الحوكمة
٧٧	الفصل السادس عشر: سياسة توزيع الأرباح
٧٧	الفصل السابع عشر: حقوق ومسئوليات الوكيل وحملة السندات
٧٩	الفصل الثامن عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب
٨٣	الفصل التاسع عشر: التعهدات



## الفصل الأول: التعريفات والإختصارات

التعريفات

إجتماع الجمعية العامة السنوية للبنك.	<b>الجمعية العامة السنوية</b>
تعني أية متطلبات واردة في تشريعات رأس المال لحفظ رأس المال من وقت لآخر والمنطبقة على البنك، بما في ذلك القواعد الانتقالية المرحلية والإعفاءات الممنوحة بالنسبة لما سبق؛	<b>القانون المعمول به في متطلبات رأس المال</b>
هو الشخص أو الكيان الذي يتقدم بطلب اكتتاب سندات رأس المال طبقاً لبنود هذه النشرة.	<b>مقدم الطلب</b>
استمارة الطلب التي سيتم تقديمها لطلب اكتتاب سندات رأس المال طبقاً لبنود هذه النشرة.	<b>استمارة الطلب</b>
هو النظام الأساسي لبنك صحار والمسجل لدى وزارة التجارة والصناعة حسب تعديله من وقت لآخر طبقاً لأحكامه الواردة فيه.	<b>لنظام الأساسي</b>
يعني الأشخاص المفوضون بالتوقيع عن البنك	<b>المفوضون بالتوقيع</b>
واحد من ألف من الريال العماني ( ١٠٠٠ بيسة = ريال عماني واحد)	<b>بيسة</b>
هو القانون المصرفي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٤/٢٠٠ وتعديلاته.	<b>القانون المصرفي</b>
تعني لجنة بازل في الإشراف البنكي	<b>لجنة بازل</b>
يعني الإصلاحيات على إطار التشريعات العالمية لرأس المال والصادرة من لجنة بازل كجزء من حزمة المتطلبات الجديدة لرأس المال والسيولة والتي يقصد بها تعزيز معايير رأس المال وتأسيس الحد الأدنى من معايير السيولة بالنسبة لمؤسسات الائتمان العالمية (بما في ذلك الإرشادات حول معايير الاستحقاق بالنسبة لسندات الفئة الأولى لرأس المال والفئة الثانية لرأس المال)	<b>بازل ٣</b>
تعني المستند بعنوان "إطار تنظيمي دولي لبنوك أكثر مرونة والأنظمة البنكية" والصادر من قبل لجنة بازل بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م والذي تم مراجعته في يونيو ٢٠١١م والملحق المرفق في مستنده بعنوان "لجنة بازل تصدر العناصر النهائية للإصلاحيات برفع جودة لوائح رأس المال" والصادر من قبل لجنة بازل بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١١م، كل منها حسب مراجعتها وتعديلها أو استكمالها بملحقات من وقت لآخر	<b>مستندات بازل ٣</b>
مجلس إدارة بنك صحار المنتخب وفقاً للنظام الأساسي وقانون الشركات التجارية.	<b>المجلس/ مجلس الإدارة</b>
اليوم الذي تفتح فيه البنوك وأمانة السجل التجاري ما عدا الجمعة والسبت أو عطلة عامة للعمل العام في مسقط، سلطنة عمان.	<b>يوم العمل</b>
يعني أول تاريخ للاستدعاء وأي تاريخ لدفع الفوائد بعد ذلك	<b>تاريخ الاستدعاء</b>
تعد قد وقعت إذا تم إشعار البنك كتابياً من قبل المنظم بأن المبلغ الأساسي المستحق (أو المبلغ المؤهل كرأسمال تنظيمي، في حال حمل بعض السندات من قبل البنك أو شراؤها ممول من قبل البنك) من السندات لن تتأهل، بالكامل، للتضمين في الفئة الأولى لرأسمال البنك (باستثناء في حال أن عدم التأهل إنما هو نتيجة أي قصور منطبق على مبلغ رأس المال ذلك)	<b>تغير في رأس المال</b>
بالنسبة للسندات تعني مبلغه الأساسي المستحق مع أية مدفوعات مستحقة	<b>مبلغ الاسترداد حدث تغيير في رأس المال</b>
تعني، في أي وقت من الأوقات، اللوائح والمتطلبات والإرشادات والسياسات المتعلقة بملاءمة وكفاية رأس المال والسارية في ذلك الحين بالسلطنة، بما فيها تلك التنظيمات الصادرة من المنظم (والتي تشمل، دون حصر، إرشادات المنظم سي بي-١ حول رأس المال التنظيمي بموجب بازل ٣ الصادر بتعميم البنك المركزي رقم ب م ١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م وتعميم البنك المركزي رقم ٢٠١٧/٢٠١٧/١٦/BKUP/Banks/٢٠١٧/٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧م؛ وأية تعديلات أخرى بهذا الخصوص	<b>تشريعات رأس المال</b>
سند دائم بمثابة سند إضافي من الفئة الأولى طبقاً لقواعد البنك المركزي العماني بقيمة اسمية وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ ر.ع لكل سند صادر بموجب هذه النشرة.	<b>سند</b>
البنك المركزي العماني.	<b>البنك المركزي</b>
قانون الشركات التجارية بسلطنة عمان والصادر بالمرسوم رقم ٧٤/٤ وتعديلاته.	<b>قانون الشركات التجارية</b>
الفصل في هذه النشرة.	<b>الفصل</b>
الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان.	<b>الهيئة</b>
قانون سوق رأس المال بسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨ وتعديلاته.	<b>قانون سوق رأس المال</b>
ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم خ/٢٠١٥/٢٢ في ٢٠/١٥/٢٢م وتعديلاته.	<b>ميثاق</b>

<b>رأسمال من الفئة الأولى</b>	يعني رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل المنظم كرأسمال من الفئة الأولى وفقاً لتنظيمات رأس المال، وكرأسمال من الفئة الأولى حسب القانون المعمول به في متطلبات تنظيم رأس المال المطبق في ذلك الوقت؛
<b>الشروط</b>	شروط وبنود إصدار سندات رأس المال حسب ورودها في الفصل الخامس من هذه النشرة.
<b>نسبة أيام التوزيع خلال العام</b>	يعني عدد الأيام في الفترة المعنية مقسوماً على ٣٦٥ (شاملاً أول يوم ولكن مع استبعاد آخر يوم)
<b>تاريخ التحديد</b>	يعني بالنسبة لفترة التعديل، هو ثالث يوم عمل قبل بدء فترة التعديل تلك
<b>عضو المجلس</b>	عضو مجلس إدارة بنك صحار.
<b>الأرباح القابلة للتوزيع</b>	تعني أرباح البنك المتراكمة والمحقة (والتي لم يتم توزيعها أو إضافتها في رأس المال من قبل)، ناقص الخسائر المتراكمة، وكلها حسب الوارد في القوائم المالية الحديثة للبنك حسب الإعلان عن طريق موقع سوق مسقط للأوراق المالية
<b>تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح</b>	يحمل المعنى المسند إليه في الشرط ٦-٤ (قيود أنصبة الأرباح والاسترداد)
<b>مبلغ الاسترداد المبكر</b>	يعني بالنسبة للسند، مبلغه الأساسي المستحق مع أية مدفوعات مستحقة
<b>الجمعية العامة غير العادية</b>	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك.
<b>حالة إخلال</b>	تعني: (١) عدم الدفع: إخفاق البنك في دفع مبلغ بطبيعة المبلغ الأساسي أو الفوائد المستحقة والقابلة للدفع من قبله وفقاً للشروط واستمرار الإخفاق لمدة سبعة أيام في حالة المبلغ الأساسي و٤١ يوماً في حالة الفوائد (مع استبعاد في كل حالة يحدث فيها الإخفاق فقط نتيجة حدوث واقعة عدم دفع أو أن البنك يمارس خيار عدم الدفع)؛ أو (٢) الإعسار: اتخاذ محكمة أو هيئة رسمية أخرى لقرار نهائي بأن البنك قد أصبح معسراً أو مفلساً أو غير قادر على دفع ديونه؛ أو (٣) الحل والتصفية: تم تعيين مصفي، وتم إصدار أمر من المحكمة ذات السلطة المختصة أو تم اتخاذ قرار ساري لحل أو تصفية البنك، أو أن البنك قد تقدم بطلب للحل أو التصفية في حق ذاته، أو توقفه، أو من خلال إجراء رسمي لمجلس إدارته التهديد بتوقفه، عن القيام بجميع أو معظم أعماله أو عملياته، وفي كل حالة ما عدا: (١) لغرض إعادة الهيكلة، أو الاندماج أو إعادة التنظيم أو الاتحاد بموجب بنود معتمدة عن طريق قرار جمعية غير عادية لحملة السندات؛ (٢) من أجل أية خطوة أو إجراء يكون جزءاً من إعادة هيكلة أو اندماج معتمد من قبل أية محكمة ذات سلطة مختصة أو أية جهة أخرى مختصة؛ أو (٣) ناشئ نتيجة اندماج أو اتحاد مع مؤسسة مالية أخرى؛ أو (٤) واقعة مشابهة: أية واقعة تحدث مما تعد بموجب قوانين سلطنة عمان ذات أثر مشابه لأي من الوقائع المشار إليها في الفقرتين (ب) أو (ج) أعلاه. الإشارة في الفقرة (ب) (الإعسار) أعلاه إلى الديون تعتبر شاملة لأي دين أو أي تنظيمات مالية صادرة (أو يعتزم إصدارها) بما يمثل بمبادئ الشريعة الإسلامية ومما يعامل كدين للأغراض القانون المعمول به، وفي كل حالة سواء تم الدخول فيه بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البنك؛
<b>نسبة الفائدة القائمة</b>	يعني نسبة الفائدة أو نسبة الفائدة الإبتدائي، حسب الإقتضاء، والتي يسبق مباشرة تاريخ التعديل المعني
<b>قرار الجمعية غير العادية</b>	يعني القرار الذي يتخذه حملة السندات وفقاً للإجراءات الواردة في هذه الشروط
<b>المستشار المالي، مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب</b>	الخليجية بادر للسواق المال ش.م.ع.م. ص ب ٩٧٤، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان هاتف: . . . ٢٢٣٥٠٧٠٠، فاكس: ٢٢٣٥٠٧٤٥ +٩٦٨ البريد الإلكتروني: cfd@gbcmoman.net
<b>السنة المالية</b>	السنة المالية للبنك والتي تبدأ من تاريخ ١ يناير وتنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر أو وفقاً لتعديل المساهمين في النظام الأساسي للبنك.
<b>أول تاريخ استدعاء</b>	يعني تاريخ الذكرى السنوية الخامسة من تاريخ الإصدار
<b>خيار الإضافة</b>	في حالة الإكتتاب الإضافي، فإن الخيار المتاح للمصدر هو إصدار وتخصيص سندات بعدد يصل إلى ٣٠٠٠٠٠٠ سند إضافي والإحتفاظ بمبالغ الإكتتاب الإضافية
<b>أول تاريخ لدفع الفوائد</b>	سنة أشهر من تاريخ الإصدار.
<b>الحكومة</b>	حكومة سلطنة عمان.

معايير التقارير المالية العالمية.	<b>معايير التقارير المالية العالمية</b>
يعني ٧,٧٥٪	<b>معدل الفائدة الأولى</b>
يعني ٢,٥٪ سنويًا	<b>الهامش الأولي</b>
الفترة من تاريخ الإصدار إلى أول تاريخ استدعاء، على أن يستثنى تاريخ أول استدعاء.	<b>الفترة الأولية</b>
هي التواريخ التي تصبح فيها الفوائد قابلة للدفع عن الفترة المعنية التي تستحق فيها الفوائد وفقاً لبنود طرح سندات رأس المال .	<b>تواريخ استحقاق الفوائد</b>
يعني مبلغ الفوائد القابلة للدفع، مع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد) والشرط ٧ (المدفوعات)، بكل تاريخ دفع للفوائد	<b>مبلغ دفعة الفوائد</b>
هو أول تاريخ لدفع الفوائد وكل ستة أشهر من بعد تاريخ أول تاريخ لدفع الفوائد.	<b>تاريخ دفع الفوائد</b>
الفترة من تاريخ الإصدار إلى أول تاريخ دفع للفوائد، على أن يستثنى من ذلك أول تاريخ دفع للفوائد. وكذلك ينطبق هذا الاجراء للفترات اللاحقة والتي سوف يستثنى منها التاريخ التالي لدفع الفوائد	<b>فترة الفوائد</b>
تعني للفترة الأولية، نسبة الفائدة الأولية، وبالنسبة لكل فترة إعادة تسعير بعد ذلك، السعر محسوباً وفق أحكام الشرط ١٥-١ (مدفوعات الفوائد)	<b>نسبة الفائدة</b>
هو إصدار عدد ٧٠٠٠٠٠ سند إضافي دائم من الفئة الأولى من رأس المال و خيار الإضافة بعدد ٣٠٠٠٠٠ سند إضافي، عن طريق الإكتتاب الخاص (بسعر إصدار ١٠٠٠ ر.ع للسند الواحد وبقيمة إجمالية وقدرها ١٠٠ مليون ر.ع	<b>الإصدار</b>
١٠٠٠ ر.ع للسند الواحد.	<b>سعر الإصدار</b>
بنك صحار ش.م.ع.ع ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان هاتف: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠٠٠ فاكس: +٩٦٨ ٢٤٧٣٠٠٠٠	<b>المصدر/ بنك صحار/ البنك</b>
تعني جميع مطالبات حملة الأسهم العادية	<b>الالتزامات الصغرى</b>
قوانين سلطنة عمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية وتشريعات الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني حسب صدورها وتعديلاتها وإعادة تشريعها.	<b>قوانين السلطنة</b>
شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م. ص ب ٩٥٢، روي، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان هاتف ٢٤٨٢٢٢٢٢٢ +٩٦٨، فاكس: ٢٤٨١٧٤٩١ +٩٦٨	<b>شركة مسقط للمقاصة/ أمين السجل</b>
عقد تأسيس بنك صحار.	<b>عقد التأسيس</b>
وزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان.	<b>وزارة التجارة والصناعة</b>
سوق مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان.	<b>سوق مسقط للأوراق المالية</b>
يحمل المعنى المسند له في الشرط ٦-٢ (خيار عدم الدفع)	<b>خيار عدم الدفع</b>
تحمل المعنى المسند عليها في الشرط ٦-١ (واقعة عدم الدفع)	<b>حدث عدم الدفع</b>
تعني أن: (١) المنظم قد أبلغ البنك خطياً أنه قرر بأن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابل للاستمرار دون تخفيض؛ أو (٢) تم اتخاذ قرار بالقيام بضح رأسمال من القطاع العام (أو دعم مماثل) والذي يمكن للبنك بدونه أن يكون أو يصبح غير قابل للاستمرار، أيهما يقع أولاً؛	<b>حالة التعسير</b>
يعني التاريخ الذي يتم فيه التخفيض حسب ما هو محدد في إشعار التعسير، والذي لن يكون أكثر من ١٠ أيام عمل (أو أي تاريخ أبكر حسب قرار المنظم) بعد تاريخ إشعار التعسير	<b>تاريخ التخفيض لحالة التعسير</b>
يحمل المعنى المسند إليه في الشرط ٩ (التخفيض عند نقطة التعسير)	<b>إشعار التعسير</b>
بالنسبة للبنك، يعني (أ) الإعسار أو الإفلاس أو عدم القدرة على دفع جزء كبير من التزاماته حسب حلول استحقاقها أو عدم القدرة على مواصلة أعماله، أو (ب) أية واقعة أو ظروف أخرى والتي تحدد بأنها تمثل عدم قابلية للاستمرار من قبل المنظم أو حسبما ورد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها	<b>التعسير</b>

التزامات	التزامات الدفع للبنك بموجب السندات
عمان/ السلطنة	سلطنة عمان
ر-ع	ريال عماني، العملة القانونية المتداولة بسلطنة عمان، والريال العماني الواحد يساوي ١٠٠٠،٠٠٠ بيسة
سندات رأسمال من الفئة الأولى الأخرى	تعني الأوراق المالية التي يصدرها البنك والتي تمثل حقوق المساهمين من الفئة الأولى الأخرى للبنك غير الأسهم العادية
الدفعات المستحقة	تعني بالنسبة لأية مبالغ قابلة للدفع عند استرداد السندات، مبلغ يمثل أية فوائد مستحقة وقابلة للدفع غير مدفوعة عن فترة الفوائد التي يقع خلالها الاسترداد وحتى تاريخ الاسترداد. ولتجنب الشك، فإن الالتزام بدفع المدفوعات المستحقة هي دون المساس بحق البنك باختيار عدم الدفع بمبالغ مدفوعات الفوائد السابقة أو بحقه في عدم دفع تلك المبالغ كنتيجة لحدوث واقعة عدم الدفع
الالتزامات المتساوية	تعني جميع التزامات الدفع الثانوية للبنك والتي تحتل منزلة متساوية مع الالتزامات
يوم الدفع	يحمل المعنى المسند له في الشرط ٧-٢ (يوم الدفع)
النشرة/ نشرة الإصدار	هي نشرة الإصدار طبقاً لاعتمادها من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالقرار الإداري رقم (٢٠١٧/٥٦٧) والصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٧م.
السندات المؤهلة من الفئة الأولى	تعني السندات التي تستوفي معايير السندات المؤهلة من الفئة الأولى وفقاً للمعايير المذكورة في "تنظيم رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣" والتي نشرها البنك المركزي في تعميمه رقم بي أم ١١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣
تاريخ التسجيل	يعني بالنسبة لدفع الفوائد، التاريخ الواقع في اليوم الخامس عشر قبل تاريخ دفع الفوائد المعني، وبالنسبة لدفع مبلغ الاسترداد، فالتاريخ الذي يقع في اليوم الخامس عشر قبل تاريخ دفع مبلغ الاسترداد المعني (حسب الحال)
مبلغ الاسترداد	يعني مبلغ الاسترداد المبكر، أو مبلغ استرداد الضريبة أو مبلغ استرداد لحدث التغيير في رأس المال (حسب الحال)
السجل	سجل حيازة وتملك السندات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع
المنظم	يعني البنك المركزي العماني أو أي كيان خلف له يكون له سلطة الإشراف الأولي على البنوك بالنسبة للبنك في السلطنة
التاريخ المعني	يعني التاريخ الذي تصبح فيه الدفعة مستحقة أولاً، إلا أنه في حال إعطاء إشعار بهذا الأثر حسب الأصول على حملة السندات طبقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)
السند المرجعي للتعديل	يعني: (١) أحدث سند تنمية للحكومة بالريال العماني بالمعدل المعني كونه متوسط العائد الذي تم عنده التخصيص، خلال فترة ١٢ شهراً المباشرة قبل تاريخ التعديل المطبق والذي له مدة سريان مساوية لمدة التعديل المرجعي المعني؛ أو (٢) أحدث إصدار دين سيادي بالريال العماني بالمعدل المعني كونه العائد حتى الاستحقاق/ أول استدعاء محسوب بنسبة الإصدار المعلن عنه، خلال فترة ١٢ شهراً المباشرة قبل تاريخ التعديل المعني والذي له مدة سريان مساوية لمدة التعديل المرجعي المعني.
تاريخ التعديل	يعني تاريخ أول استدعاء ونفس التاريخ كل خمس سنوات بعد ذلك
فترة التعديل	تعني الفترة من تاريخ أول استدعاء وحتى تاريخ التعديل التالي، وكل فترة لاحقة بعد ذلك، باستثناء تاريخ التعديل التالي؛
الالتزامات الرئيسية	تعني جميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك (وتشمل حملة الودائع وعمامة الدائنين) وكل التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) للبنك والتي تحتل الالتزامات منزلة أدنى بالنسبة لها أو تعتبر كذلك.
الأسهم/ الأسهم العادية	الأسهم العادية للبنك بقيمة اسمية وقدرها ١٠٠ بيسة لكل منها.
المساهمون	هم مساهمو بنك صحرار.
الحالات المتصلة بالضريبة	تعني في حالة استحقاق الدفعة المقبلة للسندات، فإن البنك سيصبح ملتزماً بدفع مبالغ إضافية (سواء حدثت واقعة عدم الدفع أو لم تحدث أو تم اتخاذ خيار عدم الدفع)، نتيجة لأي تغيير أو تعديل في تفسير القوانين أو الممارسات المنشورة أو تنظيمات السلطنة أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين والتنظيمات، والتي تصبح سارية بتاريخ أو بعد تاريخ الإصدار وبقيت لا يمكن تجنب هذا المطلب من قبل البنك الذي يقوم باتخاذ التدابير المعقولة المتوفرة أمامه؛
مبلغ استرداد الضريبة	بالنسبة للسند، يعني مبلغه الأساسي المستحق مع أية مدفوعات مستحقة

تحمّل المعنى المسند لها في الشرط ١١ (فرض الضرائب)	<b>الضرائب</b>
يعني رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل المنظم ليكون رأسمال من الفئة الأولى طبقاً لتشريعات رأس المال	<b>رأس المال من الفئة الأولى</b>
يعني رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل المنظم ليكون رأسمال من الفئة الثانية طبقاً لتشريعات رأس المال	<b>رأس المال من الفئة الثانية</b>
هي اتفاقية وكيل حملة السندات بين بنك صحار وشركة مسقط للمقاصة.	<b>اتفاقية الوكالة</b>
شركة مسقط للمقاصة أو أي كيان مختص في المستقبل ويشمل جميع الأشخاص الذين يمكن تعيينهم كوكيل بموجب بنود اتفاقية الوكالة نيابة عن حملة السندات بصفتها ممثلاً لهم.	<b>وكيل حملة السندات</b>
يعني: (١) إلغاء السندات (في حال تخفيض رأس المال بالكامل) أو إلغاؤها تناسيباً (في حال تخفيض رأس المال جزئياً) حسب قرار البنك بالتنسيق مع المنظم وفقاً لتشريعات رأس المال؛ و (٢) يتم إلغاء جميع حقوق أي حامل للسندات بسداد أية مبالغ بموجب تلك السندات أو فيما يتعلق بها (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال)، حسب الحال، بالكامل أو جزئياً تناسيباً فيما بين حملة السندات، وفي كل حالة، لا تسترد تحت أية ظروف، بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ إشعار عدم قابلية الاستمرار أو تاريخ التخفيض بسبب حدث عدم قابلية الاستمرار، وحتى لو انتهت حدث عدم قابلية الاستمرار. ولتجنب الشك، بالنسبة للفقرتين (أ) و(ب) من هذا التعريف، يكون التخفيض تاماً ودائماً حين يقرر المنظم بموجب الفقرة (ب) في تعريف حدث عدم قابلية الاستمرار، أنه يتطلب ضخ رأسمال من القطاع العام أو دعماً مماثلاً وأن هذا التخفيض سيقع قبل أي ضخ لرأسمال من القطاع العام أو أي دعم مماثل. جميع الإشارات في هذه الشروط إلى الريال العماني أو ر.ع هي للعملة القانونية بسلطنة عُمان	<b>تخفيض رأس المال</b>

## التفسيرات

في هذه النشرة:

- العناوين ووضع الخطوط السفلية لغرض التسهيل فقط ولا تؤثر على تفسير النشرة.
- الكلمات التي تشير إلى المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح.
- العبارة التي تشير إلى الشخص الطبيعي تشمل الشخص الاعتباري كذلك.
- في حالة أن اليوم الذي يتطلب فيه إجراء معاملة أو وقوع حدث طبقاً للشروط ليس بيوم عمل، فسوف يتم القيام بها فوراً في يوم العمل التالي.

## الفصل الثاني: التصنيف الائتماني

### تصنيف المصدر

تصنيفات المصدر هي آراء وكالات التصنيف حول قدرة الكيانات بالوفاء بالدين غير المؤمن الرئيسية والالتزامات المماثلة للدين. وعليه، فإن تصنيفات المصدر تشمل أي دعم خارجي يمكن توقع تنفيذه على جميع الإصدارات الحالية والمستقبلية للالتزامات المالية والعقود غير المؤمنة الرئيسية، مثل الدعم الصريح الناشئ عن ضمان لجميع الالتزامات المالية والعقود غير المؤمنة الرئيسية، و/أو الدعم الصريح للمصدر مع مراعاة تحليل التخلف المشترك (مثل المصدرين المرتبطين بالحكومة). وإن تصنيفات المصدرين لا تتضمن ترتيبات الدعم، مثل الضمانات، والتي تنطبق فقط على بعض الالتزامات المالية والعقود المعينة غير المؤمنة الرئيسية (وليس جميعها).

وقد منح المصدر التصنيف طويلة الأمد التالية:

تاريخ آخر مراجعة	التوقعات	التصنيف	وكالة التصنيف
٣ يوليو ٢٠١٧	سلبية	BBB-	فيتش ريتينجز
٢٨ أبريل ٢٠١٧	مستقرة	BBB	كابيتل إنتيليجنس

### حول تصنيفات فيتش

تعتبر فيتش وكالة رائدة في التصنيفات الائتمانية والبحوث وتحليل المخاطر. وتتابع تصنيفات الوكالة تغطية الديون السيادية للدول، والشركات المصدرة، ومصدري التمويل العام والتزامات التمويل المنظم.

### مقياس تصنيف قابلية التطبيق

الفئة	الوصف الموجز
AAA	<b>أعلى جودة ائتمانية أساسية:</b> التصنيف يرمز إلى أفضل التوقعات لقابلية الاستمرار وأدنى توقع لمخاطر الإخفاق. وتنسب فقط إلى البنوك التي تتمتع بمزايا أساسية قوية ومستقرة للغاية، وحيث أنه لا يحتمل أن تضطر للاعتماد على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. إن هذه القدرة لا يحتمل بشكل عظيم أن تتأثر سلباً بوقائع غير متوقعة.
AA	<b>جودة ائتمانية أساسية عالية جداً:</b> التصنيف يرمز إلى توقعات قوية جداً لقابلية الاستمرار. والمزايا الأساسية قوية ومستقرة جداً بحيث تعتبرها وكالة فيتش من غير المحتمل جداً أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. وإن هذه القدرة لا يحتمل أن تكون عرضة بصورة كبيرة لوقائع غير متوقعة.
A	<b>جودة ائتمانية أساسية عالية:</b> التصنيف يرمز إلى توقعات قوية لقابلية الاستمرار. والمزايا الأساسية قوية ومستقرة جداً بحيث أنه من غير المحتمل أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. ولكن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة لأحوال تجارية واقتصادية مناوئة عن البنوك ذات التصنيفات الائتمانية الأعلى.
BBB	<b>جودة ائتمانية أساسية جيدة:</b> التصنيف يرمز إلى توقعات جيدة لقابلية الاستمرار. والمزايا الأساسية للبنك ملائمة وكافية، بحيث توجد مخاطر منخفضة أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. ولكن الأحوال التجارية والاقتصادية المناوئة أكثر احتمالاً أن تعيق هذه القدرة.
BB	<b>جودة ائتمانية أساسية محفوفة بالمخاطر:</b> التصنيف يرمز إلى توقعات معتدلة لقابلية الاستمرار. والمزايا الأساسية للبنك ذات درجة معتدلة، والتي يجب أن تتأكل قبل أن يعتمد البنك على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. ولكن عرضة البنك أعلى للتغيرات المناوئة في الأحوال التجارية والاقتصادية عبر الزمن.
B	<b>جودة ائتمانية أساسية جداً محفوفة بالمخاطر:</b> التصنيف يرمز إلى توقعات ضعيفة لقابلية الاستمرار. وتوجد مخاطر مادية بالإخفاق مع بقاء هامش محدود للأمان. وإن قدرة البنك على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.
CCC	<b>مخاطر ائتمانية أساسية كبيرة:</b> إخفاق البنك احتمال حقيقي. وإن القدرة على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة كبيرة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.
CC	<b>مخاطر ائتمانية أساسية عالية جداً:</b> يبدو إخفاق البنك محتملاً.
C	<b>مخاطر ائتمانية أساسية عالية بصورة استثنائية:</b> إخفاق البنك وشيك أو لا يمكن تجنبه.
F	<b>إخفاق:</b> البنك، في رأي وكالة فيتش، قد أخفق، أي إما قد تخلف بالنسبة لالتزاماته الأعلى مقاماً تجاه دائني الطرف الثالث غير الحكوميين؛ أو يتطلب دعماً استثنائياً أو يحتاج لفرض خسائر على الالتزامات الأدنى الثانوية كي يسترجع قابليته للاستمرار.

يمكن إضافة المُعدّلات + أو - على التصنيف للإشارة للحالة المقارنة ضمن الفئات من AA إلى B

وضعت مصطلحات «درجة الإستثمار» و «درجة المضاربة» مع مرور الوقت كمختصر للفئات «أأ» إلى «ب ب ب» (درجة الإستثمار) و «ب ب» إلى «د» (درجة المضاربة). وإن مصطلح درجة الإستثمار ودرجة المضاربة هي مصطلحات السوق ولا تعني أي توصية أو اعتماد لضمان محدد لغرض الإستثمار.

## حول تصنيفات كايبتل إنتيليجنس ريتينج المحدودة

تعتبر كايبتل إنتيليجنس وكالة رائدة في التصنيفات الائتمانية والبحوث وتحليل المخاطر. وتتابع تصنيفات الوكالة تغطية الديون السيادية للدول، والشركات المصدرة، ومصدري التمويل العام والتزامات التمويل المنظم.

### تصنيفات بالعملة الأجنبية والعملة المحلية

التصنيفات الائتمانية للمصدر الدولي: العملة الأجنبية والعملة المحلية

تشير تصنيفات كايبتل إنتيليجنس للمصدر الدولي إلى الكفاءة والجدارة الائتمانية العامة للكيان (مثل البنك، أو الشركة أو السلطة السيادية) واحتمالية أنه سيفي بالتزاماته المالية في حينها. وتشير التصنيفات الائتمانية بالعملة الأجنبية إلى قدرة الكيان وإرادته الوفاء بالتزاماته المالية المصنفة بالعملة الأجنبية حسب طولها. وتأخذ التصنيفات الائتمانية بالعملة الأجنبية في الاعتبار احتمالية أن تفرض الحكومة قيوداً على تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو على تحويل العملة الأجنبية للمقيمين وغير المقيمين.

وإن التصنيفات الائتمانية بالعملة المحلية هي الرأي بقدرة الكيان ورغبته بالوفاء بجميع التزاماته المالية في حينها، بغض النظر عن العملة التي تصنف بها تلك الالتزامات ومع غياب قيود التحويل. وإن كل من التصنيفات بالعملة الأجنبية والمحلية هي تقييمات مقارنة عالمياً.

وتأخذ التصنيفات الائتمانية بالعملة الأجنبية والمحلية في الاعتبار المخاطر الاقتصادية والمالية والمخاطر المتعلقة بالبلد والتي يمكن أن تؤثر على الكفاءة والجدارة الائتمانية، علاوة على احتمالية أن يتلقى الكيان دعماً خارجياً في حالة الصعوبات المالية.

وإن التصنيفات المسندة للبنوك والشركات ليست أعلى عموماً عن التصنيفات المسندة من قبل كايبتل إنتيليجنس إلى السلطة الحكومية السيادية ذات الصلة. ولكن، قد يكون ممكناً لمصدر ما بقوى وخواص معينة مثل القوة المالية المتأصلة، والتدفق النقدي المتنوع جغرافياً، والأصول الأجنبية الكبيرة، والدعم الخارجي المضمون، أن يصنف تصنيفاً أعلى عن السلطة السيادية.

ويمكن أن تسند كايبتل إنتيليجنس إما تصنيف عام أو تصنيف داخلي «ظلي» للسلطة السيادية. التصنيفات الظلية السيادية ليست مقصودة للنشر وتستخدم لضمان أن يتم عكس عوامل المخاطر السيادية بشكل ملائم وكاف في التصنيفات الخاصة بالمصدرين غير السياديين.

وينطبق مقياس التصنيف التالي على كل من التصنيفات الائتمانية بالعملة الأجنبية والعملة المحلية. وتقيم التصنيفات قصيرة الأجل فترة زمنية لحد سنة واحدة.

تصنيفات المصدر طويلة الأمد	
الدرجة الاستثمارية	
AAA	<b>أعلى جودة ائتمانية:</b> قدرة استثنائية للوفاء في حينه بالالتزامات المالية ولا يحتمل أبداً أن يتأثر بأية شدة غير متوقعة. حالة مالية قوية للغاية وعوامل غير مالية إيجابية جداً.
AA	جودة ائتمانية عالية جداً: قدرة عالية جداً للوفاء في حينه بالالتزامات المالية. ولا يحتمل أن يواجه مشاكل في السداد على المدى البعيد وبلا تردد على المدى القصير والمتوسط. ولا يحتمل أن تؤثر التغيرات في الأحوال التجارية والاقتصادية والمالية على المؤسسة بشكل كبير.
A	<b>جودة ائتمانية عالية:</b> قدرة عالية للوفاء في حينه بالالتزامات المالية. ويمتلك مزايا ائتمانية إيجابية كثيرة ولكن يمكن أن يكون عرضة قليلاً للتغيرات في الأحوال التجارية والاقتصادية والمالية.
BBB	<b>جودة ائتمانية جيدة:</b> قدرة مرضية للوفاء في حينه بالالتزامات المالية. خواص ائتمانية مقبولة ولكن بعض العُرضة للتغيرات المناوئة في الأحوال التجارية والاقتصادية والمالية. خواص ائتمانية ذات درجة متوسطة وأدنى فئة بالدرجة الاستثمارية.
درجة المضاربة	
BB	<b>جودة ائتمانية محفوفة بالمخاطر:</b> القدرة على الوفاء في حينه بالالتزامات المالية عرضة للتغيرات في الظروف الداخلية والخارجية. لا توفر العوامل المالية و/أو غير المالية الحماية الكبيرة وقد يتطور احتمال مخاطر الاستثمار.
B	<b>مخاطر ائتمانية كبيرة:</b> القدرة على الوفاء في حينه بالالتزامات المالية خاضعة لعرضة كبيرة للتغيرات المناوئة في الظروف الداخلية والخارجية. توفر العوامل المالية و/أو غير المالية حماية ضعيفة، ويوجد احتمال عالي لمخاطر الاستثمار.
C	<b>مخاطر ائتمانية كبيرة ظاهرة واحتمال التخلف عالي:</b> شك كبير في القدرة على الوفاء في حينه بالالتزامات المالية. الائتمان في حالة ضعيفة، مع توفير العوامل المالية و/أو غير المالية قليل من الحماية.
RS	<b>إشراف تنظيمي:</b> (هذا التصنيف يسند للمؤسسات المالية فقط). يخضع المتعهد للإشراف التنظيمي للجهة المعنية بسبب ضعف حالته المالية. وإن احتمال التخلف عالي للغاية دون دعم خارجي مستمر.
SD	<b>تخلف انتقائي:</b> أخفق المتعهد في خدمة التزام مالي واحد أو أكثر ولكن كايبتل إنتيليجنس ترى أن التخلف سيتم قيده في النطاق وإن المتعهد سوف يواصل الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى في حينها.
D	أخفق المتعهد في جميع أو تقريباً جميع التزاماته المالية.

## تصنيفات المصدر القصيرة الأمد

الدرجة الاستثمارية	
A1	جودة ائتمانية عالية. أعلى قدرة على السداد في حينه للالتزامات المالية قصيرة الأجل مما هو غير محتمل للغاية أن يتأثر بالشدائد غير المتوقعة. ويتم إلحاق علامة + على التصنيف للمؤسسات ذات القوة الائتمانية الخاصة.
A2	قدرة قوية جداً على السداد في حينه ولكن يمكن أن يتأثر قليلاً بالشدائد غير المتوقعة.
A3	قدرة قوية على السداد في حينه ولكن يمكن أن يتأثر بالشدائد غير المتوقعة.
درجة المضاربة	
B	قدرة ملائمة على السداد في حينه ولكن يمكن أن يتأثر على نحو خطير بالشدائد غير المتوقعة.
C	قدرة غير ملائمة/كافية على السداد في حينه في حال مواجهة الشدائد غير المتوقعة على المدى القصير.
RS	إشراف تنظيمي: (هذا التصنيف يسند للمؤسسات المالية فقط). يخضع المتعهد للإشراف التنظيمي للجهة المعنية بسبب ضعف حالته المالية. وإن احتمال التخلف عالي للغاية دون دعم خارجي مستمر.
SD	تخلف انتقائي: أخفق المتعهد في خدمة التزام مالي واحد أو أكثر ولكن كابيتل إنتيليجنس ترى أن التخلف سيتم قيده في النطاق وأن المتعهد سوف يواصل الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى في حينها.
D	أخفق المتعهد في جميع أو تقريباً جميع التزاماته المالية.
تلق كابتيل إنتيليجنس العلامات + و - على التصنيفات طويلة الأمد بالعملية الأجنبية والمحلية في الفئات من AA وحتى C للإشارة إلى أن قوة كيان مصنع معين أعلى أو أدنى قليلاً عن النظائر المصنفة المماثلة.	
<b>التوقعات:</b> يشار إلى توقعات التحسن، أو عدم التغير أو التدهور في تصنيف البنك أو الشركة عبر ١٢ شهراً عقب نشره، بالإيجاب أو بالاستقرار أو بالسلب. ونظرة الفترة الزمنية بالنسبة للتصنيف السيادي أطول بين ١٢-٢٤ شهراً.	



## الفصل الثالث: نبذة عن بنك صحار ش.م.ع.ع

إن هذا الملخص يلقي ضوءاً على معلومات واردة في مواضع أخرى في هذه النشرة. وهو لا يحتوي على جميع المعلومات التي ينبغي على مقدم الطلب اعتبارها قبل الاستثمار في سندات رأس المال. وينبغي على جميع المتقدمين قراءة النشرة بالكامل بعناية، والقوائم المالية الخاصة ببنك صحار علاوةً على ذلك، ينبغي على جميع مقدمي الطلبات قراءة الفصل ١٤ - عوامل المخاطرة من هذه النشرة، على وجه الخصوص، لمزيد من المعلومات حول عوامل المخاطر الهامة والتي ينبغي اعتبارها قبل التقدم بطلب سندات رأس المال.

### نبذة عن بنك صحار

يعتبر البنك بنكاً تجارياً متكاملًا، والذي بدء العمل سنة ٢٠٠٧م. وإن عملياته مركزة في سلطنة عمان، وهو رابع أكبر بنك في السلطنة بالنسبة لمجموع الأصول وقد كان أسرع البنوك نمواً في عُمان بالنسبة لمجموع الأصول منذ سنة ٢٠٠٧م. ويشغل البنك شبكة من ٢٧ فرعاً تقليدياً، و٥٥ فرعاً إسلامية و٥٥ آلة صرف آلي منتشرة حول السلطنة.

ويقدم قسم البنك للعمليات منتجات وخدمات إلى الشركات الكبرى والشركات ذات الحجم المتوسط والمشاريع المتوسطة والصغيرة والحكومة والقطاع العام في السلطنة. وإن أعمال المشاريع المتوسطة والصغيرة نسبياً، ولكن يتم توسيعها. ويقدم البنك كذلك خدمات استشارية لأصحاب الأعمال ويعمل عن كثب مع الدوائر الحكومية المسئولة عن تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في البلاد.

وقد نمت أعمال البنك بالتجزئة بشكل كبير عبر السنوات، إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ سنة ٢٠١٤م عاكساً قلق عام بازدياد الدين الفردي في البلاد. ومنذ عام ٢٠١٣، قدم البنك كذلك خدمات بنكية ملتزمة بالشريعة الإسلامية من خلال نافذة للخدمات البنكية الإسلامية.

### تشمل القوى الأساسية للبنك ما يلي:

تشمل القوى الجوهرية المتأصلة للبنك ما يلي:

**المساهمة الحكومية غير المباشرة الكبيرة:** إن معظم أسهم البنك مملوكة لكيانات حكومية وتشمل مستثمرين طويلي الأمد مثل صناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية.

**قوة جودة الأصول:** يتمتع البنك بجودة جيدة للأصول تم بناؤها عبر السنوات مع توازن ملائم للاعتبارات التسويقية وسياسات إدارة المخاطر.

**النمو القوي:** لقد كان البنك أحد أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ سنة ٢٠٠٧م. ويعكس ذلك إستراتيجيتها الأولية والتي تم تحقيقها بالتنفيذ الملائم.

**الإدارة القوية:** يمتلك البنك فريق إدارة عليا ذا خبرة، على نطاق واسع من السوق العماني، وقد نمى الفريق بنجاح أصول البنك وربحيته بتوازن حذر للمخاطر. ومعظم فريق الإدارة العليا للبنك يواصل خدماته للبنك حتى الآن.

**نافذة الخدمات البنكية الإسلامية:** تم تأسيس نافذة الخدمات البنكية الإسلامية تحت اسم «صحار الإسلامي» بالامتثال التام لمتطلبات الشريعة الإسلامية وتنظيمات البنك المركزي العماني. وتقدم الخدمات البنكية الإسلامية للبنك مرونة كبيرة في السماح للعملاء باختيار نوع الخدمة البنكية التي يفضلونها.

## الفصل الرابع: ملخص الإصدار

بنك صغار ش.م.ع.ع	الجهة المصدرة
١٤٣٣٣ . المسجلة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٧ م بوزارة التجارة.	سجل تجاري رقم
ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان	عنوان المقر الرئيسي
غير محدودة	مدة البنك
٢٠٠ مليون ريالاً عمانياً مقسم إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ بيسة لكل منها.	رأس المال المصرح به
١٧٨,٤٦٤,٦٢٤/- ر.ع مقسم إلى ١,٧٨٤,٦٤٦,٢٤٢ سهماً بقيمة ١٠٠ بيسة لكل سهم.	رأس المال المصدر والمدفوع
٧,٧٥٪	نسبة الفائدة المبدئي
تصنيف المصدر طويل الأمد BBB (توقعات سلبية) من قبل وكالة فيتش ريتنجز كما بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٧. تصنيف المصدر طويل الأمد BBB (توقعات مستقرة) من قبل وكالة كابيتل إنتيليجنس كما بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧.	التصنيف الائتماني للمصدر
سندات دائمة من الفئة الإضافية الأولى لرأس المال بالريال العماني	طبيعة السندات المطروحة
إصدار ١٠٠,٠٠٠ سند عن طريق الإكتتاب الخاص (بما في ذلك خيار الإضافة) وبسعر ١,٠٠٠ ر.ع لكل سند ، وبمجموع وقدره ١٠٠ مليون ر.ع	الإصدار
١,٠٠٠ ر.ع لكل سند	القيمة الاسمية للسندات الرأسمالية
تاريخ بداية الإكتتاب: ٦ سبتمبر، ٢٠١٧ تاريخ نهاية الإكتتاب: ٢٠ سبتمبر، ٢٠١٧	فترة الإكتتاب
دائمة	الأجل (فترة الإستحقاق)
الحد الأدنى للإكتتاب - ٢٥٠ سند الحد الأقصى للإكتتاب - ٧,٠٠٠ سند	الحد الأدنى والأقصى للإكتتاب
تدرج السندات في سوق مسقط للأوراق المالية	إدراج السندات
الخليجية بادر لسواق المال ش.م.ع.م	المستشار المالي ومدير الإصدار
شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م	وكيل التسجيل والتحويل
مكتب ناصر الحبسي وسيف المعمرى للمحاماة ص ب ٤، الرمز البريدي ١٠٢، سلطنة عمان	المستشار القانوني للإصدار
إرنست ويونغ ش.م.م ص ب ١٧٥، الرمز البريدي ١١٢، سلطنة عمان	مراقب الحسابات
يعني تاريخ الموافقة على تخصيص السندات من قبل الهيئة العامة لسوق المال	تاريخ الإصدار
١,٠٠٠ ر.ع لكل سند رأسمالي	سعر الإصدار
كل ستة أشهر من بعد تاريخ أول تاريخ لدفع الفوائد	تاريخ دفع الفوائد

<p><b>نسبة دفع الفوائد</b></p>	<p>رهنًا بالشرط ٦ (القيود على الفوائد)، يكون للسندات فوائد نصف سنوية تبدأ من تاريخ الإصدار. وتكون النسبة لدفع الفوائد خلال الفترة المبدئية ٧,٧٥٪ ر.ع لكل ١,٠٠٠ ر.ع من المبلغ الأساسي غير المسدد للسندات، وستكون قابلة للدفع من البنود القابلة للتوزيع. وسيتم إعادة تسعير نسبة الفائدة في كل تاريخ لإعادة التسعير بناءً على مجموع الهامش المبدئي والذي يبلغ ٢,٥٪ سنوياً ومعدل التعديل المعني في كل خمس سنوات في تاريخ التحديد المعني، حسب ما هو محدد من قبل البنك (أنظر للشرط ٥ - الفوائد).</p> <p>وإذا قام البنك باختيار خيار عدم الدفع أو في حالة حدوث واقعة لعدم الدفع، فإن البنك لن يدفع مبالغ نسبة الفوائد المعنية في تاريخ دفع الفوائد المعني ولا يكون للبنك أي التزام بالسداد فيما بعد لأي مبلغ فوائد غير مدفوعة حسبما هو موصوف في الشرط ٦ (قيود الفوائد). وفي هذه الظروف، فإن الفوائد لن تكون تراكمية وأية فوائد غير مدفوعة لن تتراكم أو تتضاعف، ولا يحق لحملة سندات رأس المال باستلام تلك الفوائد في أي وقتٍ من الأوقات، حتى إذا تم دفع الفوائد في المستقبل.</p>
<p><b>وضع سندات رأس المال</b></p>	<p>تمثل السندات المطروحة للبنك الآتي:</p> <p>(أ) رأسمال إضافي للبنك من الفئة الأولى؛</p> <p>(ب) التزامات غير مؤمنة وغير مشروطة وثانوية للبنك. والتي تحتل منزلة متساوية فيما بينها؛</p> <p>(ج) تحتل مرتبة أدنى بالنسبة لكل الالتزامات الرئيسية؛</p> <p>(د) تحتل مرتبة متساوية مع الالتزامات المساوية؛ و</p> <p>(هـ) تحتل مرتبة فضلى فقط بالنسبة لكافة الالتزامات الأدنى (حسب تعريفها أعلاه في الفصل الأول).</p>
<p><b>الاسترداد والتغيير</b></p>	<p>هذه السندات هي سندات دائمة، ولا يوجد تاريخ محدد أو نهائي لاسترداد السندات. ويمكن للسندات أن تسترد بالكامل وليس جزئياً، أو أن يتم تغيير بنودها من قبل البنك طبقاً لأحكام الشرط ٨ (الاسترداد والتغيير) فقط.</p> <p>ووفقاً للشرط ٨-١(ب) (خيار الاستدعاء للبنك)، فيمكن للبنك في أول تاريخ استدعاء أو بأي تاريخ استدعاء فيما بعد، استرداد جميع، ولكن ليس بعض السندات بمبلغ الاسترداد المبكر. ولتجنب الشك، لن يقوم البنك بإنشاء توقعات فيما إذا سيتم ممارسة خيار الاستدعاء من قبل البنك.</p> <p>علاوة على ذلك، (في أي تاريخ من بعد تاريخ الإصدار، وسواء كان تاريخ دفع الفوائد أو غيره) فإنه يمكن استرداد جميع وليس بعض السندات أو تغيير بنود السندات عند وقوع الحالات المتصلة بالضريبة أو تغيير في رأس المال، وفقاً للشرط ٨-١(ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضريبة) و ٨-١(د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث تغيير في رأس المال).</p> <p>يخضع أي استرداد للسندات للشرط الوارد وصفها في الشرط ٨-١ (الاسترداد والتغيير).</p>
<p><b>حالة التعسير</b></p>	<p>في حال حدوث حالة التعسير، يقع التخفيض بتاريخ التخفيض في حالة التعسير، و الشرط ٩ (التخفيض عند التعسير). وفي هذه الظروف، فإن حقوق حملة السندات لسداد أي مبالغ بموجب أو متعلقة بالسندات، حسب الحال، قد تلغى أو تخفض بشكل دائم تناسبياً بين حملة السندات. أنظر الى "عوامل المخاطرة - العوامل المادية لغرض تقييم المخاطر المتعلقة بالسندات- عند وقوع حالة التعسير، فإن حقوق حملة السندات لإستلام إعادة سداد المبلغ الأساسي للسندات وحقوق حملة السندات لأي فوائد إضافية يمكن أن تخفض بشكل دائم".</p>
<p><b>حالة إخلال</b></p>	<p>عند وقوع حالة إخلال، فيمكن لأي حامل للسندات تقديم إشعار كتابي للبنك (ويكون سارياً عند استلام البنك للإشعار) بأن السند مستحق وقابل للدفع، على أن ذلك يكون وفقاً للشرط ٨-١ (الاسترداد والتغيير)، بمبلغ استرداده المبكر مع الفوائد المستحقة (إن وجدت) إلى تاريخ السداد دون تقديم أو مطالبة أو اعتراض أو إشعار آخر من أي نوع.</p>
<p><b>ضريبة الإستقطاع</b></p>	<p>تخضع جميع المدفوعات المتعلقة بالسندات إلى ضرائب الإستقطاع المفروضة من قبل حكومة السلطنة، حسب انطباقها بتاريخ دفع الفوائد، مع مراعاة الأحكام الواردة في الشرط ١١ (فرض الضرائب).</p>
<p><b>التصنيفات</b></p>	<p>تم تصنيف البنك. ولن يتم تصنيف السندات من قبل أية وكالة تصنيف عند إصدارها. وإن التصنيف ليس بمثابة توصية بشراء أو بيع أو حمل السندات وقد يكون خاضعاً للوقف أو التخفيض أو الحذف في أي وقتٍ من الأوقات من قبل وكالة التصنيف المسندة.</p>
<p><b>القانون الحاكم والسلطة التشريعية القضائية</b></p>	<p>تخضع السندات وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن أو فيما يتعلق بالسندات لقوانين سلطنة عمان.</p>
<p><b>القيود على البيع</b></p>	<p>توجد قيود على عرض وبيع ونقل السندات في دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)، ومركز دبي المالي العالمي، ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر والقيود الأخرى حسبما هو مطلوب فيما يتعلق بعرض وبيع السندات.</p>

## الفصل الخامس: بنود وشروط الإصدار

### الحيثيات

- (١) فيما يلي نص بنود وشروط سندات رأس المال (الشروط).
- (٢) يتم إصدار كل من سندات رأس المال الدائمة كسندات إضافية لرأس المال من الفئة الأولى وأية سندات رأسمال دائمة إضافية يتم إصدارها بموجب الشرط ١٤ (إصدارات أخرى)، من قبل بنك صحار ش.م.ع بصفته المصدر.
- (٣) أية إشارة إلى الحملة فيما يتعلق بأي سندات تعني الأشخاص الذين تسجل السندات باسمهم لدى السجل.

### ١- التفسيرات

جميع التفسيرات تم تعريفها في الفصل الاول  
جميع الإشارات في هذه الشروط إلى الريال العماني أو ر.ع هي للعملة القانونية بسلطنة عُمان.

### ٢- النموذج، الفئة والملكية

#### ١-٢ النموذج والفئة

يكون لكل سند رأسمال قيمة اسمية وقدرها /- . . . ١ ر.ع تدفع بالكامل في وقت إصدارها. وسيتم تسجيل كل سند في سجل حملة السندات الذي تحافظ عليه شركة مسقط للمقاصة والإيداع (السجل).

#### ٢-٢ الملكية

تتصرف شركة مسقط للمقاصة والإيداع بمثابة وكيل التسجيل والتحويل بالنسبة للسندات وتتصرف كذلك بصفة الوكيل وفقاً لبنود اتفاقية الوكالة، والتي سيتم الدخول فيها من قبل المصدر والوكيل. وتثبت الملكية في السندات بتسجيل النقل في السجل. يعامل المالك المسجل للسندات بصفته المالك المطلق للسندات لجميع الأغراض، باستثناء ما تتطلبه قوانين السلطنة.

### ٣- نقل السندات

#### ١-٣ نقل المصلحة في السندات

تحتفظ شركة مسقط للمقاصة والإيداع، وكيل النقل، بإدارة تسجيل نقل السندات. وسوف تتصرف شركة مسقط للمقاصة والإيداع بمثابة أمين السجل بالنسبة للسندات والاحتفاظ بالسجل الذي يتضمن أسماء وعناوين وأرقام السندات المملوكة وتفاصيل الحساب البنكي للحملة. وتكون الحد الأدنى للسندات التي يمكن نقلها وإجراءات النقل وفقاً لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية.

#### ٢-٣ تكاليف التسجيل

يتحمل مشتري و/أو بائع السندات أية تكاليف تقتضيها شركة مسقط للمقاصة والإيداع وفقاً للتنظيمات السائدة. ويتم إجراء جميع حالات النقل للسندات والتدوينات في السجل بمراعاة التنظيمات المتعلقة بنقل السندات.

### ٤- الحالة والالتزام التابع للسندات

#### ١-٤ حالة السندات

جميع السندات بمرتبة متساوية دون تفضيل أو أولوية، مع جميع السندات الأخرى.

#### ٢-٤ الإلتزام التابع للسندات

(١) التزامات الدفع من قبل البنك بموجب السندات:

- (١) تمثل الفئة الأولى من البنك،
- (٢) تمثل التزامات مباشرة وغير مؤمنة وغير مشروطة وتتبع التزامات البنك وتأخذ مرتبة متساوية فيما بينها؛
- (٣) وتأخذ مرتبة أقل مقارنةً بجميع الإلتزامات الرئيسية؛
- (٤) تأخذ مرتبة متساوية مع جميع الإلتزامات المتساوية؛ و
- (٥) تأخذ أولوية فقط مقارنةً مع جميع الإلتزامات الأدنى.

(٢) مع مراعاة القانون المعمول به، لا يمكن لأي حامل سندات أن يمارس أو يطالب بأي حق للتسوية بالنسبة لأي مبلغ مدين عليه للبنك ناشئ أو بموجب أو فيما يتعلق بالسندات، ويعتبر كل حامل للسندات قد تنازل عن كافة هذه الحقوق بالتسوية، وذلك بسبب كونه حاملاً للسندات.

(٣) وفقاً لهذه الشروط، فإن الإلتزامات لن تكون مؤمنة ولا مضمونه من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر، يعزز أولوية مطالبات حملة سندات رأس المال قانونياً أو اقتصادياً أو غيره، بالنسبة للإلتزامات مقارنةً بمطالبات حملة أو مستفيدين من الإلتزامات الرئيسية.

### ٣-٤ إلتزامات أخرى

طالما ظلت أي من السندات مستحقة، لن يصدر البنك أية سندات (بصرف النظر عن الاسم أو الدلالة) أو إنشاء أي ضمان أو تقديم أي تنظيمات لدعم التعاقد فيما يتعلق بالإلتزامات لأي كيان آخر والذي يتمثل في جميع الأحوال رأسمال من الفئة الأولى المصدرة من قبل البنك (سواء على أسس منفردة أو معززة أو موحدة) إذا كانت المطالبات المتعلقة بالسندات أو بالضمان أو بتنظيمات دعم التعاقد تحتل مرتبة رئيسية للإلتزامات (بالنسبة إلى التوزيعات على عوائد الأصول أو عند الحل والتصفية أو بالنسبة للتوزيع أو دفع أنصبة الأرباح و/أو أية مبالغ أخرى). ولا ينطبق هذا الحظر خلال أثناء أو قبل:

(أ) تعديل هذه الشروط لضمان أن البنك يحصل على؛ و/أو

(ب) تكون للالتزامات منفعة، مثل الحقوق والاستحقاقات الواردة في أو الملحقة بتلك السندات أو بموجب الضمان أو تنظيمات لدعم التعاقد حسبما هو مطلوب لضمان أن مطالبات الالتزامات تحتل مرتبة متساوية مع، وتحتوي حقوق مماثلة من ناحية الأولوية مثل التوزيعات أو المدفوعات على تلك الأوراق المالية أو بموجب ذلك الضمان أو تنظيمات دعم التعاقد.

## -٥ الفوائد

### ١-٥ مدفوعات الفوائد

مع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد)، تترتب على السندات فوائد خلال الفترة الأولية بمعدل الفائدة الأولي على المبلغ الأساسي المستحق للسندات طبقاً لأحكام الشرط رقم ٥ هذا. ويكون مبلغ سداد الفوائد القابل للدفع في كل تاريخ لدفع الفوائد خلال الفترة الأولية مبلغ ٣٨,٧٥ ر.ع لكل ١,٠٠٠ ر.ع من المبلغ الأساسي للسندات. وتترتب على السندات فوائد في كل تاريخ تعديل إلى تاريخ التعديل التالي بإعادة تسعير الفائدة بمعدل كل ٥ سنوات ذات الصلة.

ومع مراعاة الشرط ٦ (قيود الفوائد)، تكون الفوائد على السندات قابلة للدفع نصف سنوياً في كل تاريخ لدفع الفوائد، وفي كل حالة حسب أحكام الشرط رقم ٥ هذا. الفوائد لن تكون تراكمية، وأية فوائد غير مدفوعة لن تتراكم ولن تتضاعف ولن يكون لحملة السندات حق استلام تلك الفوائد في أي وقتٍ من الأوقات، حتى لو تم دفع الفوائد بالنسبة لأي فترة فوائد تالية.

وفي حال تطلب احتساب الفوائد بالنسبة لفترة أقل من فترة الفوائد الكاملة (الفترة المعنية)، فيتم احتسابها بالريال العماني كمبلغ مساوي لناتج ضرب:

نسبة الفائدة المعمول به (x) المبلغ الأساسي المستحق للسندات (x) نسبة أيام التوزيع خلال العام المنطبق للفترة المعنية

مع تقريب الرقم الناتج إلى أقرب رقم (بحيث يقرب كسر النصف للأعلى).

### (١) نسبة الفائدة

لغرض حساب مدفوعات الفوائد ومن تاريخ أول استدعاء، يتم تعديل نسبة الفائدة في كل تاريخ تعديل على أساس مجموع الهامش المبدئي ومعدل التعديل لفترة ٥ سنوات المعني بتاريخ التحديد، حسب تقرير البنك. ولتجنب الشك، يطبق التعديل على معدل التعديل لفترة ٥ سنوات المعنية وليس على الهامش المبدئي.

سيقوم البنك، وفي أقرب وقتٍ معقول عملياً بعد تحديد نسبة الفائدة الذي سيطبق على فترة التعديل بدءاً من تاريخ التعديل المعني، بالإيعاز بإشعار حملة السندات بنسبة الفائدة المطبق ومبلغ دفعة الفوائد المقابلة وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، وذلك في أقرب وقتٍ ممكن بعد تحديده ولكن في كل الأحوال ليس بعد ثاني يوم عمل.

### (٢) قرارات البنك ملزمة

تكون إشعارات وآراء وتقارير وشهادات وحسابات وعروض أسعار والقرارات المتخذة والمعبر عنها أو التي تم الحصول عليها لأغراض هذا الشرط ٥ (في غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر) ملزمة لحملة سندات رأس المال و (في غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر) لا يلحق البنك التزام تجاه حملة سندات رأس المال فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة البنك لصلاحياته، وواجباته وخياراته.

## -٦ قيود الفوائد

### ١-٦ حدث عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط ١-٥ (مدفوعات الفوائد)، في حال حدوث أي من الوقائع المذكورة التالية (كل منها، حدث عدم الدفع)، فلا يتم سداد مبالغ دفع الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد:

(١) لا يتم دفع الفوائد المستحقة، التي تم احتسابها مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، وتكون مستحقة وواجبة الدفع في ذات التاريخ لدفع تلك التوزيعات، أو في حالة أخرى تكون مستحقة بتاريخ دفع الفوائد، أو التاريخ المعني لسداد الفوائد، الأرباح القابلة للتوزيع؛

(٢) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة سندات رأس المال المفروضة على البنك من قبل المنظم) أو أن دفع مبلغ دفعة الفوائد المعنية سيسبب خرق البنك لهذه المتطلبات؛ أو

(٣) طلب المنظم عدم سداد مبلغ دفعة الفوائد المستحقة بتاريخ دفع الفوائد.

### ٢-٦ خيار عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط ١-٥ (مدفوعات الفوائد)، يمكن للبنك وبخياره الوحيد اختيار عدم سداد مبالغ دفعة الفوائد إلى حملة السندات في أي تاريخ لدفع الفوائد (كل منها، «خيار عدم الدفع»). ولا ينطبق ما سبق بالنسبة لأية مبالغ مستحقة بأي تاريخ يتم فيه استرداد السندات بالكامل وفقاً للشرط ١-٨ (الاسترداد والتغيير).

ولتجنب الشك، يحق للبنك استخدام أية مبالغ مستحقة كفوائد والتي لم يتم دفعها لحملة السندات على أن لا تقيد هذه المبالغ البنك التصرف فيها عدا القيود المنصوص عليها في الشرط ٦-٤ (قيود أنصبة الأرباح والاسترداد).

### ٣-٦ أثر واقعة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع

إذا اتخذ البنك خيار عدم الدفع أو في حال حدوث واقعة عدم الدفع، يتعين على البنك تقديم إشعار إلى حملة السندات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، وفي كل حالة، بتقديم تفاصيل خيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع:

(أ) في حالة عدم الدفع يرسل الإشعار خلال ١٤ يوماً تقويمياً قبل ذلك الحدث، و

(ب) في حالة واقعة عدم الدفع يرسل الإشعار في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ولكن وفي جميع الأحوال على أن لا يتعدى عن يوم عمل واحد قبل تاريخ دفع الفوائد المعني.

وليس لحملة السندات الحق بالمطالبة لمبلغ دفعة الفوائد غير المدفوعة نتيجة لعدم الدفع أو واقعة عدم الدفع، ولا يشكل عدم

دفع مبلغ دفع الفوائد في هذه الظروف واقعة تخلف أو إخفاق. ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعة لاحقة بالنسبة لأي فوائد غير مدفوعة.

## ٤-٦ قيود أنصبة الأرباح والاسترداد

في حال عدم دفع أي مبالغ مستحقة كفوائد نتيجة لواقعة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع وذلك حسب الشرط ٦-١ (حدث عدم الدفع) أو ٦-٢ (خيار عدم الدفع) (حسب الحال)، عليه فإنه من تاريخ واقعة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع وطالما ظلت السندات مستحقة (تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح)، فإن البنك لن:

- (١) يعلن أو يدفع أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أداء أية مدفوعات أخرى، وسوف يعمل على أنه لا تؤدي أية توزيعات أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى (ما عدا في حدود أن أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى قد تم الإعلان عنها قبل تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح ذلك)؛ أو
- (٢) يدفع فوائد، أو أرباح أو أية توزيعات أخرى على أي من سندات رأسمال من الفئة الأولى الأخرى، والتي تحتل نفس المنزلة، بالنسبة لحق دفع أنصبة الأرباح، أو التوزيعات أو المدفوعات الأخرى المشابهة، والأدنى أو المساوية للالتزامات (مع استبعاد الأوراق المالية التي لا تمكن البنك أحكامها في الوقت المعني من تأجيل الدفع أو إيقافه)، و فقط في الحدود التي تسمح ذلك القيد على الدفع أو التوزيع بموجب القانون المعمول به في متطلبات رأس المال؛ أو
- (٣) يسترد بشكل مباشر أو غير مباشر أو يشتري أو يقوم بإلغاء أو تخفيض أو تملك بأية وسيلة أخرى أسهم عادية؛ أو
- (٤) يتم إسترداد بشكل مباشر أو غير مباشر أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو تملك بأية وسيلة أخرى أي أوراق مالية أو سندات رأسمال من الفئة الأولى الأخرى الصادرة من البنك والتي تحتل في تصنيفها في حق إعادة سداد رأس المال أدنى منزلة أو مساوية للالتزامات (باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها الاسترداد الملزم أو التحويل إلى حقوق رأسمالية)، إلى الحد المسموح على الاسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو التملك بموجب متطلبات القانون المعمول به في متطلبات رأس المال،

في كل حالة ما لم أو حتى يتم دفع مبلغ الفوائد بالكامل بعد تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح.

## ٧- المدفوعات

### ١-٧ المدفوعات بخصوص السندات

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها أدناه، سيتم أداء المدفوعات عن طريق رصيد دائن أو تحويل إلى حساب حامل السندات المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع والمقدم للبنك من قبل شركة مسقط للمقاصة (الحساب المخصص).

ويتم أداء مدفوعات المبلغ الأساسي بالنسبة لكل سند إلى الحساب المخصص للحامل (أو من يذكر اسمه أولاً بالنسبة للحملة المشتركين) للسندات والظاهر في السجل عند إغلاق الأعمال في يوم العمل الثالث (وباعتباره لهذا الغرض، يوماً تكون فيه البنوك مفتوحة للعمل في سلطنة عمان) قبل تاريخ الاستحقاق المعني. وبصرف النظر عن الجملة السابقة، وفي حال عدم حصول حامل السندات على دفعة الأرباح بالحساب المخصص فسيتم أدائه بشيك بالريال العماني مسحوب على بنك مخصص (حسب تعريفه أدناه).

وسيتم أداء مدفوعات الفوائد بالنسبة لكل سند إلى الحساب المخصص للحامل (أو من يذكر اسمه أولاً بالنسبة لحملة المشتركين) للسند والظاهر في السجل عند إغلاق الأعمال في اليوم الخامس عشر (سواء كان ذلك اليوم الخامس عشر يوم عمل أو لم يكن) قبل تاريخ الاستحقاق المعني (تاريخ السجل) على عنوانه المقيد في السجل بتاريخ السجل. وعند طلب حامل السندات إلى المكتب الذي يحدده البنك، يمكن أداء المبلغ بتحويله بتاريخ الاستحقاق بالإسلوب الوارد في الفقرة السابقة. وأي طلب من هذا القبيل للتحويل يعتبر متعلق بجميع مدفوعات الفوائد مستقبلاً (عدا عن مدفوعات الفوائد المستحقة عند الاسترداد) بالنسبة للسندات التي تصبح قابلة للدفع لحامل السندات الذي قدم الطلب الأولي حتى حلول ذلك الوقت الذي يبلغ فيه أمين السجل خطياً بعكس ذلك من قبل الحامل. وسيتم أداء مبالغ دفعة الفوائد المستحقة بالنسبة للسندات عند الاسترداد بنفس الأسلوب كما دفع المبلغ الأساسي لتلك السندات.

ولن يحق لحملة السندات أية فوائد أو أية مدفوعات أخرى عن أي تأخير في استلام أي مبلغ مستحق بالنسبة لأي سند نتيجة لأية دفعة يتم دفعها بالشيك. ولا يتم اقتضاء عمولات أو مصاريف إلى الحملة من قبل أمين السجل بالنسبة لأية مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفوائد المرتبطة بالسندات.

### ٢-٧ يوم الدفع

إذا كان تاريخ الدفع لأي مبلغ بالنسبة للسندات ليس يوم دفع، فلا يحق لحامل السندات الدفع حتى يوم الدفع التالي ولا يحق له فوائد إضافية أو أية مدفوعات أخرى بالنسبة لذلك التأخير. ولهذه الأغراض، فإن يوم الدفع يعني أي يوم عمل يكون (مع مراعاة الشرط ١٢ (التقادم)) يوماً تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة للعمل العام في سلطنة عمان.

### ٣-٧ تفسير المبلغ الأساسي والفوائد

أية إشارة في الشروط إلى المبلغ الأساسي بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة حسب الانطباق:

- (١) أية مبالغ إضافية قد تكون قابلة للدفع للمبلغ الأساسي بموجب الشرط ١١ (فرض الضرائب)؛
- (٢) مبلغ الاسترداد المبكر للسندات؛
- (٣) مبلغ استرداد حدث تغيير في رأس المال للسندات؛ و
- (٤) مبلغ استرداد الضرائب للسندات.

أية إشارة في الشروط إلى الفوائد بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة، حسب المعمول به، أية مبالغ إضافية يمكن أن تكون قابلة للدفع بالنسبة للتوزيعات بموجب الشرط ١١ (فرض الضرائب).

## ٨- الاسترداد والتغيير

### ١-٨ الاسترداد والتغيير

(١) لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير إن السندات سندات دائمة و لا يوجد تاريخ استرداد محدد أو نهائي والبنك فقط (مع مراعاة احكام الشرط ١٠ وقائع التخلف) ودون المساس باحكام الشرط ١٢ (التقادم)) حق استرداد السندات أو تغيير بنودها وفقاً للأحكام التالية للشرط ٨.

يخضع استرداد السندات أو تغيير الشروط، في كل حالة وفقاً للشرط ٨، للقوانين السائدة بالسلطنة وللشروط التالية:

(١) الموافقة المسبقة للمنظم؛

(٢) أن يكون البنك ممثلاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال في الوقت الذي يقدم فيه إشعار الاسترداد أو التغيير المعنى وعقب ذلك الاسترداد أو التغيير فوراً (حسب الحال) و

(٣) تغيير القانون أو التغيير في التفسير و الذي ينشئ حق استرداد السندات ويصبح سارياً بعد تاريخ الإصدار فقط (وفق الشرط ١-٨ ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو ١-٨ د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال)).

(في حالة (١) و(٢) أعلاه فقط، باستثناء نطاق أن المنظم لم يعد يتطلب ذلك).

(٢) خيار الاستدعاء للبنك

يمكن للبنك، مع مراعاة الشرط ١-٨ أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، تقديم إشعار مسبق بما لا يقل عن ٣٠ ولا يزيد عن ٦٠ يوماً إلى حملة السندات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات) (والتي تكون غير قابلة للنقض وتحدد التاريخ المحدد للاسترداد) باسترداد جميع، وليس بعض السندات بمبلغ الاسترداد المبكر.

إن استرداد السندات وفقاً لهذا الشرط ١-٨ ب) لا يمكن أن يحدث إلا بتاريخ أول استدعاء أو أي تاريخ استدعاء بعد ذلك.

ولتجنب الشك، لا يقوم البنك بأي شيء يخلق توقعاً بأن خيار البنك بالاستدعاء سيتم ممارسته.

(٣) الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب

(١) عند حدوث حدث ضرائب، ووفقاً للشرط ١-٨ أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ يوماً ولا يتجاوز ٦٠ يوماً (ما لم يكن تاريخ تطبيق التغيير في قوانين الضرائب، أو تعديل في تفسير قوانين الضرائب، مما ينتج عنه حدوث واقعة الضريبة في أقل من ٣٠ يوماً، وفي هذه الحالة يمكن للبنك أن يقدم إشعاراً في أي وقت من الأوقات بعد تاريخ التطبيق) إلى حملة السندات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، بحيث تكون هذه الإشعارات غير قابلة للنقض:

(أ) استرداد كل وليس بعض السندات فقط بمبلغ استرداد الضرائب؛ أو

(ب) تغيير بنود السندات بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة لرأس المال من الفئة الأولى، وفي كل حالة دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السندات.

(٢) يمكن استرداد السندات، أو تغيير الشروط، وفقاً لهذا الشرط ١-٨ ج) في أي تاريخ بتاريخ الإصدار أو بعده (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن)، شريطة أن لا يقدم إشعار الاسترداد قبل ٩٠ يوماً من التاريخ الأبعد والذي يلزم فيه البنك بسداد تلك المبالغ الإضافية حيث يكون الدفع بخصوص السندات مستحقاً حينذاك.

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال السارية من وقت لآخر البنك أن يبرهن وفق رضا المنظم أنه (من بين أشياء أخرى) واقعة فرض الضرائب لم تكن متوقعة بصورة معقولة بتاريخ الإصدار.

(٤) الاسترداد أو التغيير بسبب حدث تغيير في رأس المال

(١) عند حدوث حدث تغيير في رأس المال، وفقاً للشرط ١-٨ أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ يوماً ولا يزيد عن ٦٠ يوماً إلى حملة السندات وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات)، وبحيث يكون الإشعار غير قابل للنقض:

(أ) استرداد كل وليس بعض السندات فقط بمبلغ استرداد حدث تغيير في رأس المال؛ أو

(ب) تغيير بنود السندات بحيث تظل أو، حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة للفئة الأولى دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السندات لغرض ضمان الامتثال بالقانون المعمول به في متطلبات رأس المال.

(٢) يمكن أن يحدث استرداد السندات، أو تغيير الشروط، وفقاً لهذا الشرط ١-٨ ج) بأي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن).

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال السارية من وقت لآخر البنك أن يبرهن وفق رضا المنظم أنه (من بين أشياء أخرى) حدث التغيير في رأس المال لم تكن متوقعة بصورة معقولة بتاريخ الإصدار.

(٥) الضرائب بعد التغيير

في حال التغيير وفقاً للشرط ١-٨ ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو ١-٨ د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال)، فلن يكون البنك ملزماً بالسداد ولن يقوم بدفع أي التزام لأي حامل للسندات لضريبة الشركات أو ضريبة دخل الشركات أو الضريبة على الأرباح أو المكاسب أو أية ضريبة مشابهة بالنسبة لتغيير بنود السندات على أنه (في حالة واقعة الضرائب) أو من أجل (في تغيير في رأس المال) أن تظل أو، تصبح، سندات مصنفة من الفئة الأولى، بما في ذلك أي رسوم أو ضرائب أخرى مشابهة ناشئة عند أي نقل لاحق أو تصرف أو ما يعتبر تصرفاً للسندات المؤهلة من الفئة الأولى من قبل ذلك الحامل للسندات.

### ٢-٨ الشراء

يمكن للبنك عند ممارسته خيار الشراء الإلتزام بالآتي:

(أ) الحصول على إذن كتابي مسبق من المنظم؛

(ب) أن يكون ممثلاً بالقانون المعمول به في متطلبات رأس المال و

(ج) ممثلاً بأية متطلبات للهيئة العامة لسوق المال،

يمكن للبنك في أي وقتٍ من الأوقات بعد تاريخ الاستدعاء الأول، شراء جميع أو بعض السندات بأي سعر في السوق المفتوح أو غيره. ويجب إلغاء تلك السندات من قبل البنك.

### ٣-٨ الإلغاء

سيتم إلغاء جميع السندات التي يتم استردادها فوراً. ويتم إحالة جميع السندات الملغية هذه وأية سندات تم شراؤها وإلغاؤها وفقاً للشرط ٢-٨ (الشراء) أعلاه بإحالتها للبنك ولا يمكن إعادة إصدارها أو إعادة بيعها.

### ٩- التخفيض عند التعسير

#### ١-٩ حالة التعسير

في حال حدوث حالة التعسير، فسيتم التخفيض وفقاً للشرط (٢-٩) (إشعار التعسير) أدناه.

وتعني حالة التعسير أنه بعد حدوث حدث مهم، والتي تكون، طبقاً لتعريف حالة التعسير في الشرط ١ (التفسير)، هو وقوع أي من الآتي:

(أ) أن يكون المنظم قد أبلغ البنك خطأً أنه قرر أن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابلاً للاستمرار دون إجراء تخفيض، أو

(ب) تم اتخاذ قرار بإجراء ضخ من القطاع العام أو دعم مماثل، بحيث أن البنك بدوره يكون أو سيصبح غير قابلاً للاستمرار.

ويتم تخفيض السندات بصورة دائمة بالكامل أو جزئياً، حسبما ورد بتفصيل أكبر في تعريف التخفيض في الشرط ١ (التفسير)، حسبما يتم تحديده من قبل البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقاً لتشريعات رأس المال.

ولتجنب الشك، حيثما قرر المنظم أنه يتطلب ضخ من القطاع العام لرأس المال (أو دعم مماثل) سيكون التخفيض تاماً ودائماً، ويحدث قبل أي ضخ من القطاع العام لرأس المال أو الدعم المماثل.

التعسير للبنك يعني:

(١) معسر أو مفلس أو غير قادر على سداد جزء مادي من التزاماته عند حلول استحقاقها أو غير قادر على القيام بأعماله؛ أو

(٢) أية واقعة أخرى أو ظرف مما حدده بأنه يمثل التعسير من قبل المنظم أو كما هو محدد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها.

وإن التخفيض لا يمثل حالة إخلال.

رغم أن ذلك سيعتمد على بنود ترتيبات مالية أخرى يكون فيها البنك طرفاً كمتعهد، فإن البنك يعتقد بأن التخفيض الذي لا يمثل حالة إخلال بموجب الشروط، لن يؤثر بنود التخلّف الإفتراضي في تلك الترتيبات المالية الأخرى.

إن من نية البنك بتاريخ هذه النشرة أن التخفيض سيحدث:

(١) بعد امتصاص أسهم البنك العادية للخسائر (في حال السماح بامتصاص للخسائر من هذا القبيل في الوقت المعني بموجب جميع القواعد والتنظيمات ذات الصلة والمنطقة على البنك في ذلك الوقت) وأن المنظم لم يقر بإشعار البنك خطأً بأن حالة التعسير قد تم معالجتها نتيجة لامتناع الخسارة؛

(٢) في نفس الوقت مع تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الأولى والسندات الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الأولى؛ و

(٣) قبل تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الثانية والسندات الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الثانية

على أنه، في حالة (٢) و(٣) أعلاه، سيطبق هذا فقط في نطاق أن يكون للسندات الأخرى أحكاماً تعاقدية للتخفيض المماثل عند الإعسار أو أن تخضع لإطار قانوني يغطي التخفيض المماثل.

### ٢-٩ إشعار التعسير

عند حدوث حالة التعسير، في ثالث يوم عمل عقب حدوث حالة التعسير تلك (أو التاريخ الأبعد حسب تقرير المنظم)، سوف يقوم البنك بإشعار حملة السندات بذلك وفقاً للشرط ١٣ (الإشعارات) (إشعار التعسير). وبعد تقديم إشعار التعسير هذا، سيتم إجراء تخفيض للسندات بتاريخ التخفيض لحالة التعسير، وبعد ذلك التاريخ، لن يحق للحملة بمطالبة أي مبالغ متعلقة بالتخفيض للسندات. وأي تخفيض من هذا القبيل لا يمثل حالة إخلال. ويقر حملة السندات أنه لن يكون ثمة التجاء للمنظم بالنسبة لأي قرار يتم اتخاذه من قبله لحدوث حالة التعسير.

عقب أي تخفيض للسندات وفقاً لهذا الشرط:

(أ) تفسر الإشارات في هذه الشروط للمبلغ الأساسي أو المبلغ الأساسي المستحق للسندات برجعها للمبلغ المخفّض؛

(ب) سيتم إلغاء المبلغ الأساسي المخفّض وسيستمر استحقاق الفوائد فقط على المبلغ الأساسي المتبقي عقب ذلك الإلغاء، مع مراعاة الشروط ١-٦ (حدث عدم الدفع) و٢-٦ (خيار عدم الدفع) حسب وصفه هنا؛ و

(ج) لا يمكن استرداد أية مبالغ تم تخفيضها بموجبه ولا يكون لحملة السندات أية مطالبة بها تحت أية ظروف، بما في ذلك، ودون حصر:

(١) حيث أن حالة التعسير لم تعد قائمة،

(٢) في حالة تصفية أو حل البنك،

(٣) عقب ممارسة خيار الاستدعاء من قبل البنك وفقاً للشرط ١-٨ (ب) (خيار الاستدعاء للبنك)، أو



(٤) عقب استرداد أو تغيير السندات بعد حدوث واقعة ضرائب (طبقاً للشرط ٨-١ ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو تغيير في رأس المال (طبقاً للشرط ٨-١ د) (الاسترداد أو التغيير بسبب واقعة رأسمال).

### ١-١ - حالة الإخلال

بصرف النظر عن أية أحكام أدناه في هذا الشرط، فإن حق بدء إجراءات التصفية مقصورة على ظروف يصبح السداد فيها مستحقاً. وفي حال استحقاق الفوائد المتعلقة للسندات، فيمكن شطب السداد وفقاً للشرط ٦ (قيود الفوائد) و، في حالة شطبها فلا تصبح مستحقة بتاريخ الدفع المعني، وفي حالة دفع المبلغ الأساسي يخضع ذلك السداد للوفاء بالشروط الواردة في الشرط ٨-١ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، وفي حالة عدم الوفاء بهذه الشروط فلن تصبح مستحقة بتاريخ الدفع ذلك.

وعند حدوث حالة إخلال، فيمكن لأي حامل للسندات أن يقدم إشعار خطي إلى البنك في المكتب المسجل للبنك بأن ذلك السند مستحق الدفع، ويكون الإشعار سارياً بتاريخ استلامه من قبل البنك، حيث يصبح ذلك، مع مراعاة الشرط ٨-١ (الاسترداد والتغيير) مستحقاً وقابلتاً للدفع بملغ استرداده المبكر مع الفوائد المستحقة للدفع بموجب الشروط (إن وجدت) إلى تاريخ السداد دون عرض أو مطالبة أو احتجاج أو إشعار آخر من أي نوع.

وفي نطاق ما يسمح به القانون المرعي وبموجب هذه الشروط، فيمكن لأي حامل للسندات وفقاً لتقديره بدء إجراءات حل البنك وإغلاقه و/أو الإثبات في حل البنك وإغلاقه و/أو المطالبة بتصفية البنك عن تلك الدفعة، ولكن بدء تلك الإجراءات لن يكون لها أثر أن يلزم البنك بدفع أي مبلغ أو مبالغ أكبر مما هو قابل للدفع من قبله.

ولا توجد وسيلة شرعية ضد البنك سوى بدء الإجراءات المشار إليها في هذا الشرط، وإثبات أو المطالبة بأي حل أو تصفية للبنك، تكون متوفرة لحملة السندات، سواء لاسترداد المبالغ المستحقة بالنسبة للسندات أو بالنسبة لأي خرق من قبل البنك لأي من الالتزامات أو الشروط أو الأحكام الملزمة له بموجب السندات.

### ١-١ - فرض الضرائب

يتم أداء كل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد بالنسبة للسندات من قبل البنك مع مراعاة أي إستقطاع أو تخفيض عن أو على حساب أية ضرائب حالية أو مستقبلية أو رسوم أو أجور أو تقييم ضريبي أو تكاليف أخرى مهما كانت طبيعتها مفروضة من قبل أو نيابة عن السلطنة أو أي إقليم سياسي أو أية جهة تابعة لها ولديها صلاحية فرض الضريبة ما لم يطلب ذلك الإستقطاع أو التخفيض قانوناً.

### ١-٢ - التقادم

مع مراعاة القانون المعمول به، تصبح المطالبات بالسداد بالنسبة للسندات باطلة ما لم تتم خلال فترة عشر سنوات (في حالة المبلغ الأساسي) وخمس سنوات (في حالة الفوائد) بعد التاريخ المعني بها.

### ١-٣ - الإشعارات

تكون جميع الإشعارات إلى حملة السندات صحيحة إن أرسلت إليهم على عناوينهم بالسجل من قبل أمين السجل. ويعتبر أي إشعار قد تم تقديمه بشكل صحيح بعد إرساله عن طريق البريد في اليوم الثاني لإرساله أو في يوم النشر أو في حالة نشره أكثر من مرة أو بتاريخ مختلف، في اليوم الأول لنشره.

وتكون الإشعارات التي يقدمها أي حامل للسندات كتابية وتقدم بتسليمها إلى المكتب المسجل للبنك.

### ١-٤ - أمور أخرى

يمكن للبنك من وقت لآخر ودون إذن حملة السندات، إنشاء وإصدار سندات تحتل منزلة متساوية من جميع الأوجه (أو من جميع الأوجه ما عدا التاريخ الذي تبدأ منه التوزيعات أو تستحق الفوائد عليها والمبلغ وتاريخ أول توزيعات أو فوائد عليها) (أو أي مبلغ آخر مماثل) على تلك السندات الأخرى. وتشمل الإشارات في هذه الشروط إلى السندات (ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك) أية سندات أخرى صادرة بموجب هذا الشرط ١٤.

### ١-٥ - اجتماعات حملة السندات والتعديل

#### ١-٥-١ اجتماعات حملة السندات

لحاملي السندات الحق في المشاركة في اجتماعات جمعية حاملي الوحدات وفقاً للأحكام إتفاقية الوكالة والمواد ٩١-٩٤ من قانون الشركات التجارية.

تكون القرارات التي تم اعتمادها بصورة قانونية في اجتماع جمعية حاملي السندات ملزمة على جميع حاملي السندات.

تتم دعوة إجتماع جمعية حاملي السندات لإصدار معين بموجب إشعار ينشر في جريدتين يوميتين على الأقل ولمرتبتين متتاليتين ويرسل إلى حملة السندات قبل ١٥ يوماً على الأقل من الموعد المحدد للإجتماع، ولا تكون الدعوة صحيحة ما لم تتضمن جدول أعمال الجمعية.

لا تكون قرارات إجتماع الجمعية لحملة السندات قانونية ما لم يحضرها، شخصياً أو بالوكالة، عدد من حملة السندات يمثل على الأقل ثلثي سندات إصدار معين. إذا لم يكتمل هذا النصاب تتم الدعوة إلى جمعية ثانية لمناقشة جدول الأعمال ذاته. يبلغ موعد الجمعية الثانية لحاملي السندات إلى حملة السندات بالطريقة ذاتها التي اتبعت في الجمعية الأولى وقبل اسبوع على الأقل من الموعد المحدد للجمعية الثانية. يكتمل نصاب الجمعية الثانية بحضور يمثل ثلث السندات شرط ان يتم انعقاد الجمعية الثانية خلال شهر واحد من تاريخ الجمعية الأولى. إلا أن القرار الذي يبرأ به تخفيض معدل الفائدة أو القيمة الإسمية للسندات أو المساس بأي شكل بحقوق حملة السندات لا يمكن أن يتخذ إلا اذا حضر الجمعية من حملة السندات من يمثل ثلثي السندات.

تتخذ القرارات بأكثرية ثلثي السندات الماثلة في الجمعية.

وعلى البنك أن يوجه للوكيل ذات الدعوة التي وجهها إلى حملة السندات لحضور إجتماع الجمعية، وعلى الوكيل حضور هذه الإجتماعات والمناقشة في النقاشات التي تجري فيها، ولا يكون للوصي صوت معدود فيما يصدر من قرارات.

## ١٦- حقوق الأطراف الثالثة

لا يمنح للأطراف الثالثة اي حقوق لفرض أي بند من هذه الشروط، ولكن، لن يؤثر هذا على أي حق أو تعويض قائم أو متوفر لأي شخص.

## ١٧- القانون الحاكم وحل النزاع

### ١٧-١ القانون الحاكم

تخضع السندات وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن السندات أو فيما يترتب بها وتفسر بموجب قوانين السلطنة. ويخضع إصدار السندات لقوانين السلطنة. ويكون للمحاكم في عُمان السلطة القضائية الحصرية بتسوية أي نزاع وأن البنك يسلم للسلطة القضائية الحصرية لهذه المحاكم.

## الفصل السادس: استخدام العوائد وتكاليف الإصدار

### إستخدام العوائد

تستخدم صافي العوائد من إصدار السندات من قبل البنك لزيادة رأسماله من الفئة الأولى لغرض زيادة كفاية رأسماله ولأغراضه العملية العامة.

### تكاليف الإصدار التقديرية

ترد في الجدول التالي تكاليف الإصدار التقديرية:

المبلغ (ر.ع)	التفاصيل
٤١,٠٠٠	رسوم المستشار المالي، مدير الإصدار، وكيل الإكتتاب والمستشار القانوني
٢,٠٠٠	رسوم الهيئة العامة لسوق المال
١,٠٠٠	التسويق، والإعلان، والطبع
٥,٠٠٠	رسوم أخرى
٤٩,٠٠٠	إجمالي تكاليف الإصدار التقديرية

سيتحمل المصدر تكاليف الإصدار.

## الفصل السابع: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها

### نبذة تعريفية

تم تسجيل البنك في السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وفقاً لقانون السجل التجاري (المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣) في مارس ٢٠٠٧م. وحصل ترخيص الأعمال المصرفية التجارية من البنك المركزي العماني بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٧م. وبصفته بنك تجاري متكامل، يقوم بنك صحار بممارسة أنشطته في كافة القطاعات المصرفية بما فيها الأعمال المصرفية للأفراد والشركات والاستثمار والأعمال المصرفية الإسلامية بالسلطنة.

وعلاوة على كونه مرخصاً من البنك المركزي العماني، فإن بنك صحار بصفته شركة مساهمة عامة فإن أسهمه مدرجة ويتم تداولها في سوق مسقط للأوراق المالية، فيخضع البنك كذلك لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال. وإضافة لذلك، تخضع عمليات البنك التجارية للامتثال بسياسات وإجراءات وقوانين البنك الداخلية وتنظيمات السلطنة عموماً.

### أهداف البنك

بموجب النظام الأساسي للبنك، فإن الأهداف الرئيسية للبنك تتمثل في التالي:-

وطبقاً للقوانين المعمول بها في السلطنة وتعديلاتها، لاسيما الأنشطة المصرفية المسموح بها والقيود الوارد تعريفها بتنظيمات وقوانين البنك المركزي العماني وأحكام القانون المصرفي وتعديلاته، تتمثل أغراض البنك فيما يلي:

- ١) مزاوله الأعمال المصرفية بجميع مجالاتها وصفقاتها وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للبنك في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلًا بالأعمال المصرفية أو التعامل بالنقد أو الضمانات المالية.
- ٢) تسليف وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو ضمانات مختلطة مختلفة، سواء كان ذلك نقداً أو عن طريق القيد في حسابات أخرى أو مقابل وثائق أو سندات المديونية أو الكمبيالات أو خطابات الاعتماد أو أية التزامات أخرى أو مقابل إيداع سندات الملكية أو البضائع أو السلع أو بوالص الشحن أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأرصفتها الشحن أو الأوراق المالية أو إيصالات استلام البضائع أو أية إيصالات أخرى تجارية أو سبائك معدنية أو أوراق مالية وأسهم.
- ٣) القيام بأعمال الخصم بالتعامل في عمليات الصرف بالنوع والأوراق المالية.
- ٤) استثمار الأموال بالكيفية المناسبة من وقتٍ لآخر.
- ٥) أن يقوم بدور متعهد الاكتتاب أو المنشئ أو الوسيط بالنسبة لإصدار الأسهم أو الأوراق المالية أو أية معاملات نقدية أخرى.
- ٦) القيام بعمل التمويل التقليدي.
- ٧) التعاقد في القروض العامة والخاصة، والتفاوض عليها وإصدارها.
- ٨) القيام بدور الوكيل والقيم بالنسبة للوصايا والتسويات وسندات الائتمان بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن والآخرون وكذلك ممارسة وتنفيذ أعمال الائتمان بكافة أنواعها.
- ٩) التعامل في جميع الأوراق النقدية المصرفية والعملات المعدنية والعملات المتداولة واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية وودائع لأجل وحسابات التوفير واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزائن الأمانات.
- ١٠) إصدار وتداول الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع الوثائق الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها.
- ١١) بيع السندات والشهادات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.
- ١٢) تسوية الشيكات القابلة للتداول.
- ١٣) بيع وشراء وصرافة العملات المتداولة والنقود والسبائك المعدنية.
- ١٤) المشاركة بجميع الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات.
- ١٥) إيداع أو قرض أو تقديم الأموال بضمانات أو بدونها، وعموماً منح والتفاوض في القروض والمبالغ المقدمة من جميع الأنواع.
- ١٦) الدخول في شركات مع الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطات مماثلة لأنشطة البنك.
- ١٧) تشجيع الادخار والعمل على اجتذاب الودائع والمدخرات الوطنية وتوظيفها بواسطة البنك لخدمة أغراضه ويشمل ذلك قبول الودائع على اختلاف أنواعها بفائدة أو بدون فائدة وتطبيق الأنظمة التي يراها مجلس إدارة البنك مناسبة لتشجيع الادخار واجتذاب الودائع وفقاً للتراخيص والتصاريح التي يصدرها البنك المركزي العماني.
- ١٨) العمل على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي وتدبير أو الحصول على قروض محلية أو دولية للبنك، على أن يراعي في هذا النشاط التقيد بالتشريعات والتنظيمات التي تضعها حكومة السلطنة لهذه الغاية.
- ١٩) تمويل وتأجير وشراء الديون ووسائل التمويل الأخرى غير العادية.

٢٠) حيازة وخصم وتأجير أو من خلال اتفاقيات أخرى أو أية حقوق فيها (سواء ملكية أو تعاقدية) والقيام عموماً بالأعمال التجارية والعمل كعمولين أو متعاملين في الأوراق المالية ووكلاء بعمولة أو بأية صفة أخرى في سلطنة عمان والعمل في بيع أو مفاوضة أو مبادلة أو رهن أو تقديم سلف أو التعامل على أي نحو آخر في العقارات والمنازل والمباني والشقق سواء كانت

- مؤتثة أم لم تكن حسب ما هو مشار إليه أعلاه، مع مراعاة الحصول أولاً على الموافقة المسبقة للبنك المركزي العماني.
- (٢١) العمل كوكلاء تأمين أو وسطاء أو مستشارين ماليين لمصلحة عملائها وتقديم الاستشارات وبيع وجلب بيع مثل هذه الخدمات لعملائه شريطة موافقة البنك المركزي العماني والحصول على أية موافقات أخرى لازمة.
- (٢٢) تملك وتأجير أو استئجار الأصول غير الثابتة والأصول العقارية طبقاً للقانون المصرفي والقوانين الأخرى ذات الصلة بالسلطنة وتوجيهات البنك المركزي العماني.
- (٢٣) دون المساس بما سبق من الأنشطة المصرفية التقليدية المذكورة أعلاه، يمكن للبنك بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي العماني:
- (١) القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية في جميع مجالاتها، وتقديم الخدمات المصرفية الممتثلة بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- (٢) القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف أنواع التمويل والاستثمار الإسلامي، وتشمل دون حصر، المرابحة والمضاربة والمشاركة والإيجارة والاستثناء، إلخ.
- (٣) قبول الزكاة والتبرعات والهبات غير المشروطة من الغير لحساب صندوق الزكاة وصرف واستغلال هذه الأموال لمصلحة الغير وفي القيام بمسؤوليات البنك الاجتماعية.

### التراخيص

يملك البنك تراخيص سارية من الجهات المختصة بغرض القيام بالأنشطة التي تأسس البنك من أجلها وهي كالتالي:-

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة	سجل تجاري رقم ١٠٤٣٣٣	٢٠٢٢/٣/٣
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة برقم ١٧٧٩	٢٠١٨/٣/٢٦
البنك المركزي العماني	ترخيص أعمال البنوك التجارية	مستمر طبقاً للقانون المصرفي
الهيئة العامة لسوق المال	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار*	٢٠١٨/١٢/٣١

\* تغطي هذه الأنشطة العمل كمصدر لسندات مهيكلة وإدارة الصناديق المالية وإدارة المحافظ وإدارة الإصدارات وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وتقديم الاستشارات والبحوث الاستثمارية.

### الموافقات

تمت الموافقة على الإصدار من قبل:

- قرار مجلس الإدارة المؤرخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ م و ١٦ يوليو ٢٠١٧ م.
- قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ م.
- موافقة البنك المركزي العماني عن طريق الخطاب رقم بي أس دي/١٧/٢٠١٧/بي كيه يو بي/بي أس/٢٩٦ المؤرخ ٢٣ أبريل ٢٠١٧ م و الخطاب رقم بي أس دي/١٧/٢٠١٧/بي كيه يو بي/بي أس/١٥٠ المؤرخ ١٣ يوليو ٢٠١٧ م.
- موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق قرارها الإداري رقم (خ/١٧/٥٦٧) والصادر بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ م بإعتماد نشرة الإصدار هذه.

### السندات المصدرة السابقة للبنك:

تم إصدار السندات القابلة للتحويل الإلزامي بمبلغ ٧,١٥ مليون ريال عماني والتي تحمل معدل فائدة سنوي بنسبة ٤,٥٪ في ٢٨ أبريل ٢٠١٣ كجزء من توزيع الأرباح. على أنه يجب تحويل هذه السندات إلى أسهم عادية على ثلاثة أقساط متساوية في نهاية السنة الثالثة والرابعة والخامسة من تاريخ الإصدار، يتم احتساب السعر حسب سعر السوق لمدة ثلاثة أشهر السابقة للتحويل مضاف إليه خصم ٢٪.

وبناء على ذلك، تم تحويل ثلث هذه السندات خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، والبالغة ٢,٣٨ مليون ريال عماني سنويا إلى أسهم عادية للبنك. بلغت المبالغ القائمة كما في ٣ يونيو ٢٠١٧ مبلغ ٢,٣٨٤ مليون ريال عماني

## الفصل الثامن: نبذة عن الاقتصاد العماني

### مقدمة

تعتبر السلطنة ثاني أكبر دولة من ناحية المساحة الجغرافية بين دول مجلس التعاون الخليجي، بعد المملكة العربية السعودية. وتبلغ مساحتها ٣٠٩,٥٠٠ كيلومتراً مربعاً وتطل على ساحل يمتد طوله ٣,١٠٠ كيلومتراً. وتقع عُمان في موقع استراتيجي عند مدخل الخليج العربي. وتنقسم إلى إحدى عشر محافظة رئيسية (مسقط ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وشمال الشرقية وجنوب الشرقية والظاهرة والوسطى وظفار). ومحافظة مسندم منطقة خارج الامتداد الجغرافي للسلطنة تفصلها دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي أراضي السلطنة. وتنقسم المحافظات إلى ٦١ ولاية. ومسقط هي العاصمة السياسية والتجارية. وتشمل المدن الأخرى الرئيسية صلالة وصحار وصور ونزوى وخصب. وتمثل اللغة العربية اللغة الوطنية والرسمية، ولكن استخدام اللغة الإنجليزية منتشر، خصوصاً في المعاملات التجارية.

وإن التركيز الاقتصادي الحالي للسلطنة هو للتخطيط البعيد الأمد. فالسلطنة حالياً في خطة تنميتها الاستراتيجية الخمسية التاسعة، والتي تغطي الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م، ومنذ عام ١٩٩٦م، قد تم تصميم خطط الخمس سنوات لتحقيق «رؤية ٢٠٢٠» (والتي تم تبنيها في يونيو ١٩٩٥م)، وهي خطة الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة والتي وضعت الخطوط الرئيسية لهدف السلطنة طويل الأمد للتنوع الاقتصادي، بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربونات وتجاه تنمية قطاع العمال من بين استراتيجيات أخرى. ووفقاً لتقرير مجموعة أكسفورد للأعمال التجارية، فإن خطة التنمية الخمسية التاسعة تتطلع لتوجه متواصل تجاه التنمية الاجتماعية، والتنوع الاقتصادي لعدة قطاعات إنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة. وكذلك من المخطط له التنفيذ الجاري لمشاريع البنية الأساسية الكبرى للبلد ذات الأولوية مثل الطريق السريع بالباطنة، ومشاريع المطارات، وشبكة السكك الحديدية، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتحديث الموانئ البحرية الرئيسية ومشروع خزان بواسطة شركة النفط البريطانية.

### التصنيف

أحدث تصنيف سيادي أسند للسلطنة من قبل موديز هو Baa1 (نظرة مستقرة) ومن قبل ستاندرد آند بورز هو BB+ (نظرة سلبية) ومن قبل فيتش (نظرة سلبية).

### استشراف الاقتصاد العماني

(المصدر: تقارير البنك المركزي العماني السنوية)

سجلت السلطنة نمواً شاملاً قوياً حقيقياً بنسبة ٥% خلال العقد المنصرم قبل التدني الملحوظ في أسعار النفط. وتتابع الرؤية ٢٠٢٠ وخطة التنمية الخمسية المتعاقبة استراتيجية التنوع الاقتصادي، ودوراً أكبر للقطاع الخاص، وتحسين مناخ العمل التجاري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلخ. وعبر السنوات، طبقت حكومة سلطنة عمان سياسات اقتصادية سليمة نجم عنها نمواً قوياً، وتضحاً معتدلاً ونظاماً مالياً مستقراً.

وقد حول الانخفاض الحاد في سعر النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م الأرصدة المالية والخارجية إلى عجزين ضخمين. ومن أجل احتواء الموازين المالية ضمن حدود قابلة للإدارة، فقد طبقت السلطات تعديلات مالية من خلال خفض الإنفاق وزيادة مصادر الدخل غير النفطية وإجراء إصلاحات في الإعانات المالية. وإن توقع أن يطول انخفاض سعر النفط ليبرر تنفيذ خطط طوارئ بمزيد من قيد الإنفاق وتدابير في موارد الدخل بتوسيع الدخل من الموارد غير النفطية، مع وضع أولويات في الإنفاق الرأسمالي، بتخفيض النفقات الجارية وتعزيز رسوم المستخدمين. ومن ناحية أخرى، فإن المكاسب من التعافي السريع في أسعار النفط العالمية سيمثل فرصة لمزيد من الوفر المالي بما يسهل قابلة التقوية المالية خلال الأمد المتوسط. وبالنظر لتعزيز الدخل من موارد غير هيدروكربونية، فقد تم التخطيط لتدابير مالية إضافية. ومن المتوقع زيادة ضريبة دخل الشركات قريباً وإدخال ضريبة القيمة المضافة. وتوجد آليات على شكل لجان عالية المستوى بمشاركة وزارة المالية والمجلس الأعلى للتخطيط، والبنك المركزي العماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة للتنسيق عن كُتب لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة السيولة وتمويل الدين.

وبالنظر لتمويل العجز المالي، فقد خطت الجهات المعنية باستغلال المصداقات المالية، وتجميع القروض من السوق المحلي دون حشد الرصيد الدائن إلى القطاع الخاص والتوصل للأسواق الخارجية عن طريق الكيانات السيادية والحكومية. وإن الجمع الناجح مؤخراً للدين السيادي ليؤكد الميول الاستثمارية القوية.

وتلتزم خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) تحقيق نمو اقتصادي أكبر من خلال الاستثمار المركز في خمس قطاعات، وهي الصناعة وفن السوقيات (اللوجستيات) والسياحة والثروة السمكية والتعدين. ومن المزمع أن يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في توسيع النشاط في هذه القطاعات. وقد أسست الحكومة والبنك المركزي العماني سياسات وبرامج لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد تبني البنك المركزي العماني موقف نقدي ملائم لحث النمو الاقتصادي، وتقديم السيولة الكافية حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات الائتمانية الحقيقية ومواصلة الالتزام بتثبيت العملة بالدولار، الأمر الذي خدم الاقتصاد العماني جيداً كملاد اسمي.

وقد واصل الازدهار المالي للبنوك بقوة من ناحية جودة الأصول وتغطية الاحتياطيات وكفاية رأس المال والربحية. وبالنظر لواقع أن البنوك في عُمان ذات كفاية رأسمالية وتمثل بالوصفات التنظيمية العالمية مثل معايير بازل ٣ في رأس المال والسيولة، ولا يوجد ما يقلق بخصوص التأثير المحتمل لصافي الحصيلة على كفاية رأسمال البنوك.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فإن الجهات المعنية تخطط لتدابير على المدى المتوسط لتعزيز المكاسب من السياحة وتقوية قطاع الصناعة وإقرار قانون الاستثمار الجديد لجذب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة. وسوف يتيح القانون، وهو في مرحلته الأخيرة، وضوحاً أكبر، وينص على حل النزاع ويتضمن التحكيم الدولي، وهكذا فإنه يعزز أمان الاستثمار للمستثمرين. وعلى المدى القصير فإن الاقتصاد العماني في موقف جيد لمواجهة التحديات الاقتصادية المنبعثة عن انخفاض أسعار النفط.

## التطورات الحديثة

(المصدر: إعلانات الحكومة)

### النتائج الابتدائية المتوقعة للسلطنة للسنة المالية ٢٠١٦ مقابل الموازنة

- **الدخل العام:** انخفاض دخل النفط والغاز بمبلغ ١,١ مليار ر.ع والدخل غير النفطي بمبلغ ١٤٠ مليون ر.ع
- **الإنفاق العام:** بلغ مجموع الإنفاق العام مبلغ ١٢,٦٥ مليار ر.ع مقابل الموازنة بمبلغ ١١,٩ مليار ر.ع
- **العجز**

- حوالي ٥,٣ مليار ر.ع، بزيادة ٦٪ مقارنة بالموازنة
- حقق السعر المتوسط للنفط مبلغ ٣٩ دولار للبرميل مقارنةً بمبلغ ٤٥ دولار للبرميل في الموازنة

### تمويل العجز:

- مجموع القروض المحلية والخارجية - ٧٢٪
- السحب من الاحتياطي - ٢٨٪
- **الدين العام:** زاد بنسبة ٢٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠١٦ م

### الموازنة العامة للسلطنة للسنة المالية ٢٠١٧ م

#### الأهداف الرئيسية للموازنة

- ضمان الاستدامة المالية للدولة
- حث النمو والحفاظ على التوظيف
- استقرار معايير المعيشة للمواطنين من خلال
- قطاعات التعليم، والصحة والضمان الاجتماعي
- التوظيف
- الخدمات الحكومية
- المساعدات الإسكانية وخطة الإسكان الاجتماعي

#### تقديرات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧ م

التفاصيل	المبلغ	ملاحظات
الدخل العام	٨,٧ مليار ر.ع	١٨٪ أعلى من نتائج ٢٠١٦ م
• دخل النفط والغاز	٦,١١ مليار ر.ع	٧٪ من مجموع الدخل
• دخل الموارد غير النفطية	٢,٥٩ مليار ر.ع	٣٪ من مجموع الدخل
الإنفاق العام	١١,٧ مليار ر.ع	٢٪ أقل عن ٢٠١٦ م
• النفقات العامة للوزارات والوحدات الحكومية	٤,٤ مليار ر.ع	٥٪ أقل عن ٢٠١٦ م
• نفقات التنمية	١,٢ مليار ر.ع	
نفقات الأمن والدفاع	٣,٣٤ مليار ر.ع	٥٪ أقل عن ٢٠١٦ م
نفقات إنتاج النفط والغاز	١,٨٢ مليار ر.ع	٢٪ أكثر عن ٢٠١٦ م
الإعانات (الدعم)	٣٩٥ مليون ر.ع	مثل ٢٠١٦ م
نفقات أخرى	٤٠٥ مليون ر.ع	٦٩٪ أكثر عن ٢٠١٦ م (بسبب ارتفاع تكاليف الفوائد)
العجز	٣ مليار ر.ع	٣٥٪ من مجموع الدخل ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي
تمويل العجز	٢,٥ مليار ر.ع - قروض خارجية ومحلية ٠,٥ مليار ر.ع - السحب من الاحتياطي	٨٤٪ من العجز ١٦٪ من العجز

## التعزيز المالي والتدابير المالية المتخذة لمواجهة عجز الموازنة

### • إعادة تنشيط موارد الدخل غير النفطية

- تعديل قانون ضريبة الدخل
- إدخال ضريبة اختيارية، اتفقا مع دول مجلس التعاون الخليجي، على بعض السلع المعينة مثل التبغ والكحول وغيرها
- تعديل رسوم تراخيص جلب العمالة الوافدة
- تعديل بعض رسوم الخدمات المدنية التي تقدمها شرطة عمان السلطانية
- قيد الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المؤسسات
- تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب، وتفعيل تدابير الرقابة والمتابعة
- تعديل القواعد والتنظيمات المتعلقة بإعفاءات الرسوم الجمركية
- تطبيق التعريفات المعدلة للكهرباء بالنسبة لكبار المستهلكين التجاريين
- تعديل تنظيمات تخصيص الأراضي
- تطبيق الرسوم المعايير للخدمات البلدية
- تعديل رسوم بعض الخدمات التي تقدمها الوزارات والوحدات الحكومية

### • ترشيد الإنفاق العام

- الأولوية للمشاريع الضرورية التي تخدم الاقتصاد والأهداف الاجتماعية
- تأجيل تنفيذ المشاريع غير الضرورية
- تأجيل شراء واستبدال المركبات والمعدات الحكومية، علاوة على التحكم وضبط النفقات الرأسمالية
- إيقاف توسيع الهياكل التنظيمية للوزارات (مثل خلق الأقسام والدوائر)
- التأكيد على الكفاءة الاقتصادية في تقديم الخدمات والسلع العامة
- تأكيد أهمية تطبيق الحوكمة السليمة للشركات
- مراجعة وترشيد الدعم والإعانات الحكومية
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص
- بيع/ خصخصة أصول حكومية مختارة
- الالتزام بالمخصصات المعتمدة للوزارات والوحدات الحكومية

### • التخطيط والانضباط المالي

- تطوير وحدة الاقتصاد الكلي المؤسس في وزارة المالية لتمكينه من إقامة قاعدة بيانات للاحصائيات المالية الحكومية وبناء نموذج مالي للتمويل العام
- مواصلة مراحل التحديث لنظام معلومات الإدارة المالية للحكومة والانتقال من الحسابات المبنية على النقد إلى حسابات الاستحقاق
- بدء تطبيق موازنة البرنامج والأداء في السنة المالية ٢٠١٧ إلى ٤ وزارات - وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة ووزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية
- تحسين أداء الاستثمارات الحكومية بتأسيس شركة قابضة في كل قطاع
- إصدار إصدار جديد للمستندات الأساسية للإنشاء وأعمال الهندسة المدنية بناء على نماذج المعيارية الجديدة للعقود والصادرة من الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين
- إنشاء وحدة يعهد لها إدارة الدين الحكومي في وزارة المالية
- تحسين آليات إدارة النقد في المديرية العامة للخزانة والحسابات
- مواصلة مراقبة الأداء المالي للموازنة واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى توازن بحلول عام ٢٠٢٠م
- السعي الحثيث لتحسين التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة

## الفصل التاسع: نبذة عن القطاع والإطار التنظيمي

### نبذة عن القطاع البنكي في السلطنة

يتألف قطاع الخدمات المالية في السلطنة من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة (مثل بنك الإسكان العماني)، والبنوك والنوافذ الإسلامية، وشركات التمويل والتأجير غير البنكية، وشركات الصرافة النقدية. وكما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، يوجد ١٦ بنكاً تجارياً في السلطنة، منها ٧ منشأة محلياً و٩ عبارة عن فروع لبنوك أجنبية. وتتمثل البنوك التجارية المحلية التقليدية في البنك، وبنك مسقط ش.م.ع.ع. والبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع. وبنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع.، وبنك عمان العربي ش.م.ع.م. وبنك ظفار ش.م.ع.ع.، والبنك الأهلي ش.م.ع.ع.

ويشمل النظام البنكي العماني بنكين حكوميين متخصصين هما بنك الإسكان العماني وبنك التنمية العماني، واللذين أسستهما الحكومة لتقديم تمويل طويل الأمد للمواطنين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، وكذلك تقديم القروض لمشاريع التنمية، بما فيها الزراعة والثروة السمكية والمواشي والسياحة والحرف التقليدية. وتكون أسعار الفوائد على القروض التي يمنحها هذان البنكان المتخصصان مدعومة من قبل الحكومة.

هذا، ومن البارز في هذا القطاع وجود مجموعة من ست شركات تأجير، وهي شركات غير بنكية لتقديم خدمات التمويل. وتنظم شركات التأجير من قبل البنك المركزي العماني وتعمل في عمليات التأجير والشراء بالتأجير و عملة الديون والتمويل المماثل على أساس الأصول في عُمان. وجوهر أعمال شركة التأجير في عُمان هو تمويل شراء المركبات وأصول أخرى، وبصفة رئيسية من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، علاوة على عملاء التجزئة والشركات.

### الخدمات البنكية الإسلامية

في ديسمبر ٢٠١٢، تم تعديل القانون المصرفي العماني بالمرسوم السلطاني ٢٠١٢/٦٩ (الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢م) للسماح للبنك المركزي العماني بترخيص قيام البنوك في عُمان بالأعمال البنكية الإسلامية من خلال إما بنوك إسلامية متكاملة أو نوافذ تابعة للبنوك التقليدية. وكانت عُمان هي آخر الدول الخليجية في إدخال الأعمال البنكية الإسلامية.

وكان الهدف من إدخال الأعمال البنكية الإسلامية في عُمان هو تنوع وتوسيع المنتجات البنكية المتوفرة لعملاء التجزئة والشركات. وإلى جانب تعديل القانون المصرفي، تم إصدار الإطار التنظيمي للأعمال البنكية الإسلامية لتقديم الإرشاد المفصل والشامل حول جميع جوانب الأعمال البنكية الإسلامية. فعلى سبيل المثال، فإن الإطار التنظيمي للأعمال البنكية الإسلامية يضع متطلبات الحصول على ترخيص تقديم الأعمال البنكية الإسلامية من البنك المركزي العماني، ومختلف المعايير المحاسبية والتقريبية والتي يرخص للبنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي العماني والمطلوبة للامتثال بها إضافة إلى الدور الإشرافي للبنك المركزي العماني فيما يتعلق بممارسات الأعمال البنكية الإسلامية ومنتجاتها.

وإن إدخال الأعمال البنكية الإسلامية للسلطنة أضاف عدداً من الداخلين الجدد إلى النظام البنكي معززاً بذلك البيئة التنافسية من ناحية الكفاءة والإبداع وكذلك تزويد العملاء بمنفعة الاختيار بين منتجات الخدمات البنكية التقليدية والإسلامية. وكما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، كان هنالك بنكان إسلاميان تم تأسيسهما محلياً، وهما، بنك نزوى ش.م.ع.ع. وبنك العز الإسلامي ش.م.ع.ع. وبدأ بنك نزوى ش.م.ع.ع. عملياته في ديسمبر ٢٠١٢م وبدأ بنك العز الإسلامي ش.م.ع.ع. عملياته مع نهاية عام ٢٠١٣م. وقامت مجموعة من البنوك التقليدية، ومنها البنك وبنك مسقط ش.م.ع.ع. والبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع. وبنك ظفار ش.م.ع.ع. بإنشاء نوافذ للأعمال البنكية الإسلامية.

### البنوك الدولية

يلزم قانون استثمار رأس المال الأجنبي (والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٤/١٠٢، (وتعدلاته) أن الشركات الأجنبية لا يمكنها أخذ حصة أكثر من ٧٠٪ في شركة مؤسسة محلياً. ويتم حالياً صياغة قانون استثمار رأس المال الأجنبي الجديد من قبل وزارة التجارة والصناعة (بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي)، من بين أمور أخرى، للسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ في الشركات المؤسسة في عُمان. ولا توجد مؤشرات متى سيتم إصدار القانون الجديد. ويسمح بالتشغيل المحلي من خلال فروع أجنبية بنسبة ١٠٠٪ (مع مراعاة استيفاء شروط معينة) في قطاعات كثيرة، بما فيها قطاع الأعمال البنكية. وتشمل البنوك الأجنبية التي تعمل من خلال فروعها ستاندارد تشارترد بنك، وحبيب بنك، وبنك مللي إيران، وبنك صادرات إيران، وبنك برودا، وستيت بنك أوف إنديا، وبنك أبوظبي الوطني، وبنك بيروت، وبنك قطر الوطني.

### تنظيم البنوك في عُمان

#### البنك المركزي العماني

تم تأسيس البنك المركزي العماني عام ١٩٧٤م. ويتصرف البنك المركزي بمثابة وكالة الإيداع للحكومة وهو مسئول عن تنظيم والإشراف على البنوك التجارية في عُمان، والبنوك المتخصصة وشركات التمويل والتأجير. ويتم كذلك تنظيم شركات أكثر للصرافة من قبل البنك المركزي. وضمن مسؤولياته الأخرى، فإن البنك المركزي مسئول عن أداء المدفوعات المسبقة للحكومة فيما يتعلق بالبلات القصور المؤقتة في الدخل الجاري ويقوم بإدارة القروض نيابة عن الحكومة. علاوة على ذلك، فإن البنك المركزي مسئول عن قبول الودائع من البنوك العاملة بالسلطنة والبنوك المركزية الأجنبية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، يقبل البنك المركزي نوعين من الودائع من البنوك التجارية، وهي الودائع المطلوبة بالقانون المصرفي والودائع الطوعية. وإن البنك المركزي مسئول عن تقديم الائتمان للبنوك المحلية والاشتغال في أنشطة استثمارية من خلال الاتجار في منتجات استثمارية. علاوة على ذلك، يتصرف البنك المركزي كدار تصفية لجميع البنوك العاملة في عُمان وهو مسئول عن إصدار العملة الوطنية والإشراف على تدويرها وقيمتها.

وتخضع البنوك العمانية للقانون المصرفي، والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/١١٤. (وتعدلاته، وتنظيمات الأعمال البنكية الصادر من قبل البنك المركزي العماني. ومطلوب من البنوك الامتثال (من جملة قوانين أخرى ذات التطبيقات العامة) بقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٧٤/٤ (وتعدلاته)، والقانون التجاري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٠/٥٥ (وتعدلاته)، وقانون العمل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٣٥ (وتعدلاته)، وقانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧٨. (وتعدلاته)، وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩١/٧٢ (وتعدلاته).



## قوانين وتنظيمات الأعمال البنكية

تم تنفيذ عدة مبادرات تنظيمية وإشرافية من قبل البنك المركزي العماني لتطوير نظام بنكي سليم وتنافسي. وقد كان جلب تضمين مالي أكبر، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر السليمة، وتوسيع أقيم المتعقلة، هو جوهر التوجيهات التنظيمية والإشرافية التي صدرت مؤخراً من قبل البنك المركزي العماني. وفيما يلي ملخص للقوانين والتنظيمات العمانية الرئيسية للأعمال البنكية:

### متطلبات رأس المال

متابعة لتعميم البنك المركزي ب م ١٩٠١ الصادر بتاريخ ٩ إبريل ٢٠٠٧، يكون الحد الأدنى لمتطلب رأس المال مبلغ ١٠٠ مليون ر.ع. مطلوب لتأسيس بنك تجاري محلي جديد وحد أدنى لمتطلب رأس المال مبلغ ٢٠ مليون ر.ع. مطلوب لتأسيس بنك أجنبي في السلطنة. ومطلوب من البنوك القائمة (مثل البنك) الوفاء بهذا المتطلب تدريجياً.

### الكفاية الرأسمالية

أصدر البنك المركزي ورقتي مفاهيم مرتبطة بتطبيق بازل ٣ في عُمان في نوفمبر ٢٠١٣ م. وتقدم ورقتا المفاهيم خطوطاً إرشادية حول رأس المال التنظيمي ومتطلبات الإفصاح بموجب بازل ٣. وتركز الخطوط الإرشادية كذلك أهمية تأمين البنك من التعرض للمخاطر بدعمه ببلغ كافي من رأس المال عالي الجودة والذي يمتص الخسائر على أساس مشروع مستمر.

وتتطلب الإرشادات الصادرة من البنك المركزي من البنوك العاملة في عمان أن يكون لديها الأصول المثقلة بالمخاطر. وينبغي الحفاظ على رأسمال حقوق المساهمين من الشريحة الأولى بمستوى حد أدنى لا يقل عن ٧٪، ورأس المال من الشريحة الأولى بمستوى حد أدنى لا يقل عن ٩٪ من الأصول المثقلة بالمخاطر، وذلك اعتباراً من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ م. علاوة على ما سبق، وبدءاً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٤ م، يجب تحقيق مصد المحافظة على رأس المال بمعدل ٢,٥٪ من الأصول المثقلة بالمخاطر، مؤلفاً من رأسمال شريحة أولى لحقوق المساهمين المشتركة خلال أربع سنوات وفي أربع زيادات متساوية بنسبة ٦٥٪ لكل منها.

إن نسبة صافي التمويل المستقر مع نسبة تغطية السيولة يمثلان الإصلاح الرئيسي المقترح من قبل لجنة بازل لترويج قطاع بنكي أكثر مرونة. وتتطلب نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الحفاظ على هيكل تمويل مستقر فيما يتعلق بتركيبة أصولها والأنشطة الخارجة عن ورقة ميزانيتها. إن نسبة صافي التمويل المستقر تحد من المبالغة في الائتكال على تمويل الجملة قصير الأمد ويشجع على تحسين التقييم لمخاطر التمويل عبر كل البنود في وخارج ورقة الميزانية، ويعزز استقرار التمويل.

وقد أدخل البنك المركزي إطار تصحيحي فوري عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يجعل البنوك ملزمة باتخاذ تصرفات تصحيحية إذا انخفضت نسبة كفاية مجموع رأس المال أدنى من مستوى معين. وتتألف التصرفات التصحيحية من تصرفات إلزامية وخيارية تقديرية تنطبق على كل نقطة محدثة وضعها البنك المركزي. وحالياً يتم إحداث إطار التصرف التصحيحي الفوري إذا انخفض مجموع نسبة كفاية رأس المال لأقل من ١٣٪.

وسيتم تمديد السندات الصادرة بما يفيض على حدود بازل ٣ للإقرار في مراحل بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م. وتعزز نسبة تغطية السيولة بتعريف لجنة بازل المرونة قصيرة الأمد لهيكل مخاطر السيولة للبنوك وذلك بضمان أن يكون لديها أصول ذات سيولة عالية الجودة لمواجهة سيناريو ذي ضغط كبير قد يدوم ثلاثين يوماً تقويمياً. واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦ م، فإن نسبة تغطية السيولة المعيارية قد وضعت بحد أدنى ٧٪ في السلطنة. وسوف تزيد النسبة بمعدل ١٪ كل سنة حتى تصل إلى ١٠٪ سنة ٢٠١٩.

### نسبة الإقراض

طبقاً لتعميم البنك المركزي ب م ١٠٥١ الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨ م، لا يسمح لبنك مرخص في عمان أن يقترض (سواءً بالقروض أو الحسوم أو المبالغ المقدمة أو السحوبات على المكشوف وسواءً مضمونة أو غير مضمونة) عندما يتجاوز الإقراض في مجموعه نسبة ٨٧,٥٪ من ودائع البنك. وتقرر ودائع البنك بأنه مجموع ودائع الطلب لدى البنك وودائع التوفير والودائع الموقوتة وحسابات الهامش وصافي المبالغ المستحقة للمكتب الرئيسي أو فروع البنك في الخارج، وصافي المبلغ المستحق لبنوك أخرى في الخارج والأموال الرأسمالية.

### الاحتياطيات مقابل الودائع

وفقاً للمادة ٦٢ من القانون المصرفي، يطلب من جميع البنوك العاملة في عمان الحفاظ على وديعة لدى البنك المركزي، بمبلغ، عندما يضاف إلى إجمالي مبلغ العملة، الأجنبية والمحلية، التي يمسكها ذلك البنك يكون:

- ليس أكثر من ٤٪ من المبلغ اليومي الكلي لكل ودائع الطلب والتوفير التي أجريت لدى البنك داخل عُمان؛ و
- ليس أكثر من ٣٪ من المبلغ اليومي الكلي لجميع الودائع الثابتة لدى ذلك البنك داخل عُمان.

ووفقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م ١٠٥٠ الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨ م، فإن النسبة المئوية لمجموع مبلغ الاحتياطيات مقابل الودائع الثابتة والتوفير والطلب هي ٥٪.

## حدود الإقراض

من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي عدد من الحدود والقواعد بهدف الحد من الخسائر المحتملة والناشئة عن التركيز المفرط لمخاطر الائتمان:

**القروض إلى مقترض واحد:** طبقاً للمادة ٦٨ (ب) من القانون المصرفي، فإن مجموع الالتزام المباشر أو الطارئ لأي بنك مرخص من قبل أي مقترض، باستثناء الحكومة، يتعين ألا يتجاوز ١٥٪ من مجموع صافي قيمة ذلك البنك المرخص. وتعرف المادة ٥ من القانون المصرفي صافي القيمة بأنه إجمالي مبلغ الأصول ناقص الالتزامات كل منها داخل أو خارج السلطنة، غير رأس المال والفائض، الخاص بالبنك المرخص.

**الإقراض إلى غير مقيمين:** وفقاً لتعميم البنك المركزي ب م ١١٢ الصادر بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٤م، فإن البنك العامل في عُمان يجب ألا يقرض:

- أكثر من ٢,٥٪ من صافي قيمته المحلية إلى مقترض غير مقيم وأطرافه ذات العلاقة. ويعرف صافي القيمة المحلية للبنك المرخص بأنه مجموع رأس المال التنظيمي ناقص الاستثمارات الاستثنائية بموجب المادة ٦٥ (هـ) من القانون المصرفي وناقص رأس المال المخصص للفروع الخارجية، والمؤسسات الشقيقة والفرعية والمفروض خصمها من رأس المال وفقاً لتوجيهات البنك المركزي المحددة.
  - أكثر من ٢٪ من صافي قيمته المحلية في الإجمالي بالنسبة لجميع المقترضين المقيمين (غير البنوك) وأطرافهم ذات العلاقة؛
  - أكثر من ٣٪ من صافي قيمته المحلية في الإجمالي إلى جميع المقترضين غير المقيمين (بما فيهم البنوك) وأطرافهم ذات العلاقة. هذا، وأي تعرض مفرد للائتمان بمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي أو أكثر لمقترض غير مقيم باستثناء البنك غير المقيم لا يمكن إجراؤه إلا من خلال اتحاد.
  - وقد أصدرت التعليمات للبنوك كذلك عام ٢٠١٤ باتخاذ التدابير الفعالة بالنسبة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية بأن تعين هوية العملاء المستهدفين والحصول على إذنه للقيام بالإفصاح الضروري.
  - القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: في مسعى لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، قامت الحكومة والبنك المركزي باتخاذ التدابير لتشجيع أصحاب الأعمال المتوقعين. وعلى وجه الخصوص، فقد قام البنك المركزي بتوجيه البنوك بتبني سياسة إقراض حرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق حد أدنى ٥٪ من مجموع المخصصات الائتمانية الخاصة بها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. وتعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:
- مشاريع صغيرة جداً والتي تضم من موظف واحد إلى ٥ موظفين وعوائد سنوية تقل عن ١٠٠,٠٠٠ ر.ع؛
  - مشاريع صغيرة تضم من ٦ إلى ٢٥ موظفاً وعوائد سنوية ما بين ١٠٠,٠٠٠ ر.ع إلى ٥٠٠,٠٠٠ ر.ع؛ و
  - مشاريع متوسطة، تضم من ٢٦ إلى ٩٩ موظفاً وعوائد سنوية ما بين ٥٠٠,٠٠٠ ر.ع إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ر.ع

**القروض لأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا:** طبقاً للمادة ٦٨ (ب) من القانون المصرفي، يتعين ألا يتجاوز مجموع الالتزام المباشر أو الطارئ لأي بنك مرخص من قبل أي عضو في الإدارة العليا للبنك المرخص وأية أطراف ذات علاقة ١٪ من صافي قيمة ذلك البنك. ويتعين ألا يتجاوز إجمالي الإقراض إلى أعضاء الإدارة العليا وأية أطراف ذات علاقة ٣٥٪ من مبلغ صافي قيمة البنك المرخص.

إضافة إلى فرض حد على إجمالي الإقراض إلى أعضاء المجلس والإدارة العليا، يتطلب البنك المركزي عزل أعضاء الإدارة العليا الذين لديهم قروض مشكوك فيها أو مصنفة لدى البنك.

**القروض المضمونة بالعقار:** وفقاً للمادة ٦٨ (هـ) من القانون المصرفي، لا يسمح للبنك العامل في السلطنة بتقديم أي قرض مضمون بعقار عندما تكون مجموع قيمة العقار التي يمسكها البنك، أو إجمالي مبلغ القروض المستحقة مقابل العقار الممسوك، أيهما أقل، يتجاوز ٦٠٪ من صافي قيمة البنك داخل السلطنة أو ٦٠٪ من مجموع الودائع الموقوتة أو وودائع التوفير، باستثناء الحكومة، والودائع بين البنوك، والخاصة بذلك البنك، أيهما أعلى.

**سقف القروض الشخصية وقروض الإسكان:** طبقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م ١١٠٩ الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٣م وعلى ضوء ارتفاع ديون القروض الشخصية، تم تخفيض السقف المفروض على إجمالي القروض الشخصية التي يمكن للبنوك تقديمها من ٤٠٪ إلى ٣٥٪ من مجموع الائتمان وذلك اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٤م. ويستمر سقف القروض الإسكانية عند نسبة ١٥٪ من مجموع الائتمان.

## مكتب رصيد البنوك والإحصائيات

وفقاً لتنظيم البنك المركزي ب م/٢٠١١/٩٥٣، تبنى مجلس محافظي البنك المركزي مكتب رصيد البنوك والإحصائيات. وهو مكتب مركزي للإحصائيات يعنى به البنك المركزي. ومن بين أشياء أخرى، فإن وظيفة المكتب الرئيسية هو جمع وإعداد المعلومات المالية حول المقترضين والضامنين وحملة الحسابات الحاليين والمحتملين وكذلك الأطراف المقابلة المرتبطة للبنوك المرخصة. ويكون مكتب رصيد البنوك والإحصائيات مسئولاً عن تقديم التقارير للبنوك المرخصة بهدف تسهيل العمل المرن لسوق الائتمان. ويجب على البنوك وشركات التمويل العاملة في السلطنة تقرير المعلومات الائتمانية والمالية لأي مقترض حالي أو محتمل أو ضامن أو أطراف ذات علاقة بصفة شهرية.

## التخصيص لخسائر القروض

وجه البنك المركزي البنوك أن تتخذ أنظمة ملائمة لتصنيف القروض على أساس تعريف جيد لأوجه ضعف الائتمان أو يكون لديها تخصيص قوي. وطبقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م ٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤م، ينبغي تصنيف القروض غير المؤدية إما معيارية أو ذكر خاص أو دون المعيارية أو مشكوك فيها أو خاسرة بناء على عدد أيام التي أصبح الرصيد الائتماني مستحقاً.

وينص تعميم البنك المركزي أن أية تسوية مقترحة لأقل من القيمة الكاملة للدين المتأخر لأعضاء المجلس أو الإدارة تتطلب موافقة مسبقة للبنك المركزي. وتصنف القروض المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً بأنها غير مؤدية. ومن هذه القروض، يتعين على البنوك تخصيص ٢٥٪، ٥٠٪، ١٠٠٪ مقابل القروض المصنفة بأنها دون المعيارية والمشكوك فيها والخاسرة، على التوالي. بالإضافة إلى المخصصات المحددة للقروض المصنفة، يطلب من البنوك تكوين مخصصات خسائر الديون العامة، وبحد أدنى ١٪ من قروضها المصنفة كمعيارية وذكر خاص. هذا، ويجب على البنوك العاملة بالسلطنة الحفاظ على حد أدنى من مخصص الخسارة العامة بنسبة ٢٪ للقروض الشخصية المصنفة بفتة المعيارية والذكر الخاص.

### خطة تأمين ودائع البنوك

عملاً بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٥/٩ وتعديلاته، تم إنشاء خطة تأمين ودائع البنوك من قبل البنك المركزي. وتتمثل أهداف إنشاء الخطة في تقديم تغطية تأمينية شاملة للودائع، والمحافظة على ثقة الجمهور في السلامة المالية للنظام البنكي ومساعدة البنوك في الصعوبات المالية. ويتم حماية الودائع التي يضعها الشخص الطبيعي أو الاعتباري لدى أي بنك عامل في السلطنة بواسطة الخطة إلى حد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ر.ع أو ٧٥٪ من صافي الودائع أيهما أقل. وتشمل الودائع التي تغطيها الخطة ودائع التوفير والجارية والمؤقتة والموقوتة، وودائع الحكومة وأية ودائع أخرى ذات نفس الطبيعة.

ويطلب من البنوك في السلطنة التسجيل في الخطة ودفع مبلغ قسط تأمين سنوي بنسبة ٠.٠٥٪ من متوسط الودائع السنوية إلى البنك المركزي لدعم الخطة.

### سقف للقروض والفوائد

نتيجة لارتفاع مستوى دين القروض الفردية، فرض البنك المركزي سقف كمي إجمالي على القروض الشخصية وقروض الإسكان. تم تغطية نسبة خدمة الدين عند ٥٠٪ من صافي إيصالات الراتب على القروض الشخصية و ٦٠٪ على قروض الإسكان. هذا، ولا يسمح للبنوك في عمان إلا تقديم القروض الشخصية (غير قروض الإسكان) بعد ٢٤ شهراً من إجراء ناجح لقرض قائم أو بعد سداد ٥٠٪ من قرض قائم.

وعلى ضوء الانخفاض الدولي في معدلات الفوائد، قرر البنك المركزي تخفيض سقف نسبة الفوائد على القروض الشخصية وقروض الإسكان من ٧٪ إلى ٦٪ اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٣م. ويتطلب البنك المركزي من البنوك في السلطنة معاملة سقف نسبة ٦٪ كحد أقصى وليس بمثابة استحقاق. وتشجع البنوك في عمان على تقديم معدلات تنافسية آتساقاً مع قوى السوق العالمية وضمان تدفق الائتمان لكل القطاعات بما فيها الزراعة والصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

### سقف عدم ملائمة استحقاق الدين

وفقاً لتعميم البنك المركزي ب م ٩٥٥ الصادر بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٣، لا يمكن أن تتجاوز الفجوات التراكمية في الريال العماني والدولار الأمريكي والعملات الأخرى نسبة ١٥٪ من التزامات البنك التراكمية في كل من المجموعات الزمنية المخصصة الخمس (لحد شهر واحد، ٣-١ أشهر، ٦-٣ أشهر، ٩-٦ أشهر، ١٢-٩ شهراً). ويمكن للبنوك أن تحدد حدودها الخاصة حول حالات عدم الملائمة بالنسبة للمجموعات الزمنية التي تتجاوز فترة سنة واحدة.

### معايير الاستثمار

تضع المادة ٦٥ من القانون المصرفي الصلاحيات العامة بالنسبة للائتمان والاستثمار للبنوك كالتالي. فيمكن للبنك المحلي:

- شراء أو بيع أو قبول أو التفاوض على: بنود وسندات، وأوراق سندات خزانة والسندات الحكومية، وأوراق مالية خطية مضمونة من قبل الحكومة والأصول الملموسة وغير الملموسة. ووفقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م ٩٣٨ الصادر بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٢م، فيجب ألا يتجاوز مجموع إجمالي قيمة استثمارات البنك في سندات التنمية الحكومية نسبة ٣٪ من قيمة البنك؛
  - استلام بعد الإيداع أو للحفظ الأموال والأوراق المالية والأوراق من أي نوع أو أية ملكية شخصية أخرى؛
  - فتح الحسابات لدى البنك المركزي واستغلال البنك المركزي كدار تصفية؛
  - فتح الحسابات بنوك أخرى محلية أو خارجية؛
  - شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص السندات والأوراق والشهادات وإثباتات الالتزام لسداد المال شريطة أن لا تكون تلك الالتزامات في تحلف أو إخفاق وقت تملكها من قبل البنك وأن تكون القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات لا تتجاوز ١٠٪ من صافي قيمة البنك وأن لا يتجاوز أي استثمار في أوراق مالية محددة نسبة ٥٪ من صافي قيمة البنك. وينبغي ألا تتجاوز الاستثمارات في شركات تقع خارج السلطنة نسبة ٢٥٪ من سقف الـ ١٠٪ المذكور أعلاه؛
  - شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص الأوراق المالية التي تصدرها أو تضمونها الحكومة أو أية حكومة أجنبية على أن تكون تلك الأوراق المالية متداولة عموماً ولها فترة استحقاق لا تزيد عن ٩٠ يوماً. وينبغي ألا يتجاوز الاستثمار في الأسهم والأوراق المالية إذا كانت الشركة مؤسسة من قبل الحكومة نسبة ٥٪ من صافي قيمة البنك؛
  - شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص أسهم وأوراق مالية خاصة بالشركات تقع بالسلطنة وخارجها على أن يكون هذا الاستثمار، إن تم في شركات ذات علاقة أو في بنوك أخرى مرخصة، قد تم اعتماده من قبل البنك المركزي، وأن لا يتجاوز ذلك الاستثمار في الورقة المالية المحددة نسبة ٥٪ من أسهم تلك الشركة وأن لا تتعدى جميع هذه الاستثمارات من قبل البنك نسبة ٢٠٪ من صافي قيمة البنك. هذا، وينبغي ألا يتجاوز الاستثمار في شركات خارج السلطنة نسبة ٢٥٪ من السقف بنسبة ٢٠٪ المذكور أعلاه؛ و
  - شراء والاحتفاظ وبيع لحسابه الخاص عملات أجنبية أو أصول نقدية أخرى على شكل نقد أو سبيكة أو ذهب أو أي معدن آخر يستغل كأصول نقدية.
- ويطلب من البنوك العاملة بالسلطنة أن تلتزم بصراحة بقيود الاستثمار الواردة في المادة ٦٥ من القانون المصرفي. ويتوقع البنك المركزي من البنوك أن تكون محافظة بشكل معقول في قرارات الاستثمار وبموازنة أية مخاطر مرتبطة بتلك الاستثمارات بصورة ملائمة. علاوة على ذلك، يقوم البنك المركزي بتوجيه البنوك بتطبيق سياسة استثمار شاملة باعتماد مجلس إدارة البنك وتقديم هذه السياسة إلى البنك المركزي.

## تداول الصرف الأجنبي

إتباعاً لتعميم البنك المركزي ب م ٣٤١ الصادر بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٢، يسمح للبنوك بأخذ المواقف الكلية للصرف الأجنبي، والمعرفة بأنها إجمالي مواقف فوق المشتري وفوق المباع، لحد ٤٠٪ من رأسمال البنك واحتياطياته في السلطنة. ويطبق الحد على جميع العملات الأجنبية دون استثناء. ويطلب من البنوك في عمان تقديم البيانات إلى البنك المركزي والتي تظهر مواقفها بالنسبة للعملات الأجنبية بصفة شهرية. ولا يسمح للبنوك المتخصصة وشركات التأجير بأخذ مواقف في الصرف الأجنبي.

## ضبط الصرف وأسعار الصرف الأجنبي

البنك المركزي مسئول عن سعر الصرف العماني وعن السياسة النقدية. ومنذ عام ١٩٨٦ تم الحفاظ على سعر صرف مستقر بين الريال العماني والدولار الأمريكي من خلال تثبيت الريال العماني بالدولار الأمريكي (١ ر.ع - ٠.٨٠٠ ٢,٦٠٠ دولار أمريكي). ولا توجد ضوابط للصرف (غير ما يرتبط بالعملية الإسرائيلية) ويمكن لرأس المال أن ينتقل بحرية من وإلى عُمان.

## متطلبات أخرى للقانون المصرفي

### يفرض القانون المصرفي، من بين أشياء أخرى، المتطلبات التالية:

التقارير المنتظمة: طبقاً للمادة ٧٢ من القانون المصرفي، يجب على كل بنك مرخص أن يقدم للبنك المركزي التقرير السنوي المدقق على يد مراقبي حسابات مستقلون، وتقارير مرحلية معينة وتقارير شهرية حسب الموصوف من وقت لآخر بتنظيمات البنك المركزي. ويطلب أن تكون هذه التقارير دقيقة ويجب أن تشمل، دون حصر، المعلومات التي تعكس الحالة المالية داخل وخارج السلطنة لذلك البنك، وأن تظهر بتفصيل أصول والتزامات البنك، مبلغ العملة المحلية والأجنبية التي يمسكها البنك ومبلغ وطبيعة واستحقاقات كل البنود والسندات والأوراق المالية والاستثمارات الأخرى التي يمتلكها أو يمسكها البنك، بحيث أن تلك المعلومات متعلقة بالقيام بالأعمال البنكية، داخل وخارج السلطنة. إضافة لذلك، يجب على البنوك الأجنبية المرخصة تقديم نسخ من التقارير المعدة داخل عمان لتقديمها إلى الجهات البنكية التي لها السلطة عليها والتي تعكس إجمالي الوضع المالي لكل عمليات البنك المرخص.

الممتلكات العقارية والشخصية والمعاملات المؤمنة: طبقاً للمادة ٦٦ من القانون المصرفي، يمكن للبنك العامل في عُمان أن يشتري أو يمتلك أو يمسك أو يستأجر أو يؤجر أو ينقل الممتلكات العقارية والشخصية والمنقولة إليه وفاءً لديون تم التعاقد عليها سابقاً في السياق العادي للعمل البنكي، والذي أحرزه في المبيعات بموجب قرارات حكم أو نتيجة لمبيعات حبس الرهن. ولكن، يجب على البنك بيع جميع الممتلكات العقارية التي أحرزها أو التي تم نقلها إليه بهذه الطرق أو التصرف بها خلال ١٢ شهراً من تاريخ حيازتها.

تعميم الموظفين في القطاع البنكي: بهدف زيادة فرص العمل للعُمانيين، يتطلب البنك المركزي أن يحقق كل البنوك العاملة في السلطنة نسبة تعميم لا تقل عن ٩٠٪. وبحلول ديسمبر ٢٠١٥، طلب من جميع البنوك العاملة بالسلطنة تحقيق نسبة تعميم ٦٥٪ بالنسبة لإدارتها العليا. وتم زيادة هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول ديسمبر ٢٠١٦ م. بالنسبة للإدارة الوسطى، فيجب تحقيق نسبة ٩٠٪ من قبل جميع البنوك بحلول ديسمبر ٢٠١٦ م. ويمكن استثناء البنوك الأجنبية من شرط تحقيق حصة التعميم بالنسبة لرئيسها التنفيذي و/أو مديري البلد. ويطلب من جميع البنوك العاملة في عمان أن تقدم تدريباً ملائماً للموظفين العُمانيين.

## الفصل العاشر: نبذة حول الأعمال

### المقدمة

يعتبر البنك بنك تجزئة وتجاري متكامل وقد بدأ عمله سنة ٢٠٠٧ م. وتتركز عملياته في عُمان وهو رابع أكبر بنك في السلطنة من ناحية مجموع الأصول وهو أسرع البنوك نمواً في عُمان من ناحية مجموع الأصول منذ عام ٢٠٠٧ م.

ويقدم قسم أعمال العملة البنكية منتجات وخدمات لشركات كبرى وشركات متوسطة الحجم، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومة والقطاع العام في عمان. وإن حجم أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة صغير نسبياً، ولكن يتم توسيعه. ويقدم البنك أيضاً خدمات استشارية لأصحاب الأعمال ويعمل عن كثب مع الدوائر الحكومية المسؤولة عن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

وقد نمى عمل البنك بالتجزئة بشكل كبير عبر السنوات، إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ سنة ٢٠١٤ م، الأمر الذي عكس قلقاً عاماً بازدياد الدين الفردي في البلاد. ومنذ سنة ٢٠١٣ م بدأ البنك بتقديم الخدمات البنكية الممتثلة بالشريعة الإسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي.

وخلال فترة قصيرة تقدر بعشر سنوات من العمل، حقق البنك حضوراً كبيراً في السوق. وكما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م، أضحت حصة البنك بالسوق ٨,٨٣٪ في مجموع الأرصد، و ٩,٢٢٪ في الائتمان للقطاع الخاص، و ٨,٥٠٪ في الودائع من القطاع الخاص، و ٧,٥٩٪ في مجموع الودائع و ٨,٥٩٪ في مجموع الأصول البنكية في السلطنة.

## المكافآت والتقدير

حاز البنك عدداً من المكافآت والتقدير خلال تاريخه العملي القصير. وفيما يلي آخرها:

المكافأة	المؤسسة
مكافأة الامتياز في العمل التجاري	مكافآت شبكة عمان
جائزة أفضل حملة توعية عامة	مكافآت قطر لسلامة المواصلات
أفضل مارك مالية عمان ٢٠١٤	مجلة جلوبال براندز، المملكة المتحدة
مكافأة عين الماس للجودة والالتزام والامتياز	اتحاد الإدارة والاستشارات بطرق مختلفة، فرنسا
جائزة قمة النجاح	الاتحاد الدولي للأعمال - ومقره تكساس
مكافأة استراتيجية عن موقع البنك على الانترنت	أكاديمية مكافآت الامتياز العربية، لبنان
مكافأة استراتيجية من مكافآت شبكة عمان على الانترنت	مكافآت شبكة عمان على الانترنت
أفضل بنك متوسط الحجم - جائزة جودة الأصول	جوائز عمان المصرفية والتمويل
أسرع بنك نمواً في عمان ٢٠١٤	مجلة المالية الدولية، المملكة المتحدة
جوائز أكاديمية بان عرب للامتياز	جائزة موقع السنة (على الإنترنت) ٢٠١٦م
أكبر خمس مشاريع كبرى في عان (للسنة الثالثة على التوالي)	مجلة أيوا، عمان
جائزة مباشرة عبر المعالجة	بنك جاي بي مورجان تشيس
أفضل خدمة للعملاء (الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة))	سي بي آي فاينانشل، دبي
أفضل إدارة للنقد	مجلة جلوبال براندز - المملكة المتحدة
أفضل ماركة مالية	مجلة جلوبال براندز - المملكة المتحدة
مكافأة أفضل بطاقة للشركات	مجلة المالية الدولية
ماركة أفضل خدمة للعملاء، عمان	مجلة جلوبال براندز - المملكة المتحدة
حملة الخضرة للسنة	المتحدة للصحافة والنشر بمجلة عمان إكونوميك ريفيو مكافآت عمان الخضرة
جائزة أفضل مركز اتصال	جوائز منتجات البنوك للشرق الأوسط، ٢٠١٥، دولة الإمارات العربية المتحدة
مكافآت الأعمال التجارية (بز أواردز)	الاتحاد الدولي للأعمال التجارية (ورلدكوب)
أفضل خدمة للعملاء	جوائز منتجات البنوك للشرق الأوسط، ٢٠١٥، دولة الإمارات العربية المتحدة

## مواطن القوة

تشمل القوى الجوهرية المتأصلة للبنك ما يلي:

- **المساهمة الحكومية غير المباشرة الكبيرة:** إن معظم أسهم البنك مملوكة لكيانات حكومية وتشمل مستثمرين طويلي الأمد مثل صناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية.
- **قوة جودة الأصول:** يتمتع البنك بجودة جيدة للأصول تم بناؤها عبر السنوات مع توازن ملائم للاعتبارات التسويقية وسياسات إدارة المخاطر.
- **النمو القوي:** لقد كان البنك أحد أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ سنة ٢٠٠٧م. ويعكس ذلك إستراتيجيتها الأولية والتي تم تحقيقها بالتنفيذ الملائم.
- **الإدارة القوية:** يمتلك البنك فريق إدارة عليا ذا خبرة، على نطاق واسع من السوق العماني، وقد نَمَّى الفريق بنجاح أصول البنك وربحيته بتوازن حصيلف للمخاطر. ومعظم فريق الإدارة العليا للبنك يواصل خدماته للبنك حتى الآن.
- **نافذة الخدمات البنكية الإسلامية:** تم تأسيس نافذة الخدمات البنكية الإسلامية تحت اسم «صحار الإسلامي» بالامتثال التام لمتطلبات الشريعة الإسلامية وتنظيمات البنك المركزي العماني. وتقدم الخدمات البنكية الإسلامية للبنك مرونة كبيرة في السماح للعملاء باختيار نوع الخدمة البنكية التي يفضلونها.

## إستراتيجية العمل

بدأ البنك عملياته في شهر مارس ٢٠٠٧م. وتمثل مهمته في تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات البنكية لسكان السلطنة وأن يصبح مؤسسة مالية قوية في عمان. والبنك حالياً في المرحلة الثالثة من إستراتيجية الثلاث مراحل التي تبناها عندما بدأ العمل.

### المرحلة الأولى - بناء حصة السوق

بدايةً، ركز البنك على كسب حصة السوق في القطاع البنكي العماني. وكان الهدف القيام بذلك من خلال إنماء ورقة ميزانية البنك. وقد سعى البنك لخدمة وتفاعل عملاء جدد، بالتجزئة والشركات على حد سواء، بالنظر لتحويلهم إلى عملاء موالين.

وتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بتوظيف تشكيلة من كبار الموظفين ذوي الخبرة من السوق المحلي، كل منهم بخبرة لا تقل عن ١٠ سنوات في القطاع البنكي العماني. فجاء هؤلاء الموظفون مع مجموعة قائمة من الارتباطات ومعرفة عميقة بممارسات ومخاطر القطاع، وكانوا ناجحين في إنماء ورقة ميزانية البنك بسرعة. لقد تم تخفيف المخاطر المضطربة والمرتبطة بهذه المرحلة بصورة كبيرة عن طريق قيد القروض إلى الكيانات الحكومية أو الكيانات المصنفة AAA في عُمان.

### المرحلة الثانية - بناء حصة الأرباح

وفي المرحلة الثانية من إستراتيجيته، حول البنك تركيزه إلى زيادة ربحيته. وتم تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال زيادة السعر وتقديم خدمة أفضل وتغيير الفترات. وزاد البنك كذلك تركيزه على العملاء وقدم مستويات أعلى من الأعمال لتحسين مستوى كفاءات البنك. علاوة على ذلك، سعى البنك لضمان أن يكون رأسماله أفضل بقليل من الكفاية، وعليه يخفض تكلفة رأس المال الفائض.

ومنذ سنة ٢٠١١م، كان البنك أكثر البنوك ربحيةً في عُمان بناءً على القوائم المالية المنشورة. وقد حقق ذلك دون زيادة كبيرة في NPLs أو تخفيض في نسب تغطيته وواصل البنك في كونه أخفض نسب NPL بين البنوك في السلطنة بناءً على القوائم المالية المنشورة.

### المرحلة الثالثة - بناء حصة الحياة

تركز المرحلة الثالثة من إستراتيجية البنك على تثبيت علاقاته مع عملائه من خلال إطلاق منتجات وخدمات جديدة مصممة للوفاء بحاجات عملاء البنك.

على سبيل المثال نظام البنك للدفع في حينه على الإنترنت يقدم عملياً فرع في مكاتب عملائه من الشركات. هذا النظام الممكن شبكياً والعالي الأمان يتيح لعملاء البنك إيداع الشيكات، وسداد المدفوعات وتنزيل التقارير من مكاتبهم. وتتيح خطة البنك للقروض الذهبية عملائها بالتجزئة ضمان قروضهم بمجوهرات الذهب وتتيح شهادات إيداعه للمستثمرين كسب أفضل معدلات الفوائد. وأطلق البنك كذلك نافذة إسلامية للوفاء بحاجات عملائه الذين يرغبون الحصول على خدمات بنكية ممتثلة بالشريعة الإسلامية وذلك في شهر مايو ٢٠١٣م. هذا، وقد أنشأ البنك قسم الأعمال البنكية الاستثمارية لتناول الاستثمارات وحاجات سوق المال الخاصة بعملائه. ويدير القسم أموال خاصة تركز على استثمارات الحقول الخضراء في السلطنة.

ويركز البنك كذلك على الأعمال التجارية الحكومية المتزايدة ويشغل مع كيانات مرتبطة بالحكومة والتي تقدم إمكانية الحصول على ودائع منخفضة التكلفة وأصول قروض ضخمة. وقد تعرف البنك على الحكومة بمثابة لاعب رئيسي في الاقتصاد العماني ويركز على وجه الخصوص على المشاريع التي تبدأها الحكومة وينفذها القطاع الخاص.

ويواصل البنك على التركيز على تحقيق فعاليات أكبر بالنظر إلى دفع الربحية في بيئة تنافسية. وقد سعت الموازنة العامة للسلطنة سنة ٢٠١٦م تخفيض النفقات بينما تستهدف حث النمو الاقتصادي من خلال التنمية المستمرة، بالإئفاق على مشاريع ذات أولوية اقتصادية واجتماعية، وتقديم الدعم الضروري لتقدم استثمارات القطاع الخاص. وتستهدف إستراتيجية البنك تعزيز النمو المتوقع لهذه القطاعات والتي من المتوقع أن تفيد كلاً من أعماله بالتجزئة وللشركات.

وقد وضع البنك مبادرات إستراتيجية تستهدف تحسين أداء شبكة الفروع وضمان خلق نماذج خدمة مستدامة ونموذج متعدد القنوات. ويسعى البنك حثيئاً الحفاظ على عملائه الحاليين وجذب عملاء جدد، خاصة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويقوم البنك بشكل مستمر بمراجعة ما يقدمه من منتجات وأسعار لضمان الوفاء بمتوقعات عملائه.

إن لدى البنك ستة أقسام عاملة بناءً على المنتجات والخدمات كالتالي:

- **الخدمات المصرفية بالجملة:** وبشكل أساسي القروض والودائع (بما فيها الحسابات الجارية) للشركات وعملاء التمويل التجاري؛
- **الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة المصرفية):** وبشكل أساسي الودائع من عملاء التجزئة والقروض الاستهلاكية، والسحوبات على المكشوف، وبطاقات الائتمان وتحويل الأموال؛
- **الاستثمارات ومجموعة المؤسسات المالية:** وبشكل أساسي الاستثمارات التملكية والعلاقات مع البنوك والشركات ومجموعة المؤسسات المالية العالمية؛
- **الخبزينة:** والذي يمثل وظيفة الخبزينة للبنك؛
- **الخدمات المصرفية الإسلامية:** والتي تمثل جميع أنشطة الأعمال المالية الإسلامية، الحسابات الجارية، حسابات استثمار غير مقيدة ومنتجات وخدمات أخرى ممثلة بالشريعة الإسلامية تقدم لعملاء الشركات والأفراد على حد سواء.
- **المكتب الرئيسي:** والذي يتضمن مجمع الموارد المعتمدة لتحويل التسعير وامتصاص المحفظة لمصرف إعاقه الخسائر وضريبة الدخل.

معلومات قطاعية (خاصة بالأقسام) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م.

بآلاف ر.ع.

المجموع	المصرفية الإسلامية	المكتب الرئيسي	الخبزينة	الاستثمارات	المؤسسات المالية والحكومات	الجملة المصرفية	التجزئة المصرفية	
<b>قائمة الدخل</b>								
٩٠,٥٧٦	-	(٧,٣٧٤)	٤,٥٦٧	١,٣٣٤	١٠,٨١٧	٤٧,٥٦٠	٣٣,٦٧٢	دخل الفوائد
(٤٥,٥١٩)	-	٧,٢٣٦	(٣,٩٧٢)	(٥٦٣)	(٦,٨٩٩)	(٢٧,٠٤٥)	(١٤,٢٧٦)	تكلفة الفوائد
٤٥,٠٥٧	-	(١٣٨)	٥٩٥	٧٧١	٣,٩١٨	٢٠,٥١٥	١٩,٣٩٦	صافي دخل الفوائد
٢,٦٨٨	٢,٦٨٨	-	-	-	-	-	-	صافي الدخل من الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمار
١٨,٨١٥	٥٧٤	(٣,١٢٤)	٣,٨٦٦	(١,٧٤٩)	١,٨٨٩	١٤,٤٠٣	٢,٩٥٦	دخل عمليات أخرى
٦٦,٥٦٠	٣,٢٦٢	(٣,٢٦٢)	٤,٤٦١	(٩٧٨)	٥,٨٠٧	٣٤,٩١٨	٢٢,٣٥٢	دخل العمليات
(٣٣,٠٥٣)	(٢,٢٧٤)	(٤٢٥)	(١,٨٨٥)	(٣٨٠)	(١,٤٨٨)	(٩,١٥٨)	(١٧,٤٤٣)	مصارييف العمليات
٣٣,٥٠٧	٩٨٨	٣,٦٨٧	٢,٥٧٦	(١,٣٥٨)	٤,٣١٩	٢٥,٧٦٠	٤,٩٠٩	
(٢,٩٧٣)	-	-	-	(٢,٩٧٣)	-	-	-	الإعاقعة على الأوراق المالية المتوفرة للبيع
(٢,٧٤٣)	(٣١٥)	(٢,٤٢٨)	-	-	-	-	-	الإعاقعة على أساس المحفظة
(٥,٧٣٦)	(١٠)	(٦)	-	-	-	(٢,٠٦٦)	(٣,٦٩٤)	الإعاقعة على أساس محدد
٢٢,٠٥٥	٦٦٣	(٦,١٢١)	٢,٥٧٦	(٤,٣٣١)	٤,٣١٩	٢٣,٧٣٤	١,٢١٥	<b>الأرباح/ الخسائر لكل قسم للسنة</b>
(٢,٩٤٣)	-	(٢,٩٤٣)	-	-	-	-	-	ضريبة الدخل
١٩,١١٢	٦٦٣	(٩,٠٦٤)	٢,٥٧٦	(٤,٣٣١)	٤,٣١٩	٢٣,٧٣٤	١,٢١٥	<b>الأرباح/ الخسائر للسنة</b>
<b>٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م</b>								
<b>الميزانية</b>								
<b>الأصول</b>								
١١٩,٦١٣	١٧,١١٠	١٠٢,٥٠٣	-	-	-	-	-	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي
٩٨,٦٤٢	١٤,٢١٩	-	٥٤,٩١٧	-	٢٩,٥٠٦	-	-	مستحق من البنوك وأسواق النقد الأخرى
١,٩١٣,٢٨٦	٩٥,٨١٦	-	-	-	٢٦٠,٤٩٤	١,٠١٣,٣٧١	٥٤٣,٦٠٥	القروض والمبالغ المقدمة (صافي)
٣٥١,٢٧١	١٠,٠٢٣	-	٣٢٢,٠٧٧	١٩,١٧١	-	-	-	أوراق مالية استثمارية
١٥,٧٢٤	١,٢٩٤	١٤,٤٣٠	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات والتركيبات
٢,٩٠٠	-	٢,٩٠٠	-	-	-	-	-	ممتلكات استثمارية
١٨,٦٦٥	١,١٢٥	١٧,٥٤٠	-	-	-	-	-	أصول أخرى
٢,٥٢٠,١٠١	١٣٩,٥٨٧	١٣٧,٣٧٣	٣٧٦,٩٩٤	١٩,١٧١	٢٩٠,٠٠٠	١,٠١٣,٣٧١	٥٤٣,٦٠٥	
<b>الالتزامات</b>								
٥٧٥,٥٤٧	٢٢,٠٠١	-	٥٥٣,٥٤٦	-	-	-	-	مستحقة للبنوك وأسواق النقد الأخرى
١,٥٣١,٦٨٩	٩٨,٤٠٩	-	٤٤,٢٦٢	١٥,٠٨٧	٦٧٦,٠٢٩	٣٦٥,٨٢٨	٣٣٢,٠٧٤	ودائع العملاء
٢٩,٠٤٦	١,١٩٠	٢٧,٨٥٦	-	-	-	-	-	التزامات أخرى
٨٦,٦١٥	-	٨٦,٦١٥	-	-	-	-	-	فروض ثانوية
٤,٨٠٥	-	٤,٨٠٥	-	-	-	-	-	سندات قابلة للتحويل إلزامياً
١٨,٥١٣	-	-	١٨,٥١٣	-	-	-	-	شهادة ودائع
٢٧٣,٨٨٦	١٨,١٦٧	٢٥٥,٧١٩	-	-	-	-	-	<b>حقوق المساهمين</b>
٢,٥٢٠,١٠١	١٣٩,٧٦٧	٣٧٤,٩٩٥	٦١٦,٢٢١	١٥,٠٨٧	٦٧٦,٠٢٩	٣٦٥,٨٢٨	٣٣٢,٠٧٤	



## خدمات الجملة المصرفية

### العملاء الرئيسيون

إن منتجات وخدمات الجملة المصرفية للبنك مستهدفة للحكومة وكيانات القطاع العام في عُمان علاوة على الشركات والأفراد القائمين بالأنشطة التجارية في السلطنة. ويعمل قسم الجملة المصرفية من خلال ستة أقسام محددة:

- **الخدمات المصرفية للشركات الكبرى:** والذي يقدم الخدمات للأعمال ذات الدخل السنوي الذي يتجاوز 5 مليون ر.ع. ويركز هذا القسم على تقديم خدمة أفضل لعملائه ومنتجات مصرفية وفق طلب العميل لملاءمة متطلباتهم المحددة. ويقدم القسم خدماته لكل من احتياجات الشركات الكبرى المحلية والخارجية بتقديم مجموعة واسعة من منتجات تمويل الشركات تتراوح بين تمويل رأس المال العامل التقليدي إلى تمويل المشاريع عن طريق الاتحادات. ويشمل عملاء القسم شركات متعددة الجنسيات وشركات محلية تعمل في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية بما فيها المقاولات والتجارة والطاقة والمياه والاتصالات والنفط والغاز والطيران والشحن والمطارات والموانئ والبتروكيماويات والعقارات. ولدى القسم خبرة خاصة في خدمات حقول النفط والتمويل الهندسي وفي مشاريع البنية الأساسية الكبرى، وخصوصاً في قطاع الضيافة والتعليم.
- **الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة:** والذي أنشئ سنة 2013م لخدمة الشركات متوسطة الحجم. ويركز هذا القسم على مقاولي الباطن ضمن مجال النفط والغاز والضيافة والتعليم وتجارة التجزئة والمقاولات. ويسعى لتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة لعملائه، وهو في وضعية جيدة لاستغلال أوجه التعاون للعمليات المشتركة مع الأقسام الأخرى، مثل قسم الشركات الكبرى، وقسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقسم تمويل المشاريع.
- **قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** والذي يستهدف الأعمال ذات العوائد السنوية لحد 1,5 مليون ر.ع. ويخدم هذا القسم أساساً المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد العمانيين. وقد نمى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عُمان بثبات من ناحية الأعمال، وفي مسعى لتعزيز التغطية والرؤية، يتفاعل قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المحلية الأخرى والمنظمات الحكومية المتخصصة في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانيات أصحاب الأعمال العمانيين. ويقدم القسم بشكل أساسي تمويل التجارة وخدمات الصرف الأجنبي إلى قاعدة عملائه.
- **قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات الحكومية والقطاع العام:** والذي يخدم احتياجات الحكومة ووزاراتها وكيانات القطاع العام ذات الملكية الحكومية المباشرة أو غير المباشرة والتي تزيد على 50%. وتهدف الوحدة ضمان سرعة اعتماد إجراءات الائتمان والخدمة الفعالة وتقديم حلول حسب متطلبات العميل في مجال الحوالات وتمويل التجارة ومنتجات التجزئة الأخرى وبطاقات ائتمان الشركات. ويركز القسم كذلك على ضمان التواصل المنتظم مع العملاء.
- **قسم تمويل التجارة:** والذي يركز على أعمال التصدير والاستيراد لقاعدة عملاء البنك من الشركات والتجزئة. ويجري هذا القسم بشكل منتظم ورشات لعملائه ويقدم طيفاً متكاملاً من منتجات تمويل التجارة، بما فيها خطابات الاعتماد للاستيراد والتصدير، وخطابات الاعتماد الاحتياطية، تمويل فواتير وسندات الاستيراد والتصدير، وخصم الفواتير والسندات، الخصم مقابل تغطية وكالة ضمان ائتمان الصادرات والخطوط البنكية، تمويل ائتمان المشتريين، تمويل التجارة المنظم، خطابات ضمان العقود والخطابات المالية، وتمويل ما قبل وما بعد الشحن، و
- **قسم تمويل المشاريع والتمويل المتحد:** وقد أنشئ في سنة 2013م. ويجلب هذا القسم فريق تمويل المشروع والذي يتمتع بخبرة في هيكلة وتقييم وتوحيد المشاريع المتعلقة بقطاعات مثل النفط والغاز والمعادن والتعدين والعقارات والطاقة والطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد. وقد شارك القسم في عدد من عمليات التمويل المتحد، بصفته منظم ومدير القيادة الرئيسي منذ إنشائه.

### المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء الجملة الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

- **تمويل رأس المال العامل:** يقدم البنك مجموعة من التسهيلات الممولة، مثل السحب على المكشوف، وقروض سوق الأموال، ومنتجات تمويل التجارة بعملة الريال العماني وعدد من العملات الرئيسية، وتسهيلات غير ممولة مثل خطابات الائتمان والضمانات.
  - **القروض الآجل:** يقدم البنك قروض ذات نسبة فائدة ثابتة وعائم، نموذجياً باستحقاق سنة واحدة على الأقل، بالريال العماني والدولار الأمريكي لحيازة أصول رأسمالية وكذلك لأغراض أخرى للشركات.
  - **تمويل العقود:** يقدم البنك تسهيلات تمويل العقود لتمويل المشاريع التي تتكفلها الحكومة وبعض شركات القطاع الخاص المعينة، وتهيكّل هذه التسهيلات بناءً على التدفقات النقدية للعقد المعين الذي يتم تمويله. وتشمل التسهيلات الممولة خصم الفواتير والسندات المصدقة، قروض العقود، سحبوات على المكشوف لحاسب العقد، وقروض مقابل إيصالات دين، وتسهيلات غير ممولة وتشمل ضمان العطاء، وضمان الأداء، وضمان الدفعة المقدمة، وخطابات اعتماد الموقع والاستخدام.
  - **التمويل الخاص:** يقدم البنك مجموعة من تسهيلات التمويل الخاص إلى عملائه من كبار الشركات والقطاع الحكومي مصممة للوفاء بمتطلباتهم المحددة. وتتضمن هذه التسهيلات قروض تداول الأسهم والسحوبات على المكشوف، وقروض تطوير العقارات، والتمويل الموسمي، وقروض الجسر، والتمويل الشهري، والتمويل لأمر معين، وقروض الاستثمار، وقروض الأغراض العامة للشركات، وقروض شراء الأصول، وتمويل التدفق النقدي.
  - **تمويل المشاريع:** يقدم البنك تسهيلات تمويل المشاريع لإنشاء وتطوير المشاريع الكبرى وذلك لعملائه من الشركات الكبرى والقطاع الحكومي. ويمكن هيكلة هذه التسهيلات بالرجوع إلى كفيّل المشروع، أو بدلا من ذلك، على أساس قوة المشروع ودون الرجوع أو برجوع محدود على كفيّل المشروع. وتشمل التسهيلات القروض الثنائية والمتحدة، وتسهيلات الضمانات وتسهيلات خطابات الائتمان و
  - **التمويل العقاري:** يقدم البنك قروض عقارية لتمويل التملك والتطوير العقاري. ويتم تقييم المشروعات من قبل فريق خبير داخلي، والذي يقوم كذلك بمراقبة التقدم والإشراف على مواصفات المشروع والامتثال بالمعايير المطلوبة.
- وتشمل الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك بالنسبة لجدوى المشاريع والنواحي الفنية المتعلقة بها، والاستشارات حول إدارة الصرف الأجنبي ومخاطر نسبة الفوائد، وخدمات إدارة النقد، وخدمات استشارات تمويل التجارة، ومجموعة من الودائع للشركات، الجارية وتحث الطلب والموقوتة، والخدمات المصرفية على الإنترنت، وتسهيلات الجرف والتجميع لفائض الأموال وبطاقات ائتمان الشركات.

## خدمات التجزئة المصرفية

تستهدف منتجات وخدمات التجزئة المصرفية للبنك كلاً من المواطنين العمانيين والوافدين العاملين بالسلطنة. ويعتقد البنك أن مناحي الجذب الرئيسية في منتجاته وخدماته بالتجزئة المصرفية كالتالي:

- دورته الزمنية السريعة
- منتجات القروض المنظمة والمفصلة لتلبية متطلبات عملائه
- قنوات الخدمة المصرفية المتعددة الخاصة بالبنك، وتشمل الفروع والإنترنت والهاتف النقال وآلات الصرف الآلي،
- المباشرة المرنة في الوفاء بمتطلبات العميل و
- حقيقة أنه يستهدف جميع القطاعات بمنتجات وخدمات مفصلة

## المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء التجزئة المصرفية الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

### حسابات إيداع جارية وتوفير والودائع

يقدم البنك مجموعة من منتجات الإيداع بالعملات المحلية والأجنبية وتشمل:

- حسابات جارية، شريطة إبقاء رصيد لا يقل عن ٢٠٠ ر.ع، تقدم وصول مجاني وغير مقيد للإيداع والسحب وتسهيل دفتر شيكات؛
- حسابات المميز: حسابات إيداع موقوتة والتي يمكن فتحها في مجموعة من العملات وتقدم مجموعة مدد سريان واستحقاقات ومضامين. والحساب يحمل فوائد ويتطلب رصيد حد أدنى ١٠٠٠ ر.ع؛
- حسابات التوفير المميز: (حاملة للفوائد وغير حاملة للفوائد). وتمكن الحسابات غير الحاملة للفوائد حاملها من المشاركة في سحبات دورية مع جوائز نقدية تقدم لعملاء التجزئة الفائزين و
- النقد الجاهز: وهو حساب إيداع موقوت يقدم السيولة الفورية من خلال تسهيل سحب على المكشوف مرتبط به. ويقدم الحساب مدد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أربع سنوات أو خمس سنوات بمعدلات ثابتة للفوائد بحيث يتم تغطية السحب على المكشوف بنسبة ٧٥٪ من الحساب. ويمكن إيداع المبالغ في مضاعفات لمبلغ ١٠٠٠ ر.ع فقط.

## الإقراض

يقدم البنك مجموعة من القروض العامة وذات الغرض المحدد كالتالي:

- **القرض الذكي:** والذي يهدف لتقديم خيار سلف مرن وسريع من خلال توثيق بسيط ومعالجة سريعة. وللقروض الذكية مدة لحد ١٠ سنوات بالنسبة للمواطنين العمانيين وست سنوات بالنسبة للوافدين وتمنح دون حاجة للمقترض أن يخضع لأي فحص طبي بالنسبة للقروض التي تقل عن مبلغ ١٠٠٠٠٠ ر.ع. ويحق لمقترض القروض الذكية الحصول على بطاقة كلاسك مجاناً مدى الحياة؛
- **حلول المميز المالية الشخصية:** والمتوفرة للمواطنين العمانيين والمقيمين فقط والذين يكسبون راتباً شهرياً بحد أدنى ٥٠٠ ر.ع والموظفون من قبل شركة ضمن قائمة البنك المعتمدة. ويقدم القرض معدل فائدة خاص، ومدة لحد ١٠ سنوات وخطط سداد مرنة وهو مصمم لجذب العملاء الذين يرغبون في تعزيز أرضة قرض من بنوك أخرى؛
- **المميز للخدمات التعليمية:** والذي يقدم حلول مالية مفصلة للطلبة في التعليم العالي والموظفين الذين يلتحقون بدراسات إضافية؛
- **حلول البيت المميز:** والمتوفرة لتمويل بناء عقار سكني، أو شراء عقار سكني أو أرض وأثاث منزلي. ويقتصر مبلغ القرض بـ ٨٪ من قيمة العقار ويمكن أن يكون للقرض مدة لحد ٢٥ سنة. وتكون أسعار فوائد القرض ثابتة لمدة سنتين ويتم مراجعتها بعد ذلك وتتوفر القروض فقط للموظفين العمانيين لدى الحكومة، أو وظيفة شبه حكومية أو شركات خاصة ضمن قائمة البنك المعتمدة؛
- **قرض المميز للمركبات:** وهو حل سريع لتمويل شراء سيارة جديدة أو مستخدمة، ويؤمن القرض مقابل تحويل الراتب أو شيكات مؤجلة.

## البطاقات

يقدم البنك لعملاء التجزئة تشكيلة من بطاقات المدين والائتمان والمدفوعة سلفاً. وتتوفر بطاقة البنك المدين الأساسية، وهي بطاقة فيزا إلكترون لكل حاملي حساب المميز ويمكن استخدامها لسحوبات النقد بأجهزة السحب الآلي وللسداد المشتريات في آلات نقاط البيع. ويمكن استخدام البطاقة في عُمان وحول العالم في حوالي مليون جهاز سحب آلي و٢٩ مليون موقع تجاري حيث تقبل بطاقات فيزا إلكترون. واستخدام البطاقة لسحب النقد في أجهزة السحب الآلي شبكة عمان مجاني لعملاء البنك. ويقدم البنك كذلك بطاقة بلاتينيوم المدين والتي تقدم سحب نقدي وحدود شراء أعلى ولها مجموعة من المنافع الإضافية.

ويقدم البنك أيضاً بطاقة فيزا إلكترون مدفوعة سلفاً وأربع فئات من بطاقات الائتمان: كلاسك وذهبي وبلاتينيوم وإنفينيت.

وبطاقة البنك كلاسك الائتمانية مجانية مدى الحياة بمعنى أنه لا يقتضى عليها رسوماً، بينما بطاقات البنك الذهبية والبلاتينيوم هي مجانية لأول سنة، ويمكن لحملة بطاقة إنفينيت الاستفادة من الإعفاء عن الرسوم بناءً على الإنفاق السنوي. وتتيح كل فئات البطاقات الثلاث نسبة فوائد مخفض لأول سنة على الأرصدة المستحقة غير المسددة وتغطية تأمينية شاملة. وإن استحقاق البطاقات المختلفة يعتمد على الراتب السنوي لحامل البطاقة.

ويقدم برنامج الولاء مكافئ المميز نقاطاً للإنفاق باستخدام بطاقة البلاتينيوم أو إنفينيت من البنك.

## الخدمات المصرفية المميزة

يستفيد عملاء الخدمات المصرفية المميزة (الخاص) من مدير مخصص لعلاقة الحساب، والذي يقدمهم لمحفظة متنامية من الخدمات والبطاقات المتميزة ويهتم بكل احتياجاتهم البنكية. ويستفيد عملاء الخاص من مدير علاقة الحساب الذي يستهدف إحصار الخدمة المصرفية للعميل وتقديم كل العون المطلوب علاوة على مجموعة واسعة من الامتيازات والخدمات، وتشمل:

- هدايا قيمة
  - دفاتر شيكات حساب جاري شخصية فريدة
  - تسهيل مبادلة مجاني بين حساب العميل التوفير والجاري
  - تسهيلات سحب نقد مجانية في البنك وأجهزة السحب الآلي شبكة عمان وحدود سحب يومية من أجهزة السحب الآلي مبلغ ١,٠٠٠ ر.ع
  - بطاقة مدين بلاينيوم سوداء مجانية وحدود شراء أعلى بالنسبة لمعاملات بطاقة المدين بنقاط البيع
  - تسهيلات رسائل النقال القصيرة والخدمات المصرفية بالإنترنت
  - بطاقات إنفينيت وبلاينيوم
  - لا يوجد اقتضاء مصاريف على الحد الأدنى للرصيد و
  - أسعار فائدة مميزة على القروض والودائع لمدة محددة
- وعملاء الخدمات المصرفية المميزة هم الذين يحصلون على راتب شهري مبلغ ٢,٠٠٠ ر.ع أو أكثر (أو ما يعادل ذلك) أو أولئك الذين يوجد في حساباتهم التوفير والجاري رصيد حد أدنى مبلغ ٧٥,٠٠٠ ر.ع (أو ما يعادله).

## الاستثمارات ومجموعة المؤسسات المالية

### الاستثمارات

يدير قسم الخدمات البنكية الاستثمارية صندوق النمو العماني، والذي يقدم رأس المال المبدئي ويدعم المشاريع الجديدة المتوسطة من أجل تشجيع القطاع الصناعي وتنويع الاقتصاد العماني. ويتحصل القسم أيضاً على الأموال وحلول وسيلة استثمار متخصصة أخرى للمستثمرين ذوي صافي القيمة العالية وتصميم منتجات الاستثمار لتلبية حاجات عملاءها الاستثماريين.

### مجموعة المؤسسات المالية

قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك مسئول عن إدارة علاقات البنك مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة حول العالم بالنظر لتسهيل التدفق الحر للمعاملات التجارية عبر الحدود لمساعدة عملاء البنك بتسهيل أعمالهم التجارية والحصول على تسهيلات أفضل عبر العالم من أجل تعزيز أحجام تجارتهم. ويقدم قسم مجموعة المؤسسات المالية عملاء خدمة فعالة ومستجيبة وموثوقة، وتشمل:

- مقاصة وتسوية الريال العماني؛
  - المدفوعات بالريال العماني لحسابات لدى البنك وكذلك لحسابات في بنوك أخرى لها تواجد في عمان و
  - خدمات متعلقة بالخرينة والصرف الأجنبي، بما فيها محفظة مولدة للدخل من أصول قروض متحدة والتي يوفرها للبنوك الجنبية
- ويقوم كذلك قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك بدراسة مخاطر البلد والبنوك عبر العالم ويضع مستويات عرضة متعلقة تمسياً مع ميل البنك للمخاطر وهو مسئول عن إدارة اتصالات البنك مع وكالات التصنيف.

## الخرينة

يقدم قسم الخرينة بالبنك لعملائه مجموعة من خدمات الخرينة، وتشمل الصرف الأجنبي، والدخل الثابت، ومنتجات الفوائد ومشتقاتها. ويقبل قسم الخرينة ودائع الطلب، والموقوتة والمنظمة والعملة الأجنبية وبشكل أساسي من المؤسسات الكبرى على أساس نسبة فائدة ثابتة أو عائمة أو متغير. وتشمل منتجاته وخدماته في الصرف الأجنبي مدفوعات نقدية بقيمة نفس اليوم، والمكان، ومعاملات التسوية الأمامية والمستقبلية، ومقايضة العملات والخيارات في كل العملات الرئيسية، بما فيها اليورو والجنيه الإسترليني، والين الياباني، والفرنك السويسري، والدولار الأسترالي. ويقدم قسم الخرينة كذلك سندات الاشتقاق والاستشارات المرتبطة بها لتمكين العملاء من الوقاية الفعالة من مجموعة من حالات التعرض للمخاطر.

وفي سنة ٢٠١٤، قدم قسم الخرينة نظامه للسداد على الإنترنت عن بُعد. ومن خلال هذا النظام المبدع، يمكن لعملاء الشركات من جدولة المدفوعات، ومراقبة نشاط الحساب، وتناول صرفها الأجنبي ومتطلبات تمويل تجارتها، وتبادل الشيكات، ويكون لها حرية الوصول في الوقت الفعلي لحساباتها، وبذلك تتحسن كفاية وفعالية إدارة النقد وخفض الزيارات إلى البنك.

وفي سنة ٢٠١٥، قدم قسم الخرينة كذلك منتجات تجارة السلع لعملائه، ممكناً إياهم من المتاجرة بالموضع وعلى أساس أمامي لأغراض الوقاية (من تدني القيمة) فقط.

علاوة على ما سبق، يقدم قسم الخرينة معلومات منتظمة ومحدثة حول مختلف الأسواق والمنتجات لعملاء البنك من الشركات الكبرى، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والدوائر الحكومية ومديرو الصناديق. ويقدم كذلك إدارة نقد شاملة وحلول إدارة المخاطر للعملاء.

## الخدمات البنكية الإسلامية

في شهر إبريل ٢٠١٣، حصل البنك على ترخيص لتشغيل نافذة خدمات مصرفية إسلامية «صحار الإسلامي». ويقدم صحار الإسلامي حالياً حلولاً ممتثلة بالشريعة إلى عملاء الأفراد والشركات وتمويل التجارة وعملاء الخزينة.

### الأفراد

تشمل منتجات صحار الإسلامي للأفراد حسابات جارية وتوفير حاملة للأرباح وحسابات إيداع آجل بمدد سريان مختلفة، وبدعم بطاقة مدين، والخدمات البنكية على رسائل النقال القصيرة والإنترنت. ويقدم صحار الإسلامي كذلك لعملائه الأفراد منتج تمويل سيارة بتحويل وبدون تحويل راتب ومنتجات تمويل بناء وشراء منزل.

### الشركات

تشمل منتجات صحار الإسلامي للشركات حسابات استثمار (منتج وديعة بناء على إستراتيجية استثمار ممتثلة بالشريعة مجمعة والتي تولد العوائد المدفوعة) ورأسمال عامل، وشراء الأصول، والاستيراد، والمشاريع، وتمويل المركبات التجارية والمعدات والإنشاءات لعملاء الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

### تمويل التجارة والخزينة

يقدم صحار الإسلامي مجموعة من حلول تمويل التجارة الممتثلة بالشريعة، وتشمل:

- خطابات ضمان، وتشمل ضمان العطاء، وضمان المناقصة، وضمان الأداء وضمان الدفعة المقدمة؛
- سندات تصدير تحت التحصيل؛ و
- خطابات ائتمان (بالموضع والاستخدام).

وتشمل منتجات صحار الإسلامي للخزينة كلاً من منتجات بالموضع والأمامي مصممة لتسهيل معاملات التصدير والاستيراد.

### شبكة الفروع وتوزيع المنتجات

تقدم منتجات وخدمات البنك من خلال فروعه ومجموعة من قنوات أخرى حسب الوصف التالي.

### الفروع

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كان للبنك شبكة من ٢٧ فرعاً للخدمات البنكية التقليدية و٥ فروع للخدمات البنكية الإسلامية لعملاء صحار الإسلامي في عمان. وتواصل شبكة أفرع البنك كونها القناة الأساسية التي يتم من خلالها خدمة عملاء التجزئة والشركات وقيامهم بأعمالهم المصرفية.

### قنوات التوزيع الأخرى

تتألف قنوات توزيع البنك الأخرى من:

- مركز اتصالات: تقع عمليات مركز اتصالات البنك في مسقط وبدأت سنة ٢٠٠٧، والذي يخدم كلاً من عملاء التجزئة والشركات؛
- وكلاء مبيعات مباشرين: يستهدف وكلاء المبيعات المباشرون المبيعات بتقديم منتجات وخدمات مجمعة ومفصلة إلى العملاء الحاليين والمحتملين.
- الخدمات البنكية على الإنترنت: يقدم البنك خدمات بنكية على الإنترنت لعملائه من الشركة والتجزئة. وتشمل خدمات البنك المصرفية للتجزئة والشركات على الإنترنت حوالات السداد المحلية والعالمية، مدفوعات الفواتير (لعملاء التجزئة)، وتمويل التجارة وخدمات دفع الرواتب (لعملاء الشركات)، واستفسارات الرصيد، وكشوف الحسابات وخدمات أخرى؛
- أجهزة السحب الآلي وأجهزة الإيداع: بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، كان للبنك شبكة من ٥٥ جهاز سحب آلي و ٢٠ جهاز إيداع عبر السلطنة. وإضافة إلى ذلك، يمكن لعملاء الشركة كذلك التعامل مع أكثر من ١٠٠٠ جهاز سحب آلي شبكة عمان عبر السلطنة؛ و
- الخدمات المصرفية بالنقال: يمكن لأي عميل للبنك تسجيل هاتفه النقال لتلقي رسائل تنبيه قصيرة حول المعاملات مجاناً.

تركيز العمل (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م)

الإقراض:

التفاصيل	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	النسبة
	القروض والمبالغ المقدمة بآلاف ر.ع	
<b>التركيز بالقطاع</b>		
الشركات	١,٣٥١,٨٧٨	٪٦٩,١٧
الشخصية	٦٠٢,٤٢٨	٪٣٠,٨٣
السيادية	-	-
البنوك	-	-
<b>المجموع</b>	<b>١,٩٥٤,٣٠٦</b>	
<b>التركيز بالموقع</b>		
الشرق الأوسط	١,٩٤٦,٥٨١	٪٩٩,٦٠
أوروبا	-	-
أمريكا الشمالية	-	-
أمريكا الجنوبية	-	-
أفريقيا	-	-
آسيا	٧,٧٢٥	٪٠,٤٠
أستراليا	-	-
<b>المجموع</b>	<b>١,٩٥٤,٣٠٦</b>	

بنك صحار ش.م.ع.ع

توزيع القروض حسب الموقع		
البلد	بآلاف ر.ع	النسبة
إجمالي القروض		
عُمان	١,٩٢٣,٩٤٤	٪٩٨,٤٥
دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى	١١,٠٥٨	٪٠,٥٧
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٧,٢٨٤	٪٠,٨٨
الهند	-	-
باكستان	-	-
أخرى	٢,٠٢٠	٪٠,١٠
<b>المجموع</b>	<b>١,٩٥٤,٣٠٦</b>	

الودائع:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦		
بآلاف ر.ع		
<b>عملاء التجزئة:</b>		
الودائع الموقوتة	٦٧,٥٩٣	٪٤,٤١
ودائع تحت الطلب	٢٢,٦٠٥	٪١,٤٨
ودائع التوفير	٢٨٣,٢٤٣	٪١٨,٤٩
<b>عملاء الشركات:</b>		
الودائع الموقوتة	٨٣٧,١٣٦	٪٥٤,٦٥
ودائع تحت الطلب	٣٠٨,٢٠٣	٪٢٠,١٢
ودائع الهامش	١٢,٩٠٩	٪٠,٨٤
<b>المجموع</b>	<b>١,٥٣١,٦٨٩</b>	

أكبر ١٠ مودعين لدى البنك أسهموا في ٣٦٪ من مجموع ودائع البنك، موزعين كالتالي:

الفئة	% من مجموع الودائع
صناديق التقاعد	١٨٪
المؤسسات الحكومية	١٧٪

أكبر ٢٠ مقترضين من البنك ويمثلون ٢٢٪ من مجموع القروض التي قدمها البنك، موزعين كالتالي:

الفئة	% من مجموع الودائع
الشركات الخاصة	١٥٪
الشركات الحكومية	٤٪
الأفراد	٣٪

بالنسبة للإقراض بالقطاعات الاقتصادية، يتألف دفتر القروض المستحقة غير المسددة مما يلي:

القطاع الاقتصادي	% من دفتر القروض المستحقة
القروض الشخصية	٣٠,٨٣٪
الإقراضات	٢٢,٢٢٪
الخدمات	١٤,٤٤٪
التجارة بالجملة والتجزئة	١١,١٥٪
الصناعة	٧,٢٥٪
التعدين والتحجير	٣,٨٦٪
المؤسسات المالية (باستثناء البنوك التجارية)	٣,١٨٪
الكهرباء والغاز والمياه	٣,٠٠٪
تجارة الاستيراد	٢,٠٦٪
الإقراض لغير المقيمين	٠,٩٦٪
المواصلات والاتصالات	٠,٦٩٪
الزراعة والأنشطة ذات الصلة	٠,٢٤٪
أخرى	٠,١٢٪
المجموع	١٠٠٪

### كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك، محسوبة كمجموع رأسمال تنظيمي كنسبة من الأصول المثقلة بالمخاطر، ١٣,٩٦٪ كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. بينما يبلغ المطلب الدولي وفقاً لـ BIS (معايير بازل العالمية) نسبة ٨٪، وتشترط تنظيمات البنك المركزي أن تحافظ البنوك على نسبة كفاية رأسمال ١٣٪ أو أكثر. وقد كان رأسمال البنك من الشريحة الأولى مبلغ ٢٦٥ مليون ر.ع ومن الشريحة الثانية مبلغ ٦٣ مليون. وبلغت نسبة مجموع رأس المال من الشريحة الأولى على الأصول المثقلة بالمخاطر ١١,٢٦٪، كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

### جودة الأصول والمخصصات

يقوم البنك بتقييم جودة الأصول بالنسبة لمحفظته قروضه باستخدام مقياسين أساسيين - نسبة المخصصات ونسبة القروض غير المؤدية. نسبة المخصصات هي المصروف السنوي للمخصصات كنسبة من مجموع القروض. ونسبة القروض غير المؤدية هي نسبة القروض غير المؤدية المتأوية من مجموع القروض. هذا، ويتم تتبع حركة المخاطر من خلال تحليل المحفظة بالتركيز على التركزات. ويمثل البنك بالخطوط الإرشادية التنظيمية لإسناد أنقال المخاطر على حالات العرضة الائتمانية بناءً على الأطراف المقابلة المنخرطة وأنقال المخاطر لحالات العرضة غير الممولة بعد تطبيق عوامل تحويل الائتمان. وقد تبني البنك طريقة معيارية في حساب كفاية رأس المال. ويتم اعتبار تصنيف حالات عرضة الائتمان من قبل البنك للتعرف على التسهيلات الائتمانية المعاقة، طبقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م ٩٧٧ المؤرخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤م.

وكما بتاريخ يونيو ٢٠١٧م، فإن للبنك مخصصات بحوالي ٢٢ مليون ر.ع للأصول غير المؤدية، وهو ما يمثل ٢,٣٪ من مجموع صافي القروض والمبالغ المقدمة.

## تكنولوجيا المعلومات

تركز إستراتيجية البنك لتكنولوجيا المعلومات على تقديم معلومات وأنظمة موثوقة ومتوفرة لعملائه وموظفيه في بيئة آمنة. ويقوم كذلك بتقييم احتياجات ابنك التشغيلية المستقبلية وتطوير وتطبيق أنظمة تكنولوجيا معلومات للوفاء بها، وفي كل حالة بالرجوع إلى إستراتيجية البنك التكنولوجية الشاملة ومع الهدف الأساسي لتقديم أنظمة فعالة وذات كفاية وكفاءة من ناحية التكلفة.

وبالنسبة لعملاء البنك، فإن التركيز على تقديم خدمة بنكية مريحة وذات كفاءة، بتقديم مجموعة من التطبيقات البنكية عن بُعد بما فيها أجهزة السحب الآلي والخدمات المصرفية على الإنترنت وبالهاتف. وبالنسبة لأعمال البنك الداخلية، فعن التركيز يتمثل في تقديم طرائق وإجراءات فعالة وتقديم الخدمات لعملاء البنك.

وقد طبق البنك موقع الكوارث والاسترداد في مقار بعيدة يمكن تفعيلها عند الطلب، لضمان استمرار الأنظمة والبيانات الهامة في العمل التام وتقديم الخدمات الضرورية لعملاء البنك. ويقوم البنك بعمليات حفظ احتياطي للبيانات يومياً ودورياً، والمحفوظة في موقع بالسلطنة بعيداً عن مكتبه الرئيسي.

ويقوم البنك كذلك بفحوص تسلسل سنوية على شبكته لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة مورد متخصص خارجي والذي يقوم بأداء رقابة للتسلسل عن بعد بصورة متواصلة نيابة عن البنك، مع تزويد البنك بتقرير النشاط يومياً. ولا يوجد دليل على محاولات تسلسل ناجح حتى تاريخه.

## الإجراءات القانونية

لا توجد للبنك أية إجراءات قانونية كبرى/مادية بالحاكم في السلطنة أو خارجها، سواء مقامة من البنك أو ضده، ما عدا قضايا عادية يقيمها العملاء في سياق الأعمال العادية. وتمثل الدعاوى التي يقيمها البنك على مقترضيه من ممارسات سياق الأعمال العادية.

## المسئولية الاجتماعية كشركة

على صعيد المسئولية الاجتماعية كشركة، قام البنك بتطبيق أنشطة متعددة الجوانب في مجال المسئولية الاجتماعية كشركة لتحسين حياة الأفراد الذين يحتاجون لعناية واهتمام خاص. ويشمل متلقي التبرعات الرئيسيين جمعية النور للمكفوفين، وجمعية البهجة العمانية للأيتام، مركز الوفاء لتعليم الأطفال المعاقين، الجمعية العمانية للسرطان، الجمعية العمانية للمعاقين، جمعية الرعاية الاجتماعية للأطفال المعاقين، وجمعية الأمل.

## قنوات الاتصال بالمساهمين والمستثمرين

إن البنك ملتزم بضمان الإفصاح في حينه وإيصال جميع المواد للمساهمين ومنظمي السوق. ويقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقرير الفصلي (ربع سنوي) ونصف السنوي والسنوي طبقاً للإرشادات القانونية.

وتتبعاً للإدارة مسئولية إعداد ومصداقية والعرض العادل للقوائم المالية والمعلومات الأخرى في التقرير السنوي للبنك.

إن البيانات المالية الخاصة بالبنك متوفرة على شكل رقمي في موقع سوق مسقط للأوراق المالية، [www.msm.gov.om](http://www.msm.gov.om) ويتم نشر النتائج الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية للبنك في جريدتين وطنيتين يوميتين، واحدة باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية. وتتوفر البيانات المالية للبنك كذلك على موقع البنك في شبكة الإنترنت [www.banksohar.net](http://www.banksohar.net)

## الفصل الحادي عشر: إدارة المخاطر

### نبذة

إن الهدف الأساسي لنظام إدارة المخاطر للبنك هو حماية رأسماله والموارد المالية من مجموعة من المخاطر، بما فيها المخاطر المالية التالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛ و
- مخاطر التشغيل.

ولمجلس الإدارة المسئولية الشاملة لتأسيس والإشراف على إطار إدارة المخاطر للبنك. وقد انتدب المجلس المسئولية حول مراقبة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه، والتي تتحمل أيضاً مسئولية التعامل مع جميع جوانب المخاطر. وتقدم لجنة إدارة المخاطر تقاريرها الدورية إلى المجلس، وإفادته حول جوانب مختلفة للمخاطر والتحركات في هيكل المخاطر للبنك. وإن لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس مسئولة كذلك عن مراقبة الامتثال بسياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر، وعن مراجعة كفاية إطار إدارة المخاطر بالنسبة للمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه الوظائف من قبل قسم التدقيق الداخلي، والذي يقوم بإجراء المراجعات المنتظمة العادية والخاصة لصواب وإجراءات إدارة المخاطر، ويتم إحالة نتائجها إلى لجنة التدقيق.

وتقدم لجنة المخاطر والتحكم، وهي لجنة إدارية، الضمان للجنة التدقيق بالمجلس ولجنة إدارة المخاطر حول فعالية إدارة المخاطر داخل البنك. وتدير لجنة الأصول والالتزامات، وهي لجنة إدارية أخرى، المخاطر في الميزانية والناشئة عن إدارة السيولة، وإدارة معدل الفوائد ومدة سريان حالات العرضة التي يتعرض لها البنك، ولجنة إدارية ثالثة، لجنة مخاطر التشغيل، وهي مسئولة عن إدارة مخاطر التشغيل داخل البنك. وقد تم تأسيس لجنة الأصول والالتزامات المنفصلة لمراقبة أداء الأصول والالتزامات في قسم صغار الإسلاميين.

وتتضمن إدارة المخاطر التعرف والقياس والتخفيف ومراقبة المخاطر بشكل يتيح الوفاء بصورة متسقة بهدف الزيادة القصوى لعوائد تعديل المخاطر ضمن عوامل مخاطر مَعْرَمة يقوم بوضعها مجلس الإدارة. وتقوم وحدة إدارة المخاطر بالبنك بوضع الحدود التي تتسق مع شهية البنك للمخاطر، ومراقبة ورفع التقارير حول الامتثال بهذه الحدود وتقديم الإشراف فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وإن لدى البنك أيضاً مستندات معتمدة من المجلس بتفصيل الإدارة المسؤولة عن المخاطر.

ويتم إدارة المخاطر في البنك من خلال نموذج «ثلاثة خطوط دفاعية». وتعمل جميع الأعمال كخط أول للدفاع من خلال تملك وإدارة مخاطرها المعنية. ويسهم في الخط الدفاعي الثاني من قبل وظائف المخاطر والامتثال. وتحتاط المخاطر بقيادة وظائفية للأعمال بتثقيف وتدريب المديرين حول سياسات البنك إزاء المخاطر، والطرائق والضوابط. وكذلك تقوم بالتعرف على المخاطر، وقياسها ورفع التقارير بها للإدارة. ويضمن الامتثال تطبيق السياسات والطرائق بما يطابق الخطوط الإرشادية التنظيمية الحالية والقوانين المرعية بالسلطنة. ويتصرف قسم الدقيق الداخلي للبنك كخط دفاعي ثالث ويقوم بمراجعة وممارسة الإشراف لأول فئتين من الدفاع. وتعمل نتائج المراجعة كأداة تقرير للمخاطر للمجلس وكمدخلات لتحديث الطرائق وإغلاق أية ثغرات في ضوابط المخاطر.

يرجى الاطلاع على كامل القوائم المالية للبنك لمزيد من التفاصيل حول المخاطر المختلفة وتحليلها.

## مخاطر الائتمان

### نبذة

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للبنك في حال إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الصك المالي من الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالنسبة للإقراض والتداول والتسوية والمعاملات المالية الأخرى. علاوة على ذلك، فإن الخسائر قد تنتج أيضاً من تخفيض في قيمة المحفظة ناشئ عن تدهور فعلي أو ملاحظ في جودة الائتمان لأحد الأطراف المقابلة للبنك أو أكثر.

وقد انتدب المجلس المسؤولية حول مراقبة مخاطر الائتمان في كل من العمليات البنكية الإسلامية والتقليدية إلى لجنة إدارة المخاطر. ولدى البنك الرئيس المسئول عن المخاطر والذي يترأس إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر. ويتم إدارة مخاطر الائتمان بالآتي:

- تقرير حدود المخاطر ضمن الخطوط الإرشادية التنظيمية، حول نشوء المخاطر أن يكون ضمن ميل المخاطر المعتمد للبنك؛
- إدارة نشوء مخاطر الائتمان من خلال عملية تقييم الائتمان والتي تتضمن مراجعة مستقلة لمخاطر الائتمان لمقترحات الائتمان للشركة المحددة وسياسة قالب إقراض ومنتجات تجزئة معتمدة من قبل المجلس، مع مراجعة الاستثناءات من قبل وظيفة مخاطر الائتمان؛
- الرقابة المستمرة لمخاطر الائتمان في محافظ الجملة والتجزئة من خلال مجموعة مستقلة لمراجعة القروض والتي ترفع تقاريرها إلى الرئيس المسئول عن المخاطر؛
- قياس مخاطر الائتمان محفظياً من خلال متابعة معايير المخاطر المقررة للمحفظة، مثل مخاطر التركيز؛
- رفض مقترحات الائتمان من كيانات أو أفراد مدرجين في قائمة البنك المركزي المصنفة والتي يحتفظ بها مكتب ائتمان البنوك والإحصائيات، إلا أنه يمكن إجراء استثناءات في وحدة أعمال التجزئة حيث توجد مبررات قوية وعوامل تخفيف المخاطر، على أن يتم اعتماد القروض من قبل سلطات منتدبة مناسبة وفقاً لسياسة قروض التجزئة؛
- تقييد التركيز في الأطراف الأخرى، والمناطق الجغرافية والقطاعات (بالنسبة للقروض والسلفيات)، ومن المصدر، سيولة السوق والبلد (بالنسبة للأوراق المالية الاستثمارية)؛
- تطوير والحفاظ على تصنيف مخاطر درجة البنك من أجل تصنيف حالات المخاطر وفقاً لدرجة مخاطر الخسارة المالية التي يتم مواجهتها وتركيز الإدارة على المخاطر الحاضرة؛ و
- تقديم المشورة والنصح والإرشاد والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال من أجل ترويج أفضل الممارسات في كل أقسام البنك في إدارة مخاطر الائتمان.

### منشأ الائتمان

لقد وضع البنك فصلاً واضحاً للمسئوليات المتعلقة بحياسة الائتمان، تقييم مخاطر الائتمان وتقديم الائتمان. ويتم إعداد تطبيقات ائتمان الجملة من قبل مدير علاقات، مع المعلومات الضرورية والتحليل لدعم توصية مدير العلاقات. ويتم بعد ذلك مراجعة هذه التطبيقات من قبل مسئول ائتمان على أساس سياسة المنتج المعتمدة من قبل البنك ومعايير تقييم المخاطر. ويعتمد تقييم مسئول المخاطر على تقييم بيانات مجمعة خارجياً وداخلياً حول صاحب الطلب وتحليل المخاطر ذات الصلة، وتغطي المخاطر المالية والأعمال والبنوية والإدارية، من أجل التحقق من قدرة السداد والتدفق النقدي للمقترض المقترح. ويتم تحليل الطلب كذلك من ناحية مبلغ المعاملة المقصودة، والمدة والأمان وأية سجلات ديون متأخرة ذات صلة.

وبالتنسيق مع موديز، قام البنك بتطوير نموذج تصنيف ائتماني داخلي، والذي يستخدم لتصنيف المدينين في قطاع الجملة والذين لديهم قوائم مالية مدققة. ويستخدم نظام التصنيف مجموعة مؤلفة من عوامل موضوعية وحكومية.

وبالنسبة لمقترض الجملة بدون قوائم مالية، يستخدم البنك نموذج بطاقة علامات مطورة داخلياً لخلق التصنيف. وقد تم اعتماد هذا النموذج من قبل لجنة إدارة المخاطر التابعة للمجلس وقد تم شرعنته باستخدام فحص ترتيب الرتب.



وبعدما يعتمد ضابط الائتمان المسئول مقترح الائتمان، يتم تقديمه لموافقة سلطة الاعتماد المناسبة. ولدى البنك المستويات التالية من سلطة اعتماد الائتمان وهي مبنية على كل من حجم القرض المقترح ومستوى المخاطر الملحوظ عليه:

مخاطر منخفضة	مخاطر متوسطة	مخاطر عالية	مخاطر عالية جداً
رئيس الخدمات المصرفية للشركات والرئيس التنفيذي	رئيس الخدمات المصرفية للشركات والرئيس التنفيذي	لجنة الائتمان التنفيذية <sup>(1)</sup>	لجنة الائتمان التنفيذية
لجنة الائتمان التنفيذية	لجنة الائتمان التنفيذية	لجنة الائتمان التنفيذية	لجنة الائتمان التنفيذية / لجنة اعتماد الائتمان <sup>(2)</sup>
لجنة اعتماد الائتمان	لجنة اعتماد الائتمان	لجنة اعتماد الائتمان	مجلس الإدارة

ملحوظات:

(1) لجنة الائتمان التنفيذية: تتألف من أعضاء الإدارة بمن فيهم الرئيس التنفيذي

(2) لجنة اعتماد الائتمان: تتألف من أعضاء من المجلس.

وفي أعمال قروض التجزئة، يتم إدارة دورة الائتمان من خلال إجراءات ائتمان النهاية الأمامية، والتشغيلية والتحصيل الملائمة. وبالنسبة لكل منتج، يتم تحديد برامج تعرف قطاعات العملاء، ومعايير الموافقة، وهيكل الأمان وعوامل أخرى هامة، لضمان اتساق نماذج منح الائتمان وثباتها على نفس المبدأ. ويقوم البنك بتقديم قروض استهلاكية فقط مقابل تحويل الراتب وإلى عملاء يفون بمتطلبات معينة مؤهلة مسبقاً، مثل نسبة مرضية لخدمة الدين، وعمر صاحب الطلب والتغطية التأمينية للقرض.

### مراقبة الائتمان

تخدم جميع تصنيفات ائتمان الجملة كمدخل رئيسي في عمليات مراقبة الائتمان ويتم مراجعتها على الأقل سنوياً. وقد أجرى البنك كذلك تحليل مصفوفة التحول ولاحظ بأن تحركات التصنيف في قاعدة المدينين يقارن عن كثب توجهات الاقتصاد الكبير والتي تم قياسها في الاقتصاد العماني، الأمر الذي يعطي ضماناً مضافاً للإدارة حول دقة نموذج التصنيف الذي تم تبنيه. ويصنف نموذج تصنيف البنك ائتمانات الجملة الخاصة به إلى أربع فئات، كالتالي:

**مخاطر مرضية** - وهذه قروض تؤدي بالكامل وهي عموماً مرضية. وهذه الحسابات حسب تصنيفها من 1 إلى 6؛

**قابل للاستمرار ولكن مراقب** - وهي قروض مؤدية ولكنها مراقبة بصفة منتظمة من ناحية النسب المالية وعوامل أخرى، بما في ذلك بخصوص ائتماناتها أو امتثالها بالشروط المعتمدة. وهي مصنفة برقم 7 ويمكن أن تكون بين 6 و 8 يوماً مستحقة أو تظهر ضعفاً محتملاً، والتي إن تركت دون تصحيح، فيمكن أن تنتج تدهوراً في توقعات السداد بتاريخ لاحق؛

**مستحق سلفاً ولكنه غير مشكوك في تحصيله** - قرض مستحق من مدة حيث أن تاريخ استحقاق السداد بالنسبة للقرض أو أي جزء منه قد حدث والدفعة لم يتم سدادها خلال 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق. ويعامل القرض القابل للدفع عند الطلب كمستحق سلفاً عند تقديم طلب بالسداد ولم يتم الوفاء خلال 90 يوماً؛

**مشكوك في تحصيله** - وهذه قروض التي بشأنها تم وضع مخصص محدد للإخفاض من قيمته.

ويقوم البنك كذلك بإجراء تصنيف محفظة لكل صناعة أو قطاع باستخدام نموذجها لتصنيف المحافظ والمطور داخلياً. وإن عرضة البنك لقطاعات حساسة مثل العقارات التجارية وسوق المال، يتم مراقبتها بصفة منتظمة من قبل الإدارة العليا. علاوة على ذلك، يتم مراقبة عرضة العقارات من قبل لجنة اعتماد الائتمان التابعة للمجلس بصورة ربع سنوية. وبالنسبة لحالات العرضة ضد الأوراق المالية بسوق المال، يتم أداء عمليات تقييم على أساس أسبوعي، أو خلال فترات التذبذب العالي، بصفة يومية. وتظل عرضة البنك للرهون السكنية ضمن الخطوط الإرشادية المتعلقة والتنظيمية.

ويتم تحديث المعرفة بالقطاعات من خلال التفاعلات مع العملاء، والهيئات التنظيمية وخبراء القطاعات. ويعتقد البنك أن مراقبة الائتمان بعد الإنفاق يعد عنصراً هاماً في صيانة جودة قرضه وأن تنوع المحفظة الشامل والمراجعات تسهل كذلك التخفيف والإدارة. ولدى البنك قسم مستقل لمراجعة القروض لتقييم جودة ودرجة قروضه بالجملة.

وباختلاف حالات العرضة الفردية، يتم إدارة مخاطر الائتمان بالتجزئة بشكل كبير على أساس المحفظة، وعبر منتجات مختلفة وقطاعات العملاء. وفي عمليات ائتمان التجزئة التابعة للبنك، يتم اعتماد كل المنتجات والسياسات والتخويلات من قبل المجلس أو من قبل لجنة اعتماد الائتمان. ويقوم البنك بمراجعة معايير ائتمان التجزئة باستمرار بناءً على تحليلات المحفظة.

ويقوم قسم إدارة المخاطر بتزويد الإدارة العليا بمعلومات محدثة من خلال نموذج المخاطر الشهري الشامل، والذي يغطي الائتمان والسوق و المخاطر التشغيلية (العملية) داخل البنك ويلقي الضوء على مستوى وتوجه حالات العرضة الحساسة للبنك.

وتعمل عملية مراجعة القروض على التحقيق في الأحكام القائمة لسياسة الائتمان الخاصة بالبنك ومستندات (وتوثيق) العملية واقتراح إضافات أو تغييرات حسب الضرورة. ومن الأهداف الهامة لعملية مراجعة القروض معرفة إشارات التحذير المبكرة حول التغييرات في جودة الأصول. ومع هذه الإشارات، يمكن بدء تصرف وقائي استباقي مناسب.

### تركز مخاطر الائتمان

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يشتغل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لها خواص اقتصادية مشابهة مما قد تسبب أن تتأثر بصورة متشابهة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك لتطورات قد تؤثر على قطاع أو موقع جغرافي معين.

ويسعى البنك لإدارة عرضته لمخاطر الائتمان من خلال التنوع في أنشطة الإقراض لتجنب التركزات المفرطة وغير المناسبة للمخاطر مع أفراد أو مجموعة من العملاء في مواقع أو أعمال محددة.

## سياسة الضمانة الإضافية

يتبع البنك ممارسة تخفيف المخاطر بالتعرف على التدفقات النقدية لعمل تجاري معين بمثابة الدافع الأساسي لسلفيات الجلمة التي يقدمها. ومن ثم يتم فحص هذه التدفقات النقدية من حيث استدامتها عبر فترة سريان التسهيل الائتماني ويتم وضع آلية مناسبة لإحراز التدفقات النقدية في حساب العميل لدى البنك. ومن أجل تغطية المخاطر غير المتوقعة التي تقلل التدفقات النقدية، يتم نموذجياً أخذ ضمان إضافي ملموس، مثل رهون عقارية أو رهن أسهم أو حصص الشركة. ويطبق البنك خطأً إرشادية حول قبول فئات معينة من الضمانة الإضافية لتخفيف مخاطر الائتمان. وفيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانة الموازية الإضافية للقروض والسلفيات:

- الرهون على العقارات؛
- رهن الأصول بموجب عقود مرابحة
- ملكية الأصول بموجب تمويل الإجارة
- رهن أصول العمل التجاري مثل المقار، والمخزون والحسابات المستحقة القابلة للاستلام؛ و
- تغييرات على الأوراق المالية مثل ضمان الدين والأوراق المالية.

وبينما الضمان العقاري يتم تقييمه مهنيًا وبصفة مستقلة كل ثلاث سنوات (إلا إذا كان القرض مقيماً بصورة فردية على أنه مشكوك في تحصيله)، فإن الأسهم المدرجة تقيم بصفة نصف شهرية.

## مخصصات خسائر القروض

يقدم البنك المركزي قواعد إرشادية لتصنيف عرضة الائتمان في الفئات التالية:

النوع	عدد الأيام بعد الاستحقاق	المخصص
الأساسي (المعياري) <sup>(1)</sup>	حسابات عادية، بما فيها مستحقة لحد ٦٠ يوماً	-
العناية الخاصة <sup>(2)</sup>	مستحق من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً	حسب قرار الإدارة
دون المستوى المطلوب <sup>(3)</sup>	مستحق من ٩٠ إلى ١٨٠ يوماً	٢٥٪
مشكوك فيه <sup>(3)</sup>	مستحق من ١٨٠ إلى ٣٦٥ يوماً	٥٠٪
خسارة <sup>(3)</sup>	مستحق لمدة ٣٦٥ فأكثر	١٠٠٪

ملاحظات:

<sup>(1)</sup> القروض المصنفة من قبل البنك من ١ وحتى ٦ تصنف نموذجياً كذلك بأنها معيارية بموجب المعايير الإرشادية للبنك المركزي.

<sup>(2)</sup> القروض المصنفة من قبل البنك بأنها مستحقة لأقل من ٩٠ يوماً تصنف نموذجياً كذلك بأنها خاص بموجب الخطوط الإرشادية للبنك المركزي.

<sup>(3)</sup> القروض المصنفة من قبل البنك بأنها مستحقة سابقاً ولكنها غير مشكوك في تحصيله أو بأنها مشكوك في تحصيلها تقع نموذجياً ضمن أحد فئات البنك المركزي التالية: دون المستوى المطلوب، أو مشكوك فيها أو خسارة.

إضافةً لما سبق، يمكن تصنيف العرضة بناءً على عوامل كيفية. وقد أدخل البنك فئة إضافية لحالات عرضة الديون المتأخرة (الجانحة) والتي تعمل سابقة للتوافقيت المفروضة بموجب الخطوط الإرشادية للبنك المركزي بالنسبة لحالات عرضة الائتمان. فالفئة الإضافية تجلب الانتباه لحسابات تحمل عناصر ضعف محتملة وتتطلب تصرف وقائي استباقي. والنتيجة أن حساباً ما معرف في هذه الفئة يتم وضعه على «قائمة المراقبة» حتى يمكن رقبته ومراجعته على يد الإدارة ذات الصلة.

ورغم أن البنك المركزي يتيح نطاقاً للمخصصات للحسابات الجانحة في فئات مختلفة، إلا أن البنك يتيح للحد الأقصى في أية عرضة تحت الفئات الجانحة المذكورة أعلاه. ومطلوب من البنك كذلك الحفاظ على مخصص بنسبة ١,٥٪ سنوياً على محفظة مجموع القروض والسلفيات إضافةً إلى أي مخصص معين لأية عرضة.

إضافةً إلى المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي والوارد وصفها أعلاه، فإن لدى البنك سياسته الداخلية الخاصة فيما يتعلق بوضع المخصصات ويتبع طريقة التخصيص بموجب معايير التقرير المالي العالمية IFRS في إعداد قوائمه المالية. وبموجب معايير التقرير المالي العالمية IFRS يقوم البنك بتقييم إن وجد دليل موضوعي بأن قرصاً ما يمكن أن يعاق بناءً على حدوث واقعة خسارة، وفي هذه الحالة، إن كانت لواقعة الخسارة أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حسب الفرض. وقد يشمل الدليل الموضوعي الصعوبة المالية الكبيرة التي قد يعانها المقترض، وإعادة هيكلة قروض المقترض بأسلوب يقلل من تدفقاته النقدية المستقبلية، وهي مؤشرات بأن المقترض قد يصبح مفلساً أو حدوث ظروف اقتصادية تقارن بازدياد حالات التخلف والإخفاق.

وبموجب معايير التقرير المالي العالمية IFRS تقوم الإدارة بتقييم كل القروض والسلفيات الكبيرة فردياً للتحقق من التعثر المحتمل. وفي حالة القروض المتعثرة نتيجة لذلك، يحسب التعثر بإنة الفارق بين القيمة المحمولة للقرض والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بمعدل الفوائد الساري والأصلي للقرض، بعد احتساب صافي قيمة الضمانة الإضافية بخضم التكاليف المقدرة لتحقيق الضمانة.

ويتم تقييم القروض الكبيرة التي لم تقرر بأنها متعثرة فردياً، وجميع القروض الأخرى مجتمعة، للتحقق من إمكانية التعثر، وذلك بوضع القروض ذات خواص مخاطر متشابهة في مجموعة معاً واعتبار العوامل مثل جودة الائتمان وحجم المحفظة والتركزات والعوامل الاقتصادية. ومن أجل تقرير مبلغ المخصص الجماعي، يتم إجراء فرضيات لتعريف الأسلوب الذي يتم به وضع نموذج للخسائر المتأصلة وتقرير المدخلات الضرورية، بناءً على الخبرة التاريخية والظروف الاقتصادية الحالية.

ويتم رصد مخصصات بناءً على إرشادات البنك المركزي والمادة ٣٩ من معايير المحاسبة العالمية IAS ٣٩، أيهما أعلى. ويتطلب البنك المركزي من جميع البنوك العمانية مناقشة مخصصاتها الكبيرة الفردية مع البنك المركزي قبل إجراء القرار النهائي حول تصنيف القرض والأحكام المناسبة التي ينبغي اتخاذها.

إن الكشف المبكر للحسابات والذي يبرهن احتمال أن يصبح قرضاً غير منتج (ويعرف بأنه قرض بالنسبة له أصبح سداد المبلغ الأساسي أو الفوائد مستحقة من مدة تزيد على ٩٠ يوماً) يعتبر مركزياً لعملية الإدارة التصحيحية للبنك. وتقرر إدارة المخاطر تضمين حساب في قائمة المراقبة بناءً على معايير إشارات تحذيرية مبكرة ومعرفتها سلفاً. وتتضمن العوامل المعتبرة، على سبيل المثال، الظروف التي يكون فيها حساب ما مديناً ومعسراً وكان غير نشط لمدة ثلاثة أشهر، أو حيث يكون على قرض ما ثلاثة أقساط أو أكثر مستحقة وغير مسددة أو أية عوامل كيفية أخرى.

ويهدف البنك إلى ضمان أن يتم إدراك أية إشارة للتدهور في جودة أصل من الأصول فوراً وأن يتم بدء إعادة تأهيل الحساب. وبالنسبة لحساب الشركات والمؤسسات، فإن على مدير العلاقات المسئولية المباشرة لمعرفة حالة كل عميل من العملاء ضمن محافظته، ولذلك فإن مسئولية مدير العلاقات المعني للتعرف على أية إشارة للتدهور وبدء التصرف التصحيحي وإعادة التأهيل. وإن مدير العلاقات هو الشخص الأساسي تقع عليه مهمة التعرف على مشاكل الحسابات. وإضافةً لذلك، تقوم إدارة المخاطر بتعميم وتدوير مختلف التقارير التي تغطي مواقف فائضة يومية، أو الخمول أو جنوح وتأخر سداد أقساط القروض، إلى كل أقسام أعمال البنك المختلفة وبهدف يتم فحصها حسبما هو ملائم بصورة يومية أو أسبوعية أو شهرية من قبل مديري العلاقات المعنيين بالبنك.

## شطب الديون

بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة أو حيثما يقرر البنك أنه لا توجد وسائل أخرى للاسترداد، يتم إحالة جميع الحسابات إلى الدائرة القانونية حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات القانونية من أجل استرداد الأموال من خلال التقاضي. وفي حالة الحسابات الشخصية، فإن جهود التحصيل مبنية على معايير وإجراءات تحصيل صارمة ومعرفة بوضوح حتى يتم إحالة الحساب إلى الدائرة القانونية لاتخاذ ما يلزم.

ويقوم البنك بشطب القرض أو رصيد ورقة مالية لدين الاستثمار، وأية حسوم مرتبطة لخسائر الإعاقعة، حالما قرر أن القرض أو الورقة المالية غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة البنك المركزي. ويتم اتخاذ هذا القرار بعد اعتبار المعلومات مثل حصول تغيرات كبيرة في وضع المدين المالي بحيث أن المدين لم يعد بإمكانه سداد الالتزام، أو أن العوائد من الضمانة ليست كافية لسداد العرضة الكاملة. وبالنسبة للقروض المعيارية برصيد أصغر، تبنى قرارات الشطب عموماً على وضع المستحق العالق من فترة لمنتج معين.

## حالات عرضة مخاطر الائتمان الأخرى

بالإضافة إلى مخاطر ائتمان العميل الناشئة عن الائتمان المقدم له، فإن للبنك أيضاً عرضة مخاطر الائتمان بالنسبة لأوراقه الاستثمارية وحالات وضع أمواله في السوق.

علوّة على ذلك، فغن للبنك مخاطر التسوية فيما يتعلق بتداولات الصرف الأجنبي والتي يقوم بإدارتها من خلال تنفيذ اتفاقية تصفية ثنائية.

## مخاطر السيولة

### مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بالتزاماته فيما يرتبط بالتزاماته المالية التي يتم تسويتها بتقديم النقد أو أصل آخر من الأصول المالية. وإن مباشرة البنك بإدارة السيولة هي لضمان، وبقدر الإمكان، أنه سيكون لديه دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، تحت ظروف عادية أو مجهددة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعته. وإن لدى البنك خطة سيولة طارئة معتمدة لتسهيل إدارة السيولة.

ويتم إدارة مخاطر السيولة من قبل البنك من خلال المراقبة عن كثب لثغرة السيولة مقابل الحدود المثبتة ومن خلال تخطيط وسياسة السيولة الطارئة.

وتكون لجنة الأصول والالتزامات مسؤولة إدارة مخاطر السيولة مع تولي إدارة مخاطر الائتمان اليومية من قبل الخزينة بناءً على المعلومات المزودة من قبل وحدات الأعمال الأخرى بخصوص شكل السيولة لأصولها والتزاماتها المالية وتفصيل تدفقات النقد المتوقعة الأخرى والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحتفظ الخزينة بمحفظة لأصول السيولة قصيرة الأمد، والمؤلفة بشكل رئيسي من أوراق مالية استثمارية ذات سيولة قصيرة الأمد، والقروض والسلفيات للبنوك والمرافق الأخرى ضمن البنوك، لضمان الحفاظ على سيولة كافية داخل البنك بالكامل. وإن الخزينة مسؤولة كذلك عن خطط التمويل الطارئة. وفي هذه العملية، يتم اتخاذ العناية اللازمة لضمان امتثال البنك بجميع تنظيمات البنك المركزي المرعية.

وتخضع كل سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة الأصول والالتزامات. وتتمثل أهداف لجنة الأصول والالتزامات بما يلي:

- الحفاظ على خطة متسقة للأرباح-إلى-النمو وصافي القيمة للأصول ضمن مستويات مقبولة وقابلة للتحكم والسيطرة والضبط؛
- التزويد للنمو سليم، مربع ومتوازن دون التضحية بجودة الخدمة؛ و
- إدارة والحفاظ على السياسات والإجراءات المتسقة مع أهداف البنك قصيرة وطويلة الأمد.
- يركز البنك كذلك على تطوير وتنمية مصادر تمويل أخفض تكلفة ولكنها أكثر استقراراً، مثل ودائع التجزئة.
- وحسب المطلوب بالتنظيم المعمول به، يقوم البنك بمراقبة نسبتي سيولة؛
- فيتم مراقبة نسبة الإقراض، وهي نسبة مجموع القروض والسلفيات إلى ودائع العملاء ورأس المال، بصفة يومية. داخلياً، نسبة الإقراض موضوعة في مستوى أكثر محافظة مما هو مطلوب بالتنظيم.
- كما يتم مراقبة نسبة السيولة، وهي نسبة صافي الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، بصفة شهرية. ولهذا الغرض، تعتبر صافي الأصول السائلة بأنها تشمل النقد وما يعادل النقد والأوراق الدين المالية بدرجة الاستثمار والتي لها سوق نشطة وسيولة.

ويعد البنك كذلك تقرير ثغرة السيولة لمراقبة وضع البنك قصير الأمد من ناحية السيولة على الأصول والالتزامات بعملة الريال في فترة زمنية تمتد شهراً واحداً. ويتم تعديل الثغرة لوفرة السندات من أجل إعادة التمويل وكذلك لخطوط الائتمان الملزمة وغير المستخدمة، إن وجدت. وترفع هذه القائمة حول السيولة قصيرة الأمد إلى لجنة الأصول والالتزامات بصفة شهرية.

## مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر للخسارة نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الأسهم وأسعار السلع. وتنشأ عُرضة البنك لمخاطر السوق من تداوله وحالات عدم الملاءمة بين الأصول والالتزامات، ودوره كوسيط مالي في المعاملات المرتبطة بالعملاء. والغرض من إدارة مخاطر السوق هو تخفيف أثر الخسائر على مكاسب البنك ورأسمال الأسهم بسبب مخاطر السوق.

وإن الصلاحية الشاملة بالنسبة لمخاطر السوق منوطة بلجنة الأصول والالتزامات. وإن وظيفة إدارة المخاطر بالبنك مسؤولة عن تطوير سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (مع مراعاة اعتمادها من قبل لجنة الأصول والالتزامات ولجنة المجلس لإدارة المخاطر). ويتم مراجعة سياسة مخاطر السوق للبنك بصفة دورية لتحديثها مع تطورات السوق. وتجتمع لجنة الأصول والالتزامات بصفة شهرية لمناقشة حالات عدم الملاءمة ومخاطر السيولة التي يتعرض لها من أجل تخفيف هذه المخاطر. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات كذلك بمناقشة واستكمال خطط عمل لإدارة مخاطر أسعار الفوائد. وإرشاد لجنة الأصول والالتزامات، تقوم خزينة البنك بإدارة مخاطر السيولة، وأسعار الفوائد ومخاطر الصرف الأجنبي، بالتمسك بالخطوط الإرشادية لسياسة الخزينة وحدود مخاطر السوق الموضوعة في سياسة مخاطر السوق.

وللبنك هيكل معرف بوضوح لإدارة مخاطر السوق بالفصل الواضح للواجبات بين المكتب الأمامي (مكتب الإستقبال) والمكتب الخلفي (المكتب الإداري) والمكتب الأوسط (المكتب لإدارة المخاطر). فيقوم المكتب الأوسط بتتبع ومراقبة مخاطر السوق ورفع التقارير بوضعها بصفة يومية وشهرية. ويقوم كذلك بمراجعة حدود المخاطر من خلال لجنة الأصول والالتزامات ومراقبة حالات العرضة الفعلية مقابل الحدود. ويقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال الحدود الإدارية للأصول والالتزامات، وتحليل الثغرة ودراسة أثر صدمة أسعار الفوائد من خلال استخدام فحص الإجهاد. ويقوم بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي من خلال تطبيق إطار حدود وأدوات للتقرير مثل تقارير موقف العملة، وتحليل مخاطر مواقف العملة، وتقرير الخروقات. علاوة على ذلك، تنظر سياسة استثمار البنك في الأمور المرتبطة بالاستثمارات في مختلف منتجات التداول.

ويقوم البنك بعزل عرضته لمخاطر السوق بين محافظ التداول ومحافظ عدم التداول. وتشمل محافظ التداول جميع المواقف الناشئة من صنع السوق وأخذ موقف تملكي، مع الأصول والالتزامات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

## مخاطر نسبة الفوائد

المخاطر في نسبة الفوائد هي مخاطر التغيير في نسبة الفوائد التي قد تؤثر في الربحية المستقبلية للبنك أو القيم العادلة لسندات المالية. فالبنك عُرضة لمخاطر نسبة الفوائد نتيجة لعدم الملاءمة لنسبة الفوائد وفترة إعادة تسعير معدل الأصول والالتزامات الحساسة.

ويعرف نسبة الفائدة الساري (العوائد السارية) لسند مالي نقدي هو النسبة المستخدم في حساب القيمة الحالية والذي ينتج في المبلغ الحامل للسند. فالنسبة هي نسبة تاريخية بالنسبة لسند ذي النسبة الثابت والمحمول بتكلفة مستهلكة للدين وسعر حالي للسند بسعر عائم أو سند حامل بالقيمة العادلة.

وتتمثل مخاطر نسبة الفوائد الأساسية والتي تتعرض لها محافظ غير التداول التابعة للبنك هي مخاطر الخسارة من التذبذب في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للسند المالي بسبب تغير في أسعار فوائده السوق. وتدار هذه المخاطر بصفة أساسية من خلال مراقبة فجوات نسبة الفوائد، والتي تتولاها وظيفة إدارة المخاطر التي تشرف عليها لجنة الأصول والالتزامات.

ويقوم البنك كذلك بتقييم مخاطر نسبة الفوائد بتقييم أثر نسبة الفوائد (من كل من منظور المكاسب والقيمة الاقتصادية) في صدمات أسعار الفوائد ذات 5 نقطة أساس، و 10 نقطة أساس و 20 نقطة أساس واتخاذ التدابير لخفض أثر هذه الصدمات.

## مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب قيمة السند المالي بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد وضع المجلس حدوداً على الموقف المفتوح الشامل للبنك من العملة الأجنبية وعلى الموقف المفتوح لكل عملة أجنبية. وتشمل حدود الموقف المفتوح المواقف المفتوحة عبر الليل وخلال اليوم. ويتم مراقبة المواقف المفتوحة بصفة يومية واستخدام إستراتيجيات الوقاية لضمان الحفاظ على المواقف ضمن الحدود المقررة.

## مخاطر قيمة الاستثمارات

تتمثل مخاطر قيمة الاستثمارات في مخاطر انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات البنك في محفظة الأوراق المالية نتيجة نقص القيمة السوقية للاستثمارات المعينة. وتقع مسؤولية إدارة مخاطر قيمة الاستثمارات على لجنة إدارة الاستثمار ولجنة المجلس التنفيذية. وتخضع استثمارات البنك لسياسة استثمار معتمدة من المجلس. ويتم مراقبة تصنيف وسعر السندات بصفة منتظمة ويتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض العرضة إن لزم الأمر. ويتم إعادة تقييم المحفظة بسعر السوق لضمان أن تظل الخسائر غير المحققة، إن وجدت، بسبب انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات، ضمن الحدود المقبولة.

## مخاطر التشغيل (العمليات)

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الملائمة أو المخففة، أو الناس أو الأنظمة أو من أحداث خارجية. وتنشأ مخاطر التشغيل نظراً لأسباب مختلفة مرتبطة بعمليات البنك، أو موظفيه، أو التكنولوجيا أو البنية الأساسية ومن أحداث خارجية وتشمل أمور غير مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

وتماشياً مع الخطوط الإرشادية لإدارة المخاطر الصادرة من البنك المركزي، فقد وضع البنك إطار إدارة المخاطر العملية بناء على سياسة مخاطر التشغيل المعتمدة من قبل المجلس وبرقابة لجنة مخاطر التشغيل. ويغطي ذلك بشكل واسع جميع جوانب مخاطر التشغيل والسياسات الداعمة لها، مثل سياسة مخاطر وضبط التقييم الذاتي، وسياسة إدارة بيانات الخسارة. والسياسات معمول بها عبر البنك وتهدف إلى ضمان توجيهات واضحة، ومسئولية وحساب إدارة مخاطر تشغيل البنك. وقد قام البنك كذلك بتقييم مخاطر وضوابط مجالات الأعمال الهامة المعينة من خلال نموذج ضبط المخاطر والتقييم الذاتي.

ويتألف إطار إدارة مخاطر التشغيل من سياسة مخاطر التشغيل، وطرائق التعرف وتحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، ومراقبة المخاطر، والضوابط لتخفيف المخاطر. إضافة لذلك، فقد تعرف البنك على ٢٥ مؤشر رئيسي لمخاطر التشغيل. وقد وضع البنك مستويات معيار البدء لهذه المؤشرات ويتم مراقبتها دورياً.

وقد أسندت المسؤولية الولية لتطوير وتطبيق الضوابط لمواجهة مخاطر التشغيل إلى الإدارة العليا ضمن كل وحدة عمل. وهذه المسؤولية مدعومة بتطوير معايير البنك الكلية في النواحي التالية لإدارة مخاطر التشغيل والعمليات:

- خطوط التقرير الواضحة؛
- الانتداب المناسب للصلاحيات؛
- عزل وفصل المهام بصورة ملائمة وتخويل المعاملات عن طريق نظام صانع ففاحص و مصفوفة تفويض؛
- تسوية الملكية ومراقبة الحسابات؛
- توثيق الضوابط والعمليات والإجراءات؛
- الامتثال بالمتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى؛
- التقييم الدوري لمخاطر التشغيل التي يتم مواجهتها وتقييم كفاية الضوابط والإجراءات المستخدمة لمواجهة المخاطر المحددة؛
- تقرير خسائر العمليات والأحداث التي تعمل على حث خسائر التشغيل والإجراء التصحيحي؛
- تطوير خطط طوارئ؛
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير الأعمال؛ و
- تخفيف المخاطر عن طريق التأمين، حيثما يكون مرغوباً به.

## المشتقات

يتعامل البنك مع نواتج السندات المالية بصفة رئيسية لإدارة مخاطره المالية الخاصة، ونيابةً عن عملائه. وفي الحالة الأخيرة، يقوم البنك بتغطية عرضته التي يتبوؤها على أسس تراجعية مع الأطراف المقابلة في السوق لتجنب أخذ أية مخاطر سوقية.

ويستخدم البنك اتفاقيات أساسية للعمليات للوقاية من حالات عدم الملاءمة بين القروض والودائع المتعامل بها بعمولات مختلفة.

## الامتثال

يعتمد الامتثال بالمتطلبات التنظيمية على إطار وثقافة مصممة لإدارة المخاطر التنظيمية والمرتبطة بالسمعة، بينما يظل على اطلاع ومعرفة بالتطورات المحلية والإقليمية والعالمية وأفضل ممارسات القطاع.

إن قيم المحاسبة والعدالة والمسئولية والشفافية هي جزء لا يتجزأ و حجر الزاوية في فلسفة البنك. ويسعى البنك للالتزام بأعلى معايير المصادقية عند قيامه بالأعمال، ويكافح في جميع الأوقات من أجل مراعاة روح ونص القانون. ومن أجل ضمان ذلك، يسند لوظيفة الامتثال مهمة ضمان إطاعة الخطوط الإرشادية التنظيمية الجارية والقوانين المرعية بسلطنة عمان.

وتضمن وظيفة الامتثال امتثال البنك في حينه بالقواعد والتنظيمات والتعاميم والتوجيهات الصادرة عن الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال. علاوة على ذلك، قام البنك بتطبيق برنامج «فاتكا» للامتثال.

وتنشر وظيفة الامتثال تنبيهات منتظمة بهدف زيادة الوعي في المسائل والتوجهات الناشئة في عالم الامتثال. كما تقدم التدريب حول مكافحة غسل الأموال ومتطلبات معرفة العميل والإجراءات لكل الموظفين عبر البنك.

ويستخدم البنك أنظمة ذات صلة وبرامج كمبيوتر لضمان الوفاء بجميع التزاماته فيما يتعلق بأنظمة الإقرار التي يخضع لها. ويتطلب ذلك الحرص تجاه العميل ومستوى المعاملة. إضافة لذلك، يستخدم البنك تنبيه آلي ينتج برنامج كمبيوتر لمراقبة جميع معاملاته ورفع التقارير عن أية معاملة مشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية في عُمان عند حدوثها.

## التدقيق الداخلي

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم ضوابط البنك الداخلية، وإدارة المخاطر وأنظمة وإجراءات الحوكمة. ومن خلال استخدام تقنيات التقييم المبنية على المخاطر، تتمكن وظيفة التدقيق الداخلي من تكوين وجهة نظر مستقلة ومطلعة حول المخاطر التي يواجهها البنك. ويرفع التدقيق الداخلي نتائجه وتوصياته إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس وإلى المجلس.

ويستخدم التدقيق الداخلي برنامج كمبيوتر آلي لإدارة التدقيق لتغطية كامل عملية التدقيق ويستخدم كذلك أداة البحث عن البيانات في التدقيق وعملية منع الخداع والغش. وقد أنشأ البنك وحدة متخصصة للكشف عن الخداع والغش ضمن التدقيق الداخلي لإجراء بتدقيقات استباقية نشطة لكشف الخداع والغش وردعه والكشف عنه. إضافة لذلك، يتم فحص الجوانب والأنشطة المحددة بشكل متواصل على أساس شهري لتقديم إشعار مسبق للإدارة حول الحالات الشاذة والأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع الخداع والغش والحل المبكر.

## الفصل الثاني عشر: البيانات المالية

تم اقتباس المعلومات التالية من القوائم المالية المدققة. وللإطلاع على القوائم المالية الكاملة يرجى زيارة موقع سوق مسقط للأوراق المالية [www.msm.gov.om](http://www.msm.gov.om) أو موقع البنك [www.banksohar.net](http://www.banksohar.net)

### قائمة الوضع المالي

(مليون ر.ع.)

كما بتاريخ ٣١ ديسمبر		كما بتاريخ ٣٠ يونيو		
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧	
<b>الأصول</b>				
٢١٩	١٢٢	١٢٠	١١٩	النقد والائتمانية لدى البنك المركزي
١٥٤	١٢٨	٩٩	١٠٥	مستحق من البنوك وجهات أخرى لوضع النقد بسوق المال
١,٤٢٣	١,٦٤٧	١,٩١٣	١,٩٩٨	القروض والسلفيات والتمويل (صافي)
٢٤١	٢٧٧	٣٥١	٤٠٣	الأوراق المالية الاستثمارية
١٣	١٤	١٦	١٧	الممتلكات والمعدات والتركيبات
٣	٣	٣	٣	الإستثمارات
٢٤	١٦	١٨	٢٩	أصول أخرى
<b>٢,٠٧٥</b>	<b>٢,٢٠٧</b>	<b>٢,٥٢٠</b>	<b>٢,٦٧٤</b>	<b>مجموع الأصول</b>
<b>الالتزامات</b>				
٢٤٤	٣٨٢	٢٧٥	٥٩٥	مستحق للبنوك واقتراضات أخرى من سوق المال
١,٥٥٢	١,٤٦٤	١,٥٣٢	١,٦٦٠	ودائع العملاء
٢٩	٣٢	٢٩	٣٢	التزامات أخرى
٥١	٥١	٨٧	٨٧	قروض ثانوية
٧	٧	٥	٢	سندات مالية قابلة للتحويل إلزامياً
-	١٨	١٨	١٩	شهادات إيداع
<b>١,٨٨٣</b>	<b>١,٩٥٤</b>	<b>٢,٢٤٦</b>	<b>٢,٣٩٥</b>	<b>مجموع الالتزامات</b>
<b>حقوق المساهمين</b>				
١١٤	١٤٤	١٦٠	١٧٨	رأسمال الأسهم
-	١٧	١٧	١٨	علاوة الأسهم
١٤	١٧	١٩	١٩	الاحتياطي القانوني
١	١	١	١	الاحتياطي العام
(٥)	(٧)	(١)	(١)	احتياطي القيمة العادلة
٢٤	٤٠	٥٠	٥٠	احتياطي القروض الثانوية
٤٤	٤١	٢٧	١٥	الأرباح المحتفظة
<b>١٩٢</b>	<b>٢٥٣</b>	<b>٢٧٤</b>	<b>٢٧٩</b>	<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
<b>٢,٠٧٥</b>	<b>٢,٢٠٧</b>	<b>٢,٥٢٠</b>	<b>٢,٦٧٤</b>	<b>مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين</b>

\*غير مدققة

## قائمة الدخل الشامل

(مليون ر.ع.)

٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	النصف الأول *٢٠١٧	
٧٣	٧٥	٩١	٥٢	دخل الفوائد
(٢٦)	(٢٥)	(٤٦)	(٣٠)	مصارييف الفوائد
<b>٤٨</b>	<b>٥٠</b>	<b>٤٥</b>	<b>٢٢</b>	<b>صافي دخل الفوائد</b>
٢	٢	٣	٢	صافي الدخل من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار
٢١	١٩	٢٢	١٢	دخل عمليات أخرى
-	١	(٤)	.	الخسائر/ الأرباح من الأوراق المالية الاستثمارية المتوفرة للبيع
<b>٧٠</b>	<b>٧١</b>	<b>٦٧</b>	<b>٣٦</b>	<b>مجموع دخل العمليات</b>
-	-	-	-	مصارييف التشغيل
(١٩)	(٢٠)	(٢٠)	(١٠)	تكاليف الموظفين
(١٠)	(١١)	(١١)	(٦)	المصارييف الأخرى للعمليات
(٢)	(٢)	(٢)	(١)	الإهلاك
<b>(٣١)</b>	<b>(٣٣)</b>	<b>(٣٣)</b>	<b>(١٧)</b>	<b>مجموع مصارييف التشغيل</b>
٣٩	٣٨	٣٤	١٨	أرباح العمليات
-	(٣)	(٣)	(١)	الإعاقعة على الأوراق المالية الاستثمارية
(٢)	(٢)	(٣)	(١)	علاوة إعاقعة على أساس المحافظ
(٤)	(١)	(٦)	(٣)	علاوة إعاقعة على أساس معين
<b>٣٣</b>	<b>٣٢</b>	<b>٢٢</b>	<b>١٤</b>	<b>صافي الأرباح قبل الضرائب</b>
(٣)	(٤)	(٣)	(٢)	مصروف ضريبة الدخل
<b>٣٠</b>	<b>٢٨</b>	<b>١٩</b>	<b>١٢</b>	<b>صافي الأرباح للفترة</b>
(٥)	(٢)	٦	-	صافي التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتوفرة للبيع مع خصم ضريبة الدخل (قابل لإعادة التصنيف على أرباح أو خسائر)
(٥)	(٢)	٦	-	دخل شامل آخر للسنة ناقص ضريبة الدخل
<b>٢٥</b>	<b>٢٦</b>	<b>٢٦</b>	<b>١٢</b>	<b>مجموع الدخل الشامل للفترة</b>

\*غير مدققة

## قائمة التدفق النقدي

(مليون ر.ع.)

٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	النصف الأول *٢٠١٧	
٢٠٤	(١٣٥)	(١٨٥)	٢٨٩	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة التشغيل
(٦)	(٧٤)	١٦	٥	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة الاستثمار
(٤)	٣٢	٢٣	(١١)	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة التمويل
٢٥١	٤٤٤	٢٦٦	١٢٠	النقد وما يعادله في بداية الفترة
٤٤٤	٢٦٦	١٢٠	٤٠٣	النقد وما يعادله في نهاية الفترة

\*غير مدققة

## النسب المختارة

كما بتاريخ ٣١ ديسمبر			
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
٠,٠٢٥	٠,٠٢٠	٠,٠١٢	الأرباح للسهم (ر.ع.)
٠,١٦٨	٠,١٧٦	٠,١٧١	القيمة الدفترية للسهم (ر.ع.)
٪١٣,٠٥	٪١٣,٣٩	٪١٣,٩٦	كفاية رأس المال
٪١,٥١	٪١,٣٠	٪٠,٨١	العوائد على متوسط الأصول
٪١٦,٤٥	٪١٢,٤٦	٪٧,٢٥	العوائد على متوسط حقوق المساهمين
٪٣٢,٦٦	٪٣٤,٣٠	٪٢٨,٥٦	التكلفة على مجموع الدخل
٪٣,٣٤	٪٣,٢٥	٪٢,٥٣	صافي هامش الفوائد
٪٣١,١٥	٪٢٨,٨٣	٪١٦,٥١	صافي هامش الأرباح
٪١,٥٤	٪١,٢٦	٪١,٦١	متوسط صافي الأرباح على صافي القروض والسلفيات
٪١٤٥	٪١٧٣	٪١٣٣	تغطية متوسط صافي الأرباح
٪٩١,٧٢	٪١١٢,٤٨	٪١٢٤,٩١	القروض إلى الودائع

## الفصل الثالث عشر: معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين ومن ينتسب إليهم، وأعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين، وكيانات الأعمال التي لديها القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير كبير في القرارات المالية والتشغيلية.

وتكون أسعار وبنود هذه المعاملات، والتي يتم الدخول إليها في السياق العادي للأعمال بموجب بنود وشروط بالاتفاق المتبادل.

وقد كان للبنك المعاملات التالية ذات الأثر مع الأطراف ذات العلاقة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٣١,٠١٠	١٥,٤٧١	الفروض والسلفيات (الرصيد في نهاية السنة)
١٦٤,٢٥٥	١١٨,٨٥٢	الفروض الموزعة خلال الفترة
(١٥٨,٣٩٤)	(١٢٢,٣٧٨)	الفروض المسددة خلال الفترة
١١,٦٨٦	١٨,٨٣٦	الودائع (الرصيد في نهاية الفترة)
٧,٧٩٣	٢١,١٣٣	الودائع المستلمة خلال الفترة
(١٠,٧٢٨)	(١٣,٨٧٥)	الودائع المدفوعة خلال الفترة
٨٧٥	٨٠٢	دخل الفوائد (خلال السنة)
٣٩	٣٣٩	تكلفة الفوائد (خلال السنة)
		<b>مكافآت الإدارة العليا</b>
٤,٢٧٩	٣,٣٥٤	الرواتب والمزايا الأخرى قصيرة الأمد
٢١٣	٢٠٢	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورسوم الحضور
٤٩	٥٢	مكافآت أعضاء مجلس الإشراف التشريعي

## الفصل الرابع عشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

يعتقد البنك أن العوامل التالية تؤثر على قدرته في الوفاء بالتزاماته بالنسبة لسندات رأس المال. ومعظم هذه العوامل بمثابة حالات طارئة والتي قد تحدث وقد لا تحدث، وإن البنك ليس في وضع للتعبير عن وجهة نظر حول احتمال حدوث أي من هذه الحالات الطارئة. وإن الترتيب الوارد بعرض المخاطر أدناه لا يعكس بالضرورة احتمال حدوثها أو حجم أثرها المحتمل على البنك. هذا، وإن العوامل التي هي جوهرية ومادية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة بسندات رأس المال وارد سردها ووصفها كذلك أدناه.

ويعتقد البنك أن العوامل الوارد وصفها أدناه تمثل المخاطر الأساسية المتأصلة في الاستثمار في سندات رأس المال، ولكن عدم قدرة البنك على دفع الفوائد أو المبلغ الأساسي أو مبالغ أخرى على أية سندات رأسمال أو فيما يرتبط بها يمكن أن يحدث لأسباب أخرى قد لا تعتبر مخاطر ذات أثر كبير من قبل البنك بناءً على معلومات متوفرة حالياً إليه أو مما لا يمكنه حالياً توقعه. وينبغي على المستثمرين المحتملين كذلك قراءة المعلومات المفصلة الواردة في أماكن أخرى من هذه النشرة والتوصل إلى وجهات نظرهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار.

إن حدوث أي من المخاطر الوارد وصفها أدناه، أو أية مخاطر أخرى غير معروفة حالياً للبنك، قد يكون له أثر سلبي مادي على الوضع المالي للبنك، ونتائج العمليات، والسيولة والتوقعات المستقبلية ويمكنها التأثير على قدرته على سداد المدفوعات المستحقة بموجب سندات رأس المال و/أو سعر السوق الخاص بسندات رأس المال. يجدر الإشارة أيضاً بأن البنك يعتزم اتخاذ خطوات و/أو تدابير ضرورية من أجل التخفيف من المخاطر المذكورة أدناه بخلاف تلك التي قد تكون ناجمة عن عوامل خارج عن سيطرة البنك، بما في ذلك، العوامل السياسية والاقتصادية.

وينبغي على المستثمرين المتوقعين كذلك استشارة مستشاريهم الماليين والقانونيين الخاصين حول المخاطر المرتبطة بالاستثمار في سندات رأس المال وملاءمة الاستثمار فيها على ضوء ظروفهم الخاصة، ودون الاعتماد على البنك. وينصح المستثمرين المتوقعين إجراء تحقيقاتهم الخاصة، وإن البنك يعتبرهم قد قاموا بذلك، فيما يتعلق بهذه العوامل قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار.

### ١ العوامل التي قد تؤثر على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته بموجب سندات رأس المال

#### ١-١ إن أعمال البنك، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته تتأثر وستواصل بالتأثر بالظروف الاقتصادية، وأي تدهور في الظروف الاقتصادية في عُمان من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على البنك.

وتتركز أعمال البنك على السلطنة ونتائج عملياته تتأثر بالظروف الاقتصادية في عُمان، والتي يمكن أن تتأثر بالظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م كانت كل عرضة مخاطر ائتمان البنك تجاه أطراف مقابلة واقعة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي في عُمان.

وإن اقتصاديات عُمان ومعظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط تعتمد على النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما، وكذلك الأسعار وكميات الإنتاج الخاصة بهذه السلع. فعلى سبيل المثال، إيرادات النفط والغاز تشكل دخلاً رئيسياً من النائد المحلي للسلطنة. ولكن أصبحت أسعار النفط والغاز متذبذبة في السنوات الأخيرة. وكانت متوسط سعر النفط الخام السنوي للسلة المرجعية لأوبك يتجاوز ١٠٠ دولار أمريكي في كل من ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ولكن في سنة ٢٠١٤، كان السعر المتوسط السنوي ٩٦,٢٩ دولار أمريكي مع انخفاض الأسعار بحددة في النصف الثاني من تلك السنة. بلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي إي للنفط الخام من يناير الي ديسمبر ٢٠١٦ ٤٢,٩٧ دولار أمريكي وبلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي إي للنفط الخام في يوليو ٢٠١٧ ٤٧,٦٢ دولار



أمريكي. وقد أبانت تحركات سعر السلة المرجعية لأوبك أنها لوحدتها توضح التذبذب التاريخي في أسعار النفط الخام العالمية ولا يقصد الاستدلال بأن دخل البنك من إنتاج النفط الخام مرتبط بشكل مباشر بسعر السلة المرجعية لأوبك. وفي حال استمرار أسعار النفط الخام المنخفضة لمدة طويلة، فمن المحتمل أن يكون لذلك أثر سلبي كبير على الاقتصاد العماني ودخلها ووضعها المالي. ويحتمل أن تؤثر هذه الآثار تأثيراً سلبياً مادياً على البنك بما يلي:

- تخفيض الطلب من عملائه للتمويل وبالتأثير السلبي على جودة التمويل القائم للبنك، وبذلك تزيد احتمالية خسائر إعاقته وبذلك تخفض الربحية؛ و/أو
- التسبب في سحب بعض كبار المودعين المعيّنين لودائعهم (بالكلية أو جزئياً) لتلبية احتياجات سيولتهم الخاصة، ما ينتج عنه أن يضطر البنك إلى البحث عن مصادر بديلة وأكثر غلاءً للتمويل. وأنظر أيضاً «قروض عملاء البنك، السلفيات والتمويل وقاعدة ودائعه متركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي في عُمان» أدناه و«البنك خاضع للمخاطر بأن السيولة يمكن ألا تكون دوماً متوفرة بسهولة أو أن تكون متوفرة فقط بتكلفة كبيرة» أدناه.

إضافة لذلك، وبما أن أسعار النفط المنخفضة لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي، فقد يؤثر ذلك على وضع البنك المالي بشكل غير مباشر عن طريق تأثيره على قطاعات النفط والغاز، والأعمال البنكية والتجارة والإنشاءات والعقارات والسياحة على وجه الخصوص. هذا، وأي تخفيض في دخل السلطنة سيكون من شأنه تخفيض احتمال و/أو مدى توفر الدعم المالي الحكومي للبنوك العمانية، بما فيها البنك، في حال الحادة لمثل هذا الدعم مستقبلاً.

### العامل المخفف: التحسّن النسبي في أسعار النفط ، الإصلاحات المالية التي يتم القيام بها والأداء المالي المرضي للبنك.

## ٢-١ البنك عرضة لمخاطر الائتمان ولديه تركيز عملاء كبير لمخاطر الائتمان

إن المخاطر الناشئة عن التغييرات المناوئة في جودة الائتمان وقابلية استرداد القروض والأوراق المالية والمبالغ المستحقة من الأطراف المقابلة متأصلة في نطاق واسع من أعمال البنك، وبصفة أساسية في أنشطته للإفراض والاستثمار. وعلى وجه الخصوص، فإن البنك عرضة للمخاطر بان المقترضين يمكن ألا يسددوا قروضهم وفقاً لبنود تعاقدهم وأن الضمانة المؤمنة لسداد هذه القروض قد تكون غير كافية. ويقوم البنك بشكل متواصل بمراجعة وتحليل محفظة قروضه ومخاطر الائتمان، ويقوم البنك بتقدير خسائره المحتملة على القروض بناء على - من بين أشياء أخرى - تحليله معدلات الجنوح التاريخية والحالية وإدارة القروض وتقييم الأصول المرتبطة بها، علاوة على العديد من الافتراضات الإدارية الأخرى. ولكن، هذه التحليلات الداخلية والافتراضات قد تنشئ توقعات غير دقيقة لآداء الائتمان، وخصوصاً في مناخ اقتصادي متذبذب.

ويمكن أن تنشأ خسائر الائتمان كذلك من تدهور في جودة الائتمان الخاص بمقرضين معينين، أو مصدرين وأطراف أخرى مقابلة للبنك، أو من تدهور عام في الأحوال الاقتصادية المحلية أو الدولية، أو من مخاطر نظامية ضمن الأنظمة المالية، والتي من شأن أي منها أو كلها أن تؤثر على قابلية استرداد وقيمة أصول البنك وتتطلب زيادة في مخصصات البنك لإعاقه القروض والأوراق المالية والتعرضات الائتمانية الأخرى.

وتزداد مخاطر ائتمان البنك بزيادة تركيزات المخاطر. ولدى البنك تركيزات كبيرة لمخاطر العملاء. على سبيل المثال، إن أعلى ٢٠ حالة عرضة قرض عملاء كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بلغ ٢١,٦٪ من مجموع قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم، وبلغ أعلى ١٠ حالات عرضة قرض عملاء كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م نسبة ١٢,٩٪ من مجموع قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم. إضافة لذلك، فإن لدى البنك تركيز مخاطر جغرافي كبير. أنظر «- قروض عملاء البنك، وسلفياتهم وتمويلهم وقاعدة ودائعه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي عُمان» أدناه.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، قام البنك بإجراء علاوات منخفضة معينة بلغت ١٧,٧٢٦ مليون ر.ع وأجرى مجموع علاوات منخفضة (بما فيها علاوات محفظتها) بلغت ٤١,٢٠٠ مليون ر.ع مقارنة بمجموع علاوات المنخفضة بمبلغ ٣٥,٨٢٦ ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م. وأي إخفاق من قبل البنك في المحافظة على جودة أصوله من خلال سياسات إدارة المخاطر الفعالة يمكن أن يؤدي إلى مخصصات خسائر قروض أعلى وينتج في مستويات أعلى من حالات التخلف والشطب. إضافة لذلك، يمكن للبنك المركزي في أي وقت من الأوقات أن يقوم بتعديل أو استكمال خطوطه الإرشادية ويتطلب إجراء مخصصات إضافية بالنسبة لمحفظة قروض البنك إن قرر ذلك (متصرفاً بصفته المنظم المتعلق بالقطاع البنكي العماني) بأنه من المناسب القيام بذلك. وفي حال أي طلب بإجراء مخصصات إضافية، فإنه اعتماداً على الكم والتوقيت بالضبط، فيمكن أن يكون لهذه المخصصات أثر سلبي على الأداء المالي للبنك. وأنظر أيضاً «الانخفاض الكبير في جودة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم يمكن أن يؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعماله» أدناه.

### العامل المخفف: تمكّن البنك من المحافظة على محفظة الإقراض دون زيادة كبيرة في حجم القروض المتعثرة، الشيء الذي يدل على جودة إدارة المخاطر في البنك.

## ٣-١ قروض عملاء البنك، وسلفياتهم وتمويلهم وقاعدة ودائعه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي عُمان

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت قروض البنك الشخصية ٦٠,٢ مليون ر.ع، أو ٣١,٥٪ من مجموع قروضه وسلفياته وتمويله. إن قدرة عملائه، وخصوصاً أولئك الموظفين في القطاع الخاص بالسلطنة، على سداد هذه القروض سيظل مرتبطاً بقوة على الظروف الاقتصادية في عُمان، مع زيادة في مستويات البطالة وأسعار الفوائد من بين العوامل الرئيسية التي ستؤثر سلباً على حالات عرضة ائتمان التجزئة.

ونتيجة لذلك، فإن أي تدهور في الظروف الاقتصادية العامة للسلطنة أو الشرق الأوسط عموماً أو أي إخفاق من قبل البنك في الإدارة الفعالة لتركيزات المخاطر الجغرافية يمكن أن تؤدي إلى تدهور في جودة الائتمان للأطراف المقابلة للبنك. أنظر «- أعمال البنك والحالة المالية ونتائج العمليات والتوقعات تتأثر وستواصل التأثير بالظروف الاقتصادية وأي تدهور في الظروف الاقتصادية في السلطنة يمكن أن تؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على البنك» أعلاه.

وشكلت ودائع عملاء البنك ٦٩,١٪ من مجموع التزاماته بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وكانت ٩٩,٠٪ من ودائع عملائه بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. قد تم قبولها من أطراف عمانية نظيرة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، شكلت ودائع أعلى ٢٠ عميلاً نسبة ٤٤,٢٪ من مجموع ودائع عملائه وشكلت ودائع أعلى ١٠ عملاء نسبة ٣٥,٧٪ من مجموع ودائع عملائه. ويتم تلبية جزء كبير من متطلبات تمويل البنك من خلال الودائع قصيرة الأمد وطويلة الأمد من قبل كيانات مرتبطة بالحكومة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، شكلت الكيانات المرتبطة بالحكومة وصناديق التقاعد حوالي ٣٤,٥٪ من ودائع عملاء البنك.

وأى سحب لجزء كبير من هذه الودائع الكبيرة (الأمر الذي يشمل وقوعه في الأوقات التي يكون فيها دخل الحكومة تحت ضغط) قد يكون له أثر سلبي على أعمال البنك، ونتائج العمليات والوضع المالي، وكذلك قدرته على الوفاء بتنظيمات البنك المركزي الخاصة بالسيولة، وأي سحب من هذا القبيل قد يتطلب من البنك أن يبحث عن موارد إضافية للتمويل (سواءً على شكل ودائع أو تمويل الجملة)، الأمر الذي قد لا يكون متوفراً للبنك بنود مقبولة تجارياً أو على الإطلاق. وأي إخفاق في الحصول على تمويل بديل يحتمل أن يؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ أو إنماء محفظته القرضية أو زيادة تكلفته تمويله الإجمالية، وأي منها من شأنه أن يحدث أثراً سلبياً مادياً على أعماله.

#### ٤-١ الانخفاض الكبير في جودة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم يمكن أن يؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعماله

بلغت قروض البنك غير المؤدية (وتعرف بأنها قروض بلغ استحقاق سداد فوائدها والمبلغ الأساسي أو المبالغ الأخرى أكثر من ٩٠ يوماً) مبلغ ٣٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مقارنةً بمبلغ ٢١ مليون بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م ومبلغ ٢٢ مليون بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م. وبلغت نسبة قروض البنك غير المؤدية (وتعرف بأنها نسبة القروض غير المؤدية إلى مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم) نسبة ١,٧٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مقارنةً بنسبة ١,٢٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م ونسبة ١,٥٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م. وقد عكست زيادة القروض غير المؤدية سنة ٢٠١٦م بشكل أساسي عرضة شركة كبيرة مفردة وتدهور في محفظة القروض الشخصية، أساساً من مقترضين ذوي الدخل المنخفض، وبينما التحسن البسيط في سنة ٢٠١٥م عكس بصورة رئيسية تحسناً في قطاع الإنشاءات.

وبلغت القروض المستحقة عن موعدها (لأقل من ٩٠ يوماً) ولكنها ليست قروض معاقة، مبلغ ٧,٥٩١ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مقارنةً بمبلغ ٢٢,٢٧٣ ر.ع ومبلغ ٥٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م ومبلغ ٥٢,٧٢٧ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، وكنسبة مئوية من مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم، بلغ ٣,٦١٪ و ١,٣٥٪ و ٣,٦٢٪ على التوالي. وعكست الزيادة سنة ٢٠١٦م بصورة أساسية التأخيرات التي واجهها المقاولون بالمشاريع الحكومية في استلام مدفوعاتهم عقب تغيير في إجراءات دفع الفواتير بالمشاريع الحكومية، بينما عكس الانخفاض سنة ٢٠١٥م بشكل كبير تحسناً في هذا الوضع، وخصوصاً في فئة لحد سنة أيام. وقام البنك بإعادة التفاوض على قروض بلغت ٣,٧٧٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مقارنةً بمبلغ ٤,٢٨٥ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م ومبلغ ٤٢,٢٨٣ مليون ر.ع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

وأى تدهور مستقبلي كبير في محفظة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم قد ينتج عنه زيادة في الإعاقات وعليه قد يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على أعماله.

**العامل المخفف: لقد قام البنك بوضع نظام لتصنيف المخاطر بالنسبة لمحفظة الإقراض الخاص بقطاع الشركات ، ولقد ظل تصنيف هذه المحفظة مستقراً بتصنيف (متوسط).**

#### ٥-١ يمكن أن تزداد مخاطر ائتمان البنك بسبب أن بعض مدينيه غير قادرين أو غير راغبين في تزويد جودة وكمية البيانات المالية التي يريدها البنك وبسبب القيود على قدرته في فرض الضمان في السلطنة

رغم أن البنك يطلب الإفصاح المنتظم لمعلومات مدينيه المالية، إلا أن بعض المدينين، ولاسيما عملاء التجزئة والمشاريع الصغيرة إلى المتوسطة، لا يفعلون ذلك، أو لا يقدررون أن يزودوا جودة وكم المعلومات التي يبحث عنها البنك. هذا، ولا يمكن أن تقدم هذه البيانات المالية دائماً صورة كاملة أو مقارنة للحالة المالية لكل مدين من هذا القبيل. على سبيل المثال، القوائم المالية الخاصة بمديني البنك ليس (ما لم تكن مدرجة عموماً) مطلوب تقديمها طبقاً لمعايير التقرير المالي العالمية IFRS أو تدقيقها وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق.

إن عدم توفر الكم أو الجودة الكافية للبيانات المالية بالنسبة لبعض مديني البنك قد ينتج عنه إخفاق البنك في التقييم الدقيق للوضع المالي وجدارة الائتمان لهؤلاء المدينين، مما يؤدي إلى زيادة علاوات الإعاقه، ولاسيما في أوقات تدهور الظروف الاقتصادية.

إن ممارسة رهن الأصول (مثل رهن الأسهم أو ضمانه الرهن القانوني على أصول عقارية) للحصول على قرض بنكي يخضع لبعض الحدود والقيود الإدارية بموجب القانون العماني. ونتيجة لذلك، فلا يمكن فرض الضمانه على بعض الأصول المعينه في المحاكم العمانيه. هذا، ولا توجد معالجات مساعدة ذاتية متوفرة للدائنين في سيناريو فرض بموجب القانون العماني ولذلك فإن الحق في المطالبة بالدين متوفر فقط عن طريق إجراءات رسمية للمحكمة. وعلى ذلك، فيمكن أن يواجه البنك صعوبة في حبس الرهن على ضمانه (بما في ذلك أي ضمانه عقارية) أو فرض الضمانات أو غيره من ترتيبات دعم ائتمان طرف ثالث عندما يتخلف المدينون في قروضهم.

إضافة لذلك، حتى لو كانت مصالحي الضمان هذه قابلة للفرض في المحاكم العمانيه، فإن الوقت والتكلفة المرتبطة بفرض مصالحي الضمانه في عُمان قد يحيل الأمر غير اقتصادياً للبنك متابعة مثل هذه الإجراءات، مما يؤثر سلباً على قدرة البنك في استرداد خسائر قروضه. وحتى في حال حيازة البنك للأصول العقارية نتيجة لفرض الضمانه، فإن القانون المصرفي العماني يتطلب من البنك أن يتصرف بالعقار خلال ١٢ شهراً من حيازته له ما لم يتم الحصول على تمديد من البنك المركزي، الأمر الذي قد ينجم عنه أن يطلب من البنك بيع الأصول في وقت قد يكون سعرها السوقي متدنياً أو عدم القدرة على إدراك (أو تحقيق) القيمة الكلية للأصول المعنيه.

**العامل المخفف: يتم التحوط ضد هذا الخطر عبر اتباع التوجيهات التشريعية التي تتطلب الحصول على بيانات مالية مدققة من كل العملاء الذين لديهم قروض بقيمة ٢٥ ألف ريال من البنك أو ٥٠ ألف ريال من النظام المصرفي وذلك قبل نهاية ١٢ يوم من نهاية السنة المالية.**

#### ٦-١ البنك عرضة لانخفاض قيم الممتلكات في عُمان على الضمانه الداعمة لقروضه بالتجزئة والجملة والمؤمنة بالرهون على العقار

بلغ مجموع قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مبلغ ١,٩١٣ مليون ر.ع، منها القروض المؤمنة بالرهون على العقار بنسبة ٦,١٪ أو مبلغ ١٠٠ مليون ر.ع. إن الوضع الاقتصادي السلبي أو عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تقلص في الرهن السكني وأسواق الإقراض التجاري ولانخفاضات في أسعار الممتلكات السكنية والتجارية. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على قيمة ضمانه البنك وقد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإعاقه، الأمر الذي قد يخفض ربحية البنك.

**العامل المخفف: إن المحفظة الإقراضية للبنك مغطاة بشكل جيد ضد كل المخاطر المتوقعة وذلك من خلال مؤن ومخصصات بمعدل تغطية يبلغ ٥٣,٥٨% (مؤن لمقابلة القروض المتعترية ، وبمعدل ١٢٣,٩٩% متضمنا احتياطات عامة).**

#### **٧-١ إن لدى البنك التزامات وتعهدات كبيرة طارئة ومرتبطة بالائتمان، والتي قد تؤدي لخسائر محتملة**

يصدر البنك التزامات قروض وضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للنقض، كلها تعد خارج ورقة الميزانية حتى يحين الوقت الذي يتم فيه تمويلها بالفعل أو إلغاؤها. ورغم أن هذه الالتزامات طارئة، فإنها تعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة على حد سواء. ورغم أن البنك يتوقع أن جزءاً فقط من التزاماته بالنسبة لهذه التعهدات سيتم إحداثها وتمويل ذاتها وفقاً لذلك، فيمكن للبنك أن يحتاج لأداء هذه المدفوعات بالنسبة لجزء أكبر من هذه الالتزامات عما كان يتوقعه لاسيما في الحالات التي يسود فيها تدهور عام في ظروف السوق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يحتاج البنك للحصول على تمويل إضافي، ممكناً خلال إشعار قصير نسبياً، مما قد يكون له أثر سلبي على أعماله. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، كان للبنك مبلغ ٤٣٣ مليون ر.ع مستحقاً في مثل هذه الالتزامات الطارئة، وذلك ما يعادل ١٨,٤% من قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم والالتزامات الطارئة مجتمعة.

**العامل المخفف: إن معايير الائتمان المتبعة في البنك للالتزامات غير الممولة هي نفسها المتبعة بالنسبة للالتزامات الممولة مما يؤدي لاستبعاد احتمال ازدياد مخاطر الائتمان بالنسبة للالتزامات المحتملة.**

**٨-١ يمكن أن يتأثر البنك سلباً بضعف أو الضعف الملحوظ للمؤسسات المالية الأخرى والأطراف المقابلة والنظيرة، ما قد ينتج عنه مشاكل سيولة نظامية كبيرة أو خسائر أو حالات تخلف. يقتصر التعرض للكيانات الخارجية للزينة لفترات قصيرة جداً في أقل من شهر. بالإضافة على ذلك، ولمعالجة السيولة، فإن معظم تمويلنا تكون لمدد طويلة مثل الإقراض لمدة سنة وتمويل مشترك لمدة ثلاث سنوات.**

مقابل إطار القيود على السيولة والتكلفة العالية للأموال في سوق الإقراض بين البنوك، وتقديم المستوى العالي من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات المالية، الأمر الذي أصبح واضحاً جداً عقب إفلاس ليمان بروذرز سنة ٢٠٠٨م، ويخضع البنك لمخاطر التدهور، والسلامة التجارية والمالية، أو السلامة الملحوظة، للمؤسسات المالية الأخرى. وضمن قطاع الخدمات المالية، فإن تخلف أية مؤسسة واحدة قد ينتج عنه خسائر كبيرة، وحالات تخلف محتملة، من مؤسسات أخرى. وحسبما جرى في سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فإن حالات القلق حول مؤسسة واحدة أو تخلفها، قد يؤدي كذلك إلى حالات نقص كبيرة في السيولة، أو الخسائر أو حالات تخلف مؤسسات أخرى، لأن السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية مرتبطة عن كثب نتيجة لائتمانها وتداولها وتخليصها وعلاقات أخرى بينها. وحتى قلة جدارة الائتمان الملحوظ لطرف نظير أو مجرد تساؤلات حول ذلك قد تؤدي إلى مشاكل سيولة عبر السوق وخسائر أو حالات تخلف من قبل البنك أو مؤسسات أخرى. ويشار إلى هذه المخاطر عادة «مخاطر نظامية»، ويمكن أن تؤثر سلباً كذلك وسطاء ماليين آخرين، مثل وكالات التخليص ودور التخليص وشركات الأوراق المالية والصرافة، والذين يتفاعل البنك معهم بصفة يومية. ويمكن أن يكون للمخاطر النظامية، إن وقعت، أثر سلبي مادي على قدرة البنك في جمع أموال جديدة وعلى أعماله وتوقعاته.

**العامل المخفف: يقوم البنك حالياً باتباع سياسة إقراض طويلة المدى لتجنب مشاكل السيولة على المدى القصير، وذلك من خلال وجود مصادر تمويل متنوعة من داخل وخارج المنطقة يعملون مع البنك. ويقيم البنك بالتنوع في مصادر التمويل من خلال القروض المجمعة، والتي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار، الشيء الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر المترتبة عن ضعف أداء الممولين وفشلهم في الوفاء بالتزاماتهم. كما يقوم البنك بشكل مستمر بمحاولة جذب خطوط تمويل إضافية لدعم السيولة وتعزيز الاحتياطات النقدية في شكل أصول سيادية عالية السيولة.**

#### **٩-١ يخضع البنك لمخاطر أن السيولة قد لا تتوفر بسهولة أو قد تتوفر فقط بتكلفة كبيرة**

إن مخاطر السيولة هي المخاطر أن البنك لن يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته، بما فيها تعهدات التمويل، حيثما تصبح مستحقة. وإن هذه المخاطر متصلة في العمليات البنكية ويمكن أن تزداد بعدد من العوامل المحددة لمشاريع معينة، بما فيها الاعتماد المبالغ فيه على مصدر معين للتمويل (بما في ذلك، على سبيل المثال، التمويل قصير الأمد وفي ليلة وضحاها)، أو التغيرات في التصنيفات الائتمانية أو الظواهر المنتشرة عبر السوق مثل خلع السوق من موضعه والكوارث الكبرى. وقد عانت أسواق الائتمان عبر العالم انخفاضاً حاداً في السيولة في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨م والنصف الأول من سنة ٢٠٠٩م. ومنذ ذلك الحين كانت ظروف السوق متذبذبة مع مواصلة معاناة المؤسسات المالية لفترات انخفاض في السيولة.

ملاحظة مخاطر الأطراف النظيرة من بين المؤسسات المالية زاد أيضاً بشكل كبير منذ الربع الأول من سنة ٢٠٠٨م، مما أدى إلى تخفيض في الموارد التقليدية للسيولة، مثل أسواق الدين، ومبيعات الأصول واسترداد الاستثمارات. وقد تكون وسيلة وصول البنك إلى هذه الموارد التقليدية للسيولة مقيدة أو متوفرة فقط بتكلفة أعلى.

علاوة على ذلك، فقد يحد الشك أو التذبذب في أسواق المال والائتمان قدرة البنك على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة بتمويل طويل الأمد أو زيادة تكلفة هذا التمويل. وإن حصول البنك لأي تمويل إضافي قد يحتاج إليه سيعتمد على عوامل مختلفة، بما فيها ظروف السوق، توفر الائتمان عموماً وللمقترضين في قطاع الخدمات المالية على وجه التحديد، وحالة البنك المالية، وتصنيفات الائتمان وسعة الائتمان.

وقد اعتمد البنك تاريخياً على ودائع العملاء، وهي قصيرة الأجل في طبيعتها بصفة رئيسية، للوفاء بمعظم احتياجات التمويل. ويخضع توفر الودائع إلى التذبذب بسبب عوامل خارج تحكم البنك، بما فيها فقدان الثقة المحتمل وضغوط المنافسة، وقد ينتج ذلك في التدفق الخارج للودائع في غضون فترة زمنية قصيرة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، حوالي ١٨,٤٤% من مجموع ودائع البنك (بما فيها المبالغ المستحقة لبنوك ومواقع أموال السوق الأخرى) كان لها استحقاقات متبقية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب، وحوالي ٥٣,٨٦% كان لها استحقاقات لمدة سنة واحدة أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب. إضافة لذلك، فإن البنك معتمد على بعض الودائع الكبيرة المعينة من مجموعة محدودة من العملاء المرتبطين بالحكومة وشركات القطاع الخاص. أنظر - قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم وقاعدة ودائعهم مركزة في الشرق الأوسط، وبصفة رئيسية في عمان» أعلاه.

فإذا قام جزء كبير من مودعي البنك بسحب ودائعهم حسب الطلب أو لا يقومون بتمديد ودائعهم الموقوتة عند استحقاقها، فقد يحتاج البنك للبحث عن موارد أخرى للتمويل أو قد يتوجب عليه بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله. ولا يمكن أن يوجد ضمان بأن البنك سيكون قادراً على الحصول على تمويل إضافي عند الطلب أو بأسعار لن تؤثر على قدرة البنك في المنافسة بفعالية، وإذا أجبر البنك على بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله، فقد يعاني خسائر مادية نتيجة لذلك. وفي حالات متطرفة، في حال عدم قدرة البنك على إعادة تمويل أو إحلال هذه الودائع بموارد بديلة للتمويل للوفاء باحتياجاته للسيولة، من خلال الودائع، أو الأسواق بين البنوك، أو أسواق المال العالمية أو من خلال مبيعات الأصول، فسوف يكون لذلك أثر سلبي مادي على أعمال البنك وتوقعاته، وقد يؤدي إلى احتمال إعساره.

**العامل المخفف:** قام البنك بتأسيس قاعدة عملاء متنوعة مع البنوك المختلفة وموزعة على مختلف أنواع وقطاعات البنوك، سواء كان محلياً أو دولياً، وذلك للتقليل من هذه المخاطر. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بالاحتفاظ بأصول سائلة بمستويات معقولة لضمان توفر النقد بسرعة لمقابلة الالتزامات، حتى في الظروف الصعبة. كما قامت إدارة البنك باعتماد سياسة السيولة الطارئة لمقابلة مخاطر السيولة المحتملة بالإضافة إلى اتباع سياسة لجنة الأصول والالتزامات. يقوم البنك أيضاً بالاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العماني ويتمتع بخطط تمويل متنوعة من بنوك ومؤسسات مالية.

#### ١-١ يخضع البنك لتنظيم وامتنال مكثف مع إمكان حدوث التغييرات في هذا التنظيم أو تفسيره وفرضه، والتي قد تكون مكلفة وأي إخفاق من قبل البنك بالامتثال بهذا التنظيم قد ينتج عنه تنفيذ الجزاءات والغرامات على البنك

يخضع البنك لعدد من الضوابط المتعلقة والتنظيمية والمصممة للحفاظ على أمان وسلامة البنوك، وضمان امتثالها بالأغراض الاقتصادية وغيرها والحد من تعرضها للمخاطر. وتتضمن هذه الضوابط القوانين والتنظيمات صادرة عن البنك المركزي، والهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية، وهذه الضوابط موصوفة أكثر في «النظام البنكي العماني والتنظيمات المتعلقة».

إضافة لذلك، ومن أجل قيام البنك بأعماله وتوسيعها، فإنه من الضروري للبنك الحفاظ أو الحصول على مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات والأذون من مختلف الجهات التنظيمية والقانونية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات والهيئات الحكومية. والإجراءات للحصول على هذه التراخيص والتصاريح والموافقات والأذون عادة ما تكون مطولة ومعقدة وغير متوقعة ومكلفة. وفي حال عدم قدرة البنك على الحفاظ أو الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات والأذون ذات الصلة، فإن قدرته على تحقيق أغراضه الإستراتيجية قد تعاق.

إن التنظيمات التي يخضع لها البنك قد تحد من قدرته على القيام ببعض الأجزاء المعينة من أعماله، وزيادة محفظة قروضه أو تجميع المال أو قد تفرض عليه تكاليف إضافية كبيرة. على سبيل المثال، يقوم البنك المركزي بتطبيق بازل ٣ في السلطنة ويتطلب حالياً من البنوك العاملة في السلطنة أن يكون لها مجموع معدل كفاية رأس المال بنسبة ١٢٪ من الأصول المثقلة بالمخاطر. علاوة على ذلك، وابتداءً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٤م، فإنه يجب تحقيق مصد حفاظ على رأس المال بنسبة ٢,٥٪ من الأصول المثقلة بالمخاطر، والمؤلفة من أسهم عادية مشتركة لرأس المال من الفئة ١ بحلول ١ يناير ٢٠١٩م في أربع زيادات بنسبة ٠,٦٢٥٪ لكل منها، بدءاً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٦م. إضافة لذلك، يطلب من البنوك العمانية الامتثال بنسبة تغطية السيولة طبقاً للجنة بازل. واعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٦م، تم تحديد نسبة تغطية السيولة المعيارية بحد أدنى ٧٪ في السلطنة. وتزداد النسبة بمعدل ١٪ كل سنة حتى تبلغ ١٩٪ سنة ٢٠١٩م.

وإن التغييرات في التنظيمات المعمول بها (بما فيها التفسيرات الجديدة للتنظيمات القائمة) قد تزيد أيضاً من تكلفة قيام البنك بأعماله. وليس من الممكن دائماً للبنك أن يتوقع متى سيتم إدخال تنظيم جديد من قبل الجهات المعنية بالسلطنة. وهذا من شأنه أن يخلق مخاطر أن قد تتأثر ربحية البنك بصورة سلبية نتيجة لكونه غير قادر على الإعداد للتغييرات التنظيمية بشكل كافي. علاوة على ذلك، زيادة التنظيمات أو التغييرات في القوانين والتنظيمات والأسلوب الذي تفسر بها أو يتم فرضها قد يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك، ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

ويطلب من البنك كذلك الامتثال بمعرفة عميلك المعمول بها، وقوانين وتنظيمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها تلك المتعلقة بدول خاضعة لعقوبات وطنية ودولية، وقوانين مكافحة الفساد المرعية في نطاقات السلطة التي يعمل بها. وعلى فرض إخفاق البنك أو ملاحظة إخفاقه في الامتثال بهذه القوانين المعمول بها وغيرها، فقد تتضرر سمعته تضرراً جوهرياً، مع آثار سلبية تالية على أعماله وتوقعاته. هذا، فإن عدم امتثال البنك بأية تنظيمات معمول بها قد يعرض البنك إلى التزامات وغرامات محتملة، والتي قد تكون كبيرة.

**العامل المخفف:** يتوقع من الجهة التنظيمية لقطاع البنوك بإعداد سياسات التي تعمل على تحسين أداء قطاع البنك ونموه على المدى الطويل. بالإضافة، للبنك فريق إداري ذو خبرة جيدة للإستجابة بشكل مناسب لهذه التطورات.

#### ١-١١ يمكن أن يحد أي تغير سلبي في تصنيفات البنك الائتمانية قدرته على جمع التمويل وقد يزيد من تكاليف استدانته

حصل البنك حالياً على تصنيفات عملة أجنبية طويلة الأمد BBB- مع نظرة سلبية من وكالة فيتش و BBB مع نظرة مستقرة من وكالة كايبتال إنيتليجنس. ويقصد من هذه التصنيفات قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزامات ديونه حين استحقاقها، وتعد عامل هام في تقرير تكلفة استدانته البنك.

وقد لاحظ كلا وكالتا التصنيف صراحةً أن مساهمة الحكومة الكبيرة، المباشرة وغير المباشرة، في البنك تعد عاملاً هاماً في دعم التصنيف. وفي أغسطس ٢٠١٥م، قامت وكالة فيتش بتخفيض التصنيفات على عدد من البنوك العمانية، بما فيها البنك، على أساس نظرتها أن قدرة الحكومة العمانية على دعم النظام البنكي قد ضعفت، وبصفة رئيسية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

ولكن، من الهام ملاحظة أن الحكومة العمانية ليست تحت طائل أي التزام (تعاقدية أو غيره) بدعم أي بنك عماني (بما فيها البنك)، ولا يوجد يقين بأن الحكومة سوف تقوم بذلك في المستقبل. ونتيجة لذلك، فينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد على وجود أي دعم من هذه القبيل مستقبلاً في اتخاذ قرارهم بالاستثمار (في هذه السندات الرأسمالية).

إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغيير في النظرة إلى السالب، قد يزيد من تكلفة استدانته البنك، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أعماله، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته. إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغيير في النظرة إلى السالب، قد يحد أيضاً من قدرة البنك على جمع المال. هذا، وقد تؤثر التغييرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيف

الائتماني للبنك على القيمة السوقية لسندات رأس المال.

إضافة لما سبق، قد لا يعكس التصنيف الائتماني المسند للبنك الأثر المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالاستثمار في سندات رأس المال، أو في السوق أو أي من العوامل الإضافية التي نوقشت في هذا المستند، والعوامل الأخرى قد تؤثر على قيمة سندات رأس المال. وإن تصنيف أوراق مالية لا يعد بمثابة توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية. فقد تخضع التصنيفات للمراجعة أو السحب في أي وقت من الأوقات من قبل وكالة التصنيف المسندة وينبغي تقييم كل تصنيف بصورة مستقلة عن أي تصنيف آخر.

## العامل المخفف: لم تتم عملية خفض تقييم بشكل خاص ومنفصل لبنك صحار..

### ١٢-١ قد يخضع البنك لمنافسة شديدة متزايدة

أصبح القطاع البنكي العماني أشد تنافسية، موجهاً بعوامل مثل زيادة عدد المؤسسات المالية، بما فيها المؤسسات المالية الأجنبية، التي تعمل أو تستثمر في البلاد. إن زيادة الاستثمار في القطاع من قبل المؤسسات المالية العمانية غير البنوك (مثل شركات تمويل التجارة)، وكذلك المؤسسات المالية غير العمانية (وخصوصاً بالنسبة للتمويل ذي الحجم الضخم، مثل تمويل المشاريع) قد سهل استخدام نطاق أوسع لموارد التمويل من قبل عملاء الشركات (مثل إصدارات السندات والأسهم) وزاد من نطاق المنتجات والخدمات وتعقيدها التكنولوجي التي يتم تقديمها لكل من أسواق الأعمال البنكية للشركات والتجزئة على حد سواء. ورغم أن البنك يقدم نطاق واسع من التمويل ويواصل التركيز على تعزيز ما يقدمه من منتجات وخدمات، مع تطوير جودة خدمته لعملائه وتحسين قنوات تقديمه، إلا أن البنك لا يمكنه أن يتأكد من أن عملاءه لن يختاروا تمويل بعض أو كل أعمالهم إلى منافسيه أو أن يبحثوا عن مصادر بديلة للتمويل من هؤلاء المنافسين. وقد يكون لهذه الخيارات أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

إن القطاع البنكي العماني يسيطر عليه حالياً ثلاثة بنوك والتي تستحوذ على أكثر من نصف من مجموع الائتمان في النظام البنكي. البنك كان رابع أكبر بنك في عمان من حيث مجموع الأصول. وبالنظر إلى التداخل في الخدمات المقدمة وقاعدة العملاء في عمان، فإنه من الممكن أن واحداً أو أكثر من منافسي البنك قد يختار أن يندمج أو يتحد في عملياته. وإن المنافع التي قد تنتج من مثل هذا الاندماج أو الاتحاد قد تمكن منافسو البنك من تعزيز مواردهم المالية بشكل كبير، والوصول للتمويل وما يقدمونه من منتجات.

**العامل المخفف: بصرف النظر عمّا سلف، فإنّ البنك يظل، وسيظل، على إطلاع بالمستجدات والمتغيرات في أحوال السوق، كما أنّه قام بدراسة السوق والمنافسة المتوقعة وقام بتصميم منتجات وخدمات ملائمة لمقابلة احتياجات السوق، وسيظل يقوم بذلك، على الوجه الأفضل وفق رؤية مجلس الإدارة.**

### ١٣-١ يمكن أن يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته سلبياً بمخاطر السوق، بما فيها التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي

يمكن أن يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته بمخاطر السوق الخارجية عن سيطرته وتحكمه، وتشمل، دون حصر، التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي. فيمكن أن يؤثر سلباً التذبذب في معدلات الفوائد على الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته بطرق مختلفة عديدة. وعلى وجه الخصوص، فإن الزيادة في معدلات الفوائد من شأنها عموماً أن تخفض قيمة قروض البنك ثابتة السعر وأوراق الدين المالية في محفظته للأوراق المالية الاستثمارية ويمكن أن تزيد من تكاليف تمويل البنك. ونتيجة لذلك، يمكن للبنك أن يعاني من انخفاض في دخله الصافي من الفوائد. أنظر الملاحظة ٣-٣ على القوائم المالية لسنة ٢٠١٦م والتي تشرح حساسية البنك من ناحية معدل الفوائد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وكذلك «إدارة المخاطر - مخاطر السوق - مخاطر معدلات الفوائد». إن معدلات الفوائد حساسة لعدة عوامل خارجة عن سيطرة وتحكم البنك، بما فيها سياسات البنوك المركزية، مثل البنك المركزي العماني والبنك المركزي الأمريكي، والعوامل السياسية، والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته كذلك بالتغيرات في القيمة السوقية لمحفظه أوراقه المالية الاستثمارية. ويكسب البنك دخل الفوائد على أوراق الدين المالية التي تتكون منها المحفظة. ويحقق البنك كذلك المكاسب والخسائر على بيع الأوراق المالية ويسجل مكاسب وخسائر غير محققة والنتيجة عن التقييم العادل للأوراق المالية في كل تاريخ للميزانية في قائمة دخله الشامل. ويعتمد مستوى دخل البنك من أوراقه المالية الاستثمارية على عدة عوامل خارجة عن تحكم البنك، مثل نشاط تداول السوق الكلي، ومستويات معدل الفوائد، والتذبذبات في معدلات صرف العملة وتذبذب السوق العام. علاوة على ما سبق، فإن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات المعدل الثابت التي يحتفظ بها البنك تتغير استجابةً للتغيرات الملاحظة في جودة ائتمان مصدرها تلك الأوراق المالية إضافة إلى التغيرات في معدلات الفوائد وصرف العملة. على سبيل المثال، ففي بيئة ازدياد معدل الفوائد يتحمل انخفاض القيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ثابتة المعدل والتي يمتلكها البنك، الأمر الذي قد يعرض البنك لخسائر التقييم العادل أو خسائر على بيع هذه الأوراق المالية. وعلى نحو مماثل، فإن انخفاض في جودة الائتمان لأي من مصدرها الأوراق الدين المالية التي يحتفظ بها البنك قد ينجم عنه قيام البنك بإعاقات أو شطب بالنسبة لهذه الأوراق المالية.

وإن التحركات السلبية في معدلات الصرف الأجنبي يمكنها كذلك أن تؤثر سلباً على الدخل والوضع المالي لمودعي البنك ومقرضيه، الأمر الذي بدوره قد يؤثر على قاعدة ودائع البنك وجودة عرضته لبعض المقترضين المعينين. وعموماً، يستهدف البنك القيام بقروض بالعملة الأجنبية بنود مشابهة عموماً لافتراضاته بالعملة الأجنبية، وبذلك يقوم بوقاية عرضته طبيعياً. وفي حال عدم إمكان ذلك، يقوم البنك عموماً بالدخول في سندات ثانوية لمطابقة عملات أصوله والتزاماته. ويتم الاحتفاظ بأي موقف عملة مفتوح ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي العماني. ولكن، في حال عدم وقاية البنك، فإنه يتعرض للتذبذبات في معدلات الصرف الأجنبي وأية إستراتيجية وقاية قد يستخدمها قد لا تكون فعالة دائماً. وأي تذبذب في معدلات الصرف الأجنبي، بما فيها كنتيجة لإعادة تثبيت معدل صرف الريال-الدولار (أو إلغاء ذلك المعدل على الإطلاق)، قد يكون له أثر سلبي مادي على عملياته.

**العامل المخفف: معدل الفوائد في السوق فعالة وناشئة عن عوامل الإقتصاد الكلي، وقدرة البنك لرفع السيولة بمعدلات معقولة وتنافسية، هذا وإلى جانب نوع العميل الذي يعتمد البنك على التمويل، وثقتهم في البنك، وقدرتهم الفعالة في تسعير المنتجات. ويتبنى البنك سياسة فعالة خاصة بلجنة الأصول والالتزامات، والتي تضطلع بدورها فيما يختص بمخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالبنك، ممّا يضمن إدارة السيولة بصورة سلسة كما يضمن حسن إدارة مخاطر السوق ومخاطر صرف العملة الأجنبية. وعلى الرغم من أن معدل الفائدة يتغير، تضمن لجنة الأصول والالتزامات انتشار معقول (صافي هوامش الفائدة) من خلال التسعير المناسب للأعمال الإضافية للبنك، ويتم مراقبتها على أساس دائم.**

مخاطر صرف العملات الأجنبية: كوسيط مالي، يتعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. إن البنك نشط في سوق العملات الأجنبية في البلاد ويواجه جميع التحديات المتعلقة به. بشكل عام، فإنّ البنك يسعى لأنّ تكون القروض بالعملات الأجنبية بشروط ملائمة للشروط التي يقوم على أساسها بإقتراض العملات الأجنبية، ممّا يؤدي بشكل طبيعي للتحوط ضد هذه المخاطر. وفي الأحوال التي يتعدّد فيها ذلك، فإنّ البنك يقوم باتباع سياسات عبر العملة، وخيارات، ومبادلات مالية وذلك لمعالجة العملات الخاصة بالتزاماته وأصوله. ويتم الاحتفاظ بمركز العملات المفتوحة في الحدود التي يسمح بها البنك المركزي العماني. بالإضافة لذلك فإنّ البنك قام بمقابلة جل التزاماته بالعملات الأجنبية مع أصوله بالعملات الأجنبية، ممّا يخفض الفرق ويحافظ على أدنى مستوى من المخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية.

#### ١٤-١ أي إخفاق في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك يمكن أن يكون له أثر سلبي مادي على أعماله وسمعته

يعتمد البنك على أنظّمته لتكنولوجيا المعلومات لمعالجة عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي حينه، وتخزين ومعالجة جميع أعمال البنك وبيانات التشغيل والعمليات. إن التشغيل المناسب لأنظمة البنك الخاصة بالتحكم المالي، وإدارة المخاطر وتحليل الائتمان والتقارير، والحسابات وخدمة العملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى المختلفة، بالإضافة إلى شبكات الاتصالات بين فروع، ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، كلها هامة وضرورية لأعمال البنك وقدرته على المنافسة بفعالية. ويمكن أن تتعطل أنشطة أعمال البنك مادياً إذا حدث إخفاق جزئي أو كلي في أي من أنظمة تكنولوجيا المعلومات هذه أو شبكات الاتصالات. ويمكن أن يتسبب بمثل هذا الإخفاق عدة عوامل، ومعظمها تقع خارج نطاق تحكم البنك كلياً أو جزئياً بما في ذلك إخفاقات المعدات والبرمجيات، والكوارث الطبيعية، وانقطاع التيار الكهربائي المتواصل لفترة طويلة وفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من حالات التطفل الماكر والافتحام الحفود.

ويعتمد البنك على مزودي الخدمات من الطرف الثالث لنواحي معينة من عمليات أعماله. وأية إعاقة أو تدهور في أداء هذه الأطراف الثالثة أو أية حالات إخفاق لأنظمتهم المعلوماتية والتكنولوجيا الخاصة بهم، من شأنه إعاقة جودة عمليات البنك وقد يؤثر على سمعته.

ويعتمد التشغيل المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك كذلك على البيانات الدقيقة والمعتمدة ومدخلات النظام الأخرى التي تخضع للخطأ البشري. وأي إخفاق أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات معاملات البنك قد يعرضه للمطالبات بالخسائر والغرامات والجزاءات التنظيمية. وقد طبق البنك وفحص خطط وعمليات تواصل الأعمال وكذلك إجراءات الاسترداد عند الكوارث، ولكن لا يوجد ضمان بأن هذه الإجراءات الوقائية ستكون فعالة تماماً وأي إخفاق قد يكون له أثر سلبي مادي على أعمال البن وسمعته.

**العامل المخفف: لقد وضع البنك أنظمة إدارة إستمرارية العمل والذي يشمل الإطار، الحوكمة، السياسات والإجراءات. ولقد تم إنشاء مراكز إستمرارية العمل والتعافي من الكوارث التي تشمل أنظمة محددة حساسة للبنك، هذا سيسمح للبنك بإسترداد عملياته في موقع التعافي من الكوارث في حالة حدوث حدث كبير قد يؤثّر على المركز الرئيسي والمباني الأخرى. ويتم مراجعة وتحديث أنظمة إدارة إستمرارية العمل بصفة سنوية ليشمل جميع التغييرات الجوهرية والأنظمة الحساسة الجديدة والخدمات في نطاق أنظمة إدارة إستمرارية العمل.**

#### ١٥-١ قد لا تكون سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة

قد لا تكون إستراتيجيات البنك لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة. ولا يوجد ضمان أن تتحكم إدارة البنك للمخاطر وسياسات وإجراءات الضوابط الداخلية بشكل كافي وملائم أو أن تحمي البنك ضد كل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية العملية وغيرها. إضافة لذلك، لا يمكن لبعض المخاطر المعينة أن يتم قياسها بدقة بواسطة أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك. وتبنى بعض طرائق البنك في إدارة المخاطر على استخدام بيانات السوق التاريخية والتي قد لا تتنبأ دائماً بشكل دقيق لحالات العرضة للمخاطر مستقبلاً، كما برهنت على ذلك وقائع متسببة جراء الأزمة المالية العالمية. هذه المخاطر قد تكون أكبر بكثير عن عما تشير إليه القياسات التاريخية. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر المعينة أكبر عما تشير إليه بيانات البنك التجريبية (المبنية على الملاحظة والاختبار).

وتعتمد الطرائق الأخرى لإدارة المخاطر على تقييم المعلومات بخصوص الأسواق التي يعمل البنك فيها، أو على عملائه أو أمور أخرى متوفرة عموماً أو معلومات يمكن للبنك التوصل إليها. وهذه المعلومات قد لا تكون دقيقة أو كاملة أو محدثة أو مقيمة بشكل ملائم في جميع الحالات. وأي قصور مادي في سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر أو الضوابط الداخلية الأخرى قد يعرض البنك لمخاطر كبيرة في الائتمان أو السيولة أو السوق أو مخاطر تشغيلية، والتي من دورها أن يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

**العامل المخفف: للبنك نظام قوي لإدارة المخاطر يشمل إشراف مجلس الإدارة من خلال السياسات، لجان مجلس الإدارة، لجان إدارية و دائرة إدارة مخاطر مستقلة. هذا يضمن تخفيف المخاطر المعروفة بفعالية ويحتفظ البنك برأس مال منظم. وعلاوة على ذلك، فإن البنك مؤمن على جميع المخاطر المحتملة والمتوقعة.**

#### ١٦-١ تعتمد قدرة البنك على إدارة المخاطر التشغيلية على أنظمتها الداخلية الخاصة بالامتثال، والتي قد لا تكون فعالة تماماً في جميع الظروف

المخاطر التشغيلية والخسائر هي نتائج عدم وجود أو عدم كافية العملية والنظم والأشخاص. مثال الغش والخذاع أو من أخطاء الموظفين أو الإخفاق في توثيق معاملات بشكل صحيح أو الحصول على تحويلات داخلي، أو الإخفاق في الامتثال بالمتطلبات قواعد العمل، وإخفاقات المعدات الداخلية، وإخفاق الأنظمة الخارجية ووقوع الكوارث الطبيعية. وبالرغم من أن البنك طبق ضوابط المخاطر وإستراتيجيات تخفيف الخسائر، وتم تخصيص موارد ضخمة لتطوير إجراءات فعالة وكافية، ولكن لا يمكن التخلص بالكامل أي منها أو مخاطر تشغيلية أخرى.

**العامل المخفف:** تبنى البنك سياسات وإجراءات إدارة مخاطر ملائمة بحيث لا يكون لهذه الامور أثر سلبي جوهري على عمليات البنك في حال حدوث هذا المخاطر. ويتم التأكد من ذلك من خلال ما يلي:

- على مستوى مجلس الإدارة ، يقوم المجلس بالإشراف على ذلك من خلال السياسات المعتمدة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- على مستوى الإدارة التنفيذية ، لدى البنك لجنة إدارة المخاطر التشغيلية.
- قام البنك باعتماد إجراءات تشغيلية نموذجية لكل العمليات التجارية.
- يمتلك البنك نظام تقنية معلومات فعال يقوم بدعم أنشطة الأعمال. وهو نظام آمن لإجراء المعاملات، الاحتفاظ بالمعلومات، السرية والخصوصية ويتمتع بإمكانيات استرجاع المعلومات في حالات الكوارث.
- للبنك موارد بشرية يختص بالتعامل مع مختلف الأعمال والعمليات. يتم تحديث مستويات المعرفة للأشخاص من خلال التدريب المنتظم وورش العمل.
- العوامل المخففة كالتأمين، والإستعانة بالمصادر الخرجيه وما إلى ذلك، يتم اللجوء إليها لتقليل المخاطر التشغيلية.

#### ١٧-١ قد يحتاج البنك لجمع المزيد من رأس المال مستقبلاً لأسباب مختلفة وقد يكون من الصعب جمع رأس المال عند الحاجة

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، كانت نسب رأسمال البنك من الفئة الأولى ومجموع كفاية رأس المال (كل منها حسب تقريرها طبقاً لمتطلبات بازل ٣ حسب تبنيه من البنك المركزي) ١١,٢٦٪ و ١٣,٩٦٪، مقارنة بمتطلبات البنك المركزي بنسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى ١٠,٢٥٪ والحد الأدنى لنسبة مجموع رأس المال ١٣,٢٥٪.

وتؤثر على مستويات كفاية رأسمال البنك عدة عوامل، بما فيها، على وجه الخصوص، التغييرات في أصوله المثقلة بالمخاطر وربحيته من فترة إلى أخرى. ويحتمل أن تخفض الزيادة الكبيرة في الإقراض مستقبلاً نسب كفاية رأس المال الخاصة بالبنك وأية خسائر مستقبلية قد يعانها سيكون لها أثر مشابه. علاوة على ذلك، فالمتطلبات التنظيمية بالنسبة لحساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لتغير كفاية رأس المال من وقت لآخر. وقد يحتاج البنك كذلك إلى زيادة رأسماله نتيجة لملاحظات السوق لمستويات الرأسملة الكافي وملاحظات وكالات التصنيف. وعلى وجه الخصوص، ونتيجة للتطبيق المتواصل لمصد صيانة رأس المال، فقد طلب المنظم أن يزداد مجموع نسبة كفاية رأس المال في عمان إلى ١٣,٢٥٪ سنة ٢٠١٧م و ١٣,٨٧٪ في سنة ٢٠١٨م.

ونتيجة لذلك، فممكن أن يحتاج البنك للحصول على رأسمال إضافي في المستقبل. ورأس المال هذا، سواءً كان بشكل تمويل دين أو حقوق مساهمين إضافية، لا يمكن أن يتوفر ببند تجارية فضلى، أو على لإطلاق. هذا، وفي حال هبوط نسب رأس المال قريباً من مستويات الحد الأدنى التنظيمية أو مستويات الحد الأدنى الداخلية الخاصة بالبنك، فقد يحتاج البنك لتعديل ممارسات أعماله، بما في ذلك تخفيض المخاطر ودعم بعض الأنشطة المعينة. وفي حال عدم قدرة البنك على الاحتفاظ بنسب كفاية رأسمال مرضية، فقد تخفض تصنيفاته الائتمانية، وقد تزداد تكلفة تمويله بسبب ذلك.

**العامل المخفف:** أنظمة إدارة المخاطر الحالية تهتم بأي احتمال قد يؤدي الى عدم القدرة على رفع رأس المال.

#### ١٨-١ البنك عرضة لمخاطر سمعة مرتبطة بعملياته وقطاعه

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة واثمان عملائها للنجاح في أعمالها. والبنك عرضة لمخاطر أن تضر بسمعته المقاضاة وسوء الإدارة أو السلوك أو الإخفاقات التشغيلية أو الشهرة السلبية وتخمين الصحافة، سواءً كان صواباً أم خطأ. وقد تتضرر سمعة البنك كذلك بسلوك أطراف ثالثة ليس للبنك تحكم بها، بما فيها الكيانات التي يفرض عليها المال أو التي قام بالاستثمار فيها. وبالاشتراك مع بنوك أخرى، فالبنك أيضاً عرضة للسمعة السلبية فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية بالكامل. فالفضائح المالية غير المرتبطة بالبنك أو السلوك الأخلاقي المشكوك فيه من قبل منافس قد يلطخ سمعة القطاع ككل ويؤثر على إدراك المستثمرين، والرأي العام وموقف الجهات المنظمة. وأي ضرر على سمعة البنك من شأنه أن يسبب سحب العملاء الحاليين لأعمالهم ويؤدي أن يتردد العملاء المحتملون في القيام بالأعمال مع البنك. وأي من هذه التطورات قد يكون لها أثر سلبي على أعمال البنك.

**العامل المخفف:** للبنك قواعد تشمل قواعد الإدارة والتصرف لضمان جودة الخدمات وكسب ثقة العميل، وبالتالي، الحفاظ على صورته في السوق.

#### ١٩-١ قد لا يتمكن البنك من توظيف موظفين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم، مما قد يؤثر سلباً على أعماله وقدرته على تنفيذ إستراتيجيته

إن نجاح البنك وقدرته على الاحتفاظ بمستويات أعماله الحالية والاحتفاظ بالنمو يعتمد جزئياً على قدرته في الاستمرار في توظيف موظفين وإداريين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم. إن السوق لمثل هؤلاء الموظفين تنافس شديد في الشرق الأوسط وقد يواجه البنك تحديات في توظيف مثل هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم لإدارة أعماله.

ويعتمد البنك على جهود ومهارة وسمعة وخبرة إدارته العليا، وكذلك على التكامل التعاوني بين تخصصاتهم وخبراتهم ومعرفتهم المتنوعة والمختلفة. إن خسارة الموظفين الرئيسيين قد يؤخر أو يمنع البنك من تنفيذ إستراتيجياته. والبنك أيضاً غير مؤمن ضد الخسائر التي يمكن تكبدها في حالة خسارة أي عضو من الموظفين الرئيسيين.

**العامل المخفف:** يستمر البنك بمراجعة ومحاذاة سياسات تعويضاته وفوائده ليضع نفسه بشكل فعال في السوق ليتمكن من جذب والاحتفاظ المواهب المطلوبة. ولدى البنك أيضاً، سياسة إدارة الأداء، برامج تطوير الموظفين، خطط مكافآت الموظفين، ترقية سنوية ومراجعة الرواتب وأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركة من أجل خلق بيئة عمل أفضل ولزيادة مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم.

## ٢٠-١ يمكن للبنك عن غير قصد رفعه تقرير غير مكتمل أو غير دقيق مع الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم رفعها للمستثمرين، والمنظمين ووكالات التصنيف.

إن السياسات والطرائق المحاسبية جوهرية من حيث كيفية تسجيل البنك وتقريره وضعه المالي ونتائج عملياته. ويجب أن تمارس الإدارة الرأي في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والطرائق المحاسبية كي يمثلوا بمعايير التقرير المالي العالمية IFRS.

وقد تعرفت الإدارة على بعض السياسات المحاسبية المعينة في سندات رأس المال بالنسبة للقوائم المالية بصفتها هامة وانتقادية لأنها تتطلب رأي الإدارة لتحقيق من حالات تقييم الأصول والالتزامات والتعهدات والطوارئ. أنظر الملاحظة أ٤ على القوائم المالية ٢٠١٦. وتتضمن هذه الآراء والأحكام، على سبيل المثال، تقرير إعاقه العلاوات والقيم العادلة للأصول والالتزامات.

ويمكن لمختلف العوامل أن تؤثر على القيمة النهائية التي يحصل عليها عند كسب الدخل، الإقرار وتقدير المصروف، استرداد أصل من الأصول أو تخفيض التزام. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات تحكم يقصد بها ضمان بأن هذه التقديرات والآراء والأحكام المحاسبية الجوهرية الانتقادية أنه يتم التحكم بها جيداً وتطبيقها على نحو متسق وثبات على المدى. علاوة على ذلك، يقصد من السياسات والإجراءات ضمان أن يحدث إجراء تغيير الطرائق بأسلوب مناسب. وبسبب الغموض الذي يحيط بآراء وأحكام البنك والتقديرات المتعلقة بهذه الأمور، فلا يمكن للبنك ضمان أن لا يطلب منه إجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة تقرير القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة مستقبلاً.

**العامل المخفف : سياسات وأساليب المحاسبة للبنك والضوابط الداخلية تعتبر بالغة الأهمية لصحة تقاريره عن وضعه المالي ونتائج عملياته. هذه السياسات والضوابط الداخلية تشمل أيضاً الحالات حين يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات حول المواضيع الغامضة. يتم الموافقة عليها على مستوى المجلس ويتم مراجعتها سنوياً داخلياً ومن قبل المدققين الخارجيين.**

## ٢١-١ قد تتضارب مصالح مساهمي البنك في ظروف محددة مع مصالح حملة سندات رأس المال

ينبغي أن يعي المستثمرون بأن مصالح مساهمي البنك قد تكون مختلفة، في بعض الظروف المعينة، عن تلك الخاصة بدائني البنك (بما فيهم حملة سندات رأس المال)، وفي هذه الظروف، قد يكون وضع حملة سندات غير إيجابي.

## ٢ المخاطر المتعلقة بالسلطنة

### ٢-٢ تخضع الأسواق الناشئة مثل عمان لمخاطر أكبر عن الأسواق الأكثر تطوراً، والتذبذب المالي في الأسواق الناشئة قد يؤثر سلباً على أعمال البنك

عموماً، الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسب فقط للمستثمرين المحنكين الذين يدركون تماماً عظم أهمية المخاطر المتعلقة بذلك، وهم على دراية بالأسواق الناشئة والاستثمار فيها. وينبغي على المستثمرين أيضاً ملاحظة أن الأسواق الناشئة مثل عمان تخضع للتغير السريع وأن المعلومات الواردة في هذه النشرة قد تصبح قديمة ومهجورة بشكل سريع نسبياً. هذا، وإن الاضطراب المالي في دولة سوق ناشئة تنصرف إلى التأثير سلباً على الثقة في دول السوق الناشئة وقد تؤدي للمستثمرين الانتقال إلى أسواق أكثر تطوراً. وكما حدث في السابق، فيمكن للمشاكل المالية أو الزيادة في المخاطر الملاحظة المرتبطة بالاستثمار في الاقتصاد الناشئ أن تثبط الاستثمار الأجنبي في عمان ويؤثر ذلك سلباً على اقتصادها. علاوة على ذلك، خلال مثل هذه الأوقات، يمكن أن تواجه الشركات العاملة في الأسواق الناشئة قيوداً شديدة بالسيولة حيث يتم سحب موارد التمويل الأجنبية. وعليه، وحتى في حال استمر اقتصاد السلطنة مستقراً نسبياً، فإن الاضطراب المالي في أي سوق ناشئة أخرى قد يؤثر سلباً على أعمال البنك، كما قد تؤدي إلى انخفاض في سعر سندات رأس المال. ويمكن أن تكون الشركات الواقعة في الأسواق الناشئة على وجه الخصوص عرضة لحالات التعطل في أسواق المال ونقص توفر الائتمان أو زيادة تكلفة الدين، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى معاناة الصعوبة المالية. إضافة لذلك، يتأثر توفر الائتمان لكيانات عاملة ضمن الأسواق الناشئة بشكل كبير بمستويات ثقة المستثمر في هذه الأسواق ككل، وعليه فإن أية عوامل قد تؤثر على ثقة السوق (على سبيل المثال، الانخفاض في تصنيفات الائتمان أو تدخل الدولة أو البنك المركزي) قد تؤثر على سعر أو توفر التمويل لكيانات ضمن أي من هذه الأسواق.

### ٢-٢ يواصل النظام القانوني العماني في التطور، وقد يخلق ذلك بيئة مشكوك فيها للاستثمار ونشاط الأعمال

عمان والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي في مراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية، وهي خواص لأكثر الأسواق تطوراً. ونتيجة لذلك، فإن الإجراءات الوقائية وكذلك التنظيمات الرسمية والقوانين قد لا يتم تطبيقها باتساق. وفي بعض الظروف، فقد لا يمكن الحصول على وسائل شرعية لاسترداد الحقوق المنصوص بها في القوانين والتنظيمات ذات الصلة في حينه. حيث تظل البيئة القانونية خاضعة للتطوير المستمر، فقد يواجه المستثمرون في عمان غموضاً حول أمان استثماراتهم. وأية تغييرات غير متوقعة في النظام القانوني في عمان قد يكون له أثر سلبي مادي على حقوق حملة سندات رأس المال أو الاستثمارات التي قام بها البنك أو قد يقوم بها مستقبلاً.

### ٣-٢ ينبغي على المستثمرين المحتملين معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذه النشرة بحذر

الإحصائيات الواردة في هذا المستند، بما فيها ما له صلة بإجمالي الناتج المحلي، رصيد المدفوعات ودخل الحكومة، تم الحصول عليها من مصادر حكومية ومصادر أخرى، بما فيها البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. فهذه الإحصائيات، والبيانات المكونة لها والمبنية عليها، قد لا تكون قد جمعت بنفس الأسلوب كالبيانات الواردة في مصادر أخرى وقد تكون مختلفة عن الإحصائيات المنشورة من قبل أطراف أخرى، وتعكس حقيقة أن ما ينطوي عليها من افتراضات ومنهج قد تختلف من مصدر لآخر.

وقد يكون ثمة تغييرات مادية بين الإحصائيات الأولية والمقدرة والمتوقعة والواردة في هذه النشرة والنتائج الفعلية، وبين الإحصائيات الواردة في هذا المستند وما يقابلها من بيانات تم نشرها سابقاً من قبل حكومة سلطنة عمان أو نيابة عنها. وبناءً على ذلك، ينبغي معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذا المستند بحذر من قبل المستثمرين المحتملين.



## ٤-٢ تنظيم أسعار الفوائد بموجب القانون العماني

لكل من البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة سلطة تنظيم أسعار الفوائد في عمان. ويحدد القرار الوزاري رقم ٢٠١٥/٩٧ (تقرير العوائد في تبادل جلب القرض أو الدين التجاري)، والذي صدر طبقاً للمادة ٨ من القانون التجاري العماني (المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٥٥ وتعديلاته) «القرار الوزاري»، الحد الأقصى «العوائد» التي يحق للدائن استلامها على القرض أو الدين التجاري هو ٦,٥٪. ولا يطبق القرار الوزاري على معاملات تم إجراؤها من قبل بنوك تجارية منظمة من قبل البنك المركزي. وعن أسعار الفوائد (غير تلك الخاصة بالفروض الاستهلاكية) غير منظمة حالياً بموجب النظام التنظيمي للبنك المركزي. وليس من الواضح إن كان إصدار سندات رأس المال من قبل البنك سيمثل معاملة تم إجراؤها من قبل خدمة بنكية تجارية منظمة من قبل البنك المركزي، وعليه إن كانت تقع تحت تنظيم القرار الوزاري ٢٠١٥/٩٧ لوزارة التجارة والصناعة المشار إليه أعلاه.

بالإضافة إلى تنظيمات وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي، فإن المحاكم العمانية لن تفرض المطالبات بالفوائد بما يتجاوز ما تعتبره المحاكم في عمان عادلاً ومعقولاً. وبناءً على ذلك، فلا يوجد ضمان بخصوص قابلية فرض الفوائد بما يتجاوز هذه المبالغ إن كان الأمر الواقع سيتم اعتباره من قبل المحاكم العمانية.

## ٣ المخاطر المتعلقة بسندات رأس المال

### ١-٣ سندات رأس المال التزامات ثانوية وغير مؤمنة على البنك

ينبغي على المستثمرين المتوقعين ملاحظة أن التزامات البنك بالدفع بموجب السندات هي التزامات ثانوية بالنسبة للالتزامات الرئيسية الأعلى مقاماً، وهي تحتل منزلة متساوية مع الالتزامات المتساوية وتحتل منزلة رئيسية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الصغرى. وبناءً على ذلك، فإن الالتزامات تحتل منزلة صغرى بالنسبة لجميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك (بما فيها أصحاب الودائع لدى البنك بالنسبة لمطالباتهم المستحقة) وجميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تحتل الالتزامات مرتبة صغرى أو تعتبر كذلك، ومرتبنة متساوية مع جميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تحتل مرتبة أو تعتبر متساوية مع الالتزامات.

هذا، للالتزامات (التي تتضمن الالتزامات المتعلقة بسداد المبالغ الأساسية) وأو دفع مبالغ الفوائد ليست مؤمنة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي تنظيم آخر يعزز مقاماً أعلى قانونياً أو اقتصادياً لمطالبات حملة سندات رأس المال مقابل أصحاب الودائع، وعموم الدائنين وحملة دين آخر ثانوي أو سندات البنك، والذي التزامات دفعها تحتل أو تعتبر صغرى بالنسبة إليها.

ويمكن لحامل سندات رأس المال أن يمارس حقوق فرضها بالنسبة لسندات رأس المال فقط بالأسلوب الوارد في الشرط ١٠ (وقائع التخلف). وفي حال حل البنك وإغلاقه أو تصفيته، فسوف يطبق مصفى البنك أصول البنك للوفاء بجميع المطالبات الخاصة بالدائنين بالنسبة للالتزامات الرئيسية بالأولوية على مطالبات حملة سندات رأس المال وبالتساوي مع الدائنين الذين تكون مطالباتهم بالنسبة للالتزامات متساوية. وفي هذه الحالة، فقد لا تكون ثمة أصول كافية للوفاء بمطالبات حملة سندات رأس المال بالكامل.

### ٢-٣ لا يوجد حد من إصدار سندات رئيسية؛ الالتزام التابع

ما عدا الحدود بالنسبة لإصدار المزيد من رأسمال الفئة الأولى من قبل البنك كالوارد في الشرط ٤-٣ (إصدارات أخرى) والذي (مع مراعاة الاستثناءات المحدودة الواردة هناك) يحد الظروف التي يمكن فيها للبنك إصدار رأسمال من الفئة الأولى يحتل مرتبة أعلى من سندات رأس المال، فلا يوجد قيد على البنك بتكيد مديونية إضافية أو حول إصدار أوراق مالية أو خلق أي ضمان أو ترتيب دعم تعاقدي يحتل مرتبة متساوية مع أو أعلى من سندات رأس المال. وإن إصدار أو خلق أي من هذه الالتزامات الرئيسية قد يخفض المبلغ القابل للاسترداد من قبل حملة سندات رأس المال عند حل البنك. وبناءً عليه، ففي حل البنك وبعد دفع مطالبات الدائنين بالنسبة للالتزامات الرئيسية، فقد لا يتبقى مبلغ كافٍ للوفاء بالمبالغ المدينة لحملة سندات رأس المال. أنظر «- سندات رأس المال التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك».

### ٣-٣ مدفوعات مبالغ دفعات الفوائد مشروطة بعد حدث معين ويمكن إلغاؤها وهي غير تراكمية

لا تكون أية مبالغ دفع الفوائد قابلة للدفع في حال حدوث حدث عدم الدفع (حسب تعريفها أدناه) أو خيار عدم الدفع.

وطبقاً للشرط ٦-٢ (خيار عدم الدفع)، في حال حدوث حدث عدم الدفع، فلا يمكن للبنك أداء مبلغ دفعة الفوائد إلى حملة سندات رأس المال بتاريخ دفع الفوائد المطابق.

في حال حدوث أي من الوقائع التالية (كل منها، «حدث عدم الدفع»)، فلا يتم سداد مبالغ دفعة الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد:

(١) مبلغ دفعة الفوائد القابلة للدفع، عند جمعها مع أية توزيعات أو مبالغ قابلة للدفع من قبل البنك عن أية التزامات مساوية، ولها نفس التواريخ بالنسبة لدفع تلك التوزيعات أو المبالغ، أو تكون مستحقة وقابلة للدفع بتاريخ سداد مبالغ دفعة الفوائد، تتجاوز بالتاريخ المعني لسداد مبالغ دفعة الفوائد، البنود القابلة للتوزيع؛

(٢) أن يكون البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً لمتطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب خرق مصدات رأس المال المفروضة على البنك من قبل المنظم) أو أن دفع مبلغ دفعة الفوائد المعنية سيسبب خرق البنك لهذه المتطلبات، أو

(٣) طلب المنظم عدم سداد مبلغ دفعة الفوائد المستحقة بتاريخ دفع الفوائد.

وفي حالة حدوث حدث عدم الدفع أو خيار عدم الدفع، فإن بعض القيود المعنية حول إعلان أنصبة الأرباح ودفع بعض المبالغ المعنية والتي تكون في حالة أخرى قابلة للدفع بموجب بعض الأوراق المالية المعنية أو استردادها من قبل البنك ستأخذ أثرها طبقاً للشرط ٦-٤ (قيود على أنصبة الأرباح والاسترداد). ولكن، حملة سندات رأس المال لا يكون لهم أية مطالبة بالنسبة لأي مبلغ دفعة فوائده غير مدفوعة نتيجة لكل من حدث عدم الدفع أو خيار عدم الدفع، وعدم الدفع الناتج لأي مبلغ دفعة الفوائد في هذه الظروف لا يمثل واقعة إخلال. ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعة فيما بعد بالنسبة لأي مبلغ غير مدفوع.

وفي هذه الحالة، لن يستلم حملة سندات رأس المال مبالغ دفعة الفوائد على استثمارهم في سندات رأس المال ولا يكون لهم أية مطالبة بالنسبة لها.

إن سندات رأس المال سندات دائمة ليس لها تاريخ محدد أو نهائي للاسترداد. فليس لحملة سندات رأس المال مطالبة البنك باسترداد سنداتهم ما لم تحدث حدث تخلف. وللبنك خيار استرداد سندات رأس المال في بعض الظروف المحددة حسبما هو موصوف بتفصيل أكبر في الشرط ٨ (الاسترداد والتغيير)، رغم أنه لا يوجد ضمان بأنه سيقوم بذلك.

ويعني ذلك أن حملة سندات رأس المال ليس لهم الحصول على نقد مقابل استثمارهم، إلا:

(١) إذا مارس البنك حقوقه باسترداد سندات رأس المال طبقاً للشرط ٨ (الاسترداد والتغيير)؛

(٢) عند حدوث حالة إخلال (بمراعاة الشرط ٤-٢ (ثانوية سندات رأس المال))؛ أو

(٣) ببيع سندات رأس المال.

لا يوجد ضمان بأن حملة سندات رأس المال سيتمكنون من إعادة استثمار المبلغ المستلم بعد الاسترداد أو البيع بمعدل يقدم نفس معدل العوائد كما استثمارهم في سندات رأس المال. أنظر كذلك «- غياب سوق ثانوي/ السيولة المحدودة» لوصف المخاطر المرتبطة بقدرة حملة سندات رأس المال على بيع سندات رأس المال في السوق الثانوية.

### ٥-٣ **تطبيق الإطار التنظيمي لبازل في عمان قد يكون له أثر على سندات رأس المال**

لقد تبنت لجنة بازل عدداً من الإصلاحات الأساسية لإطار رأس المال التنظيمي للبنوك النشطة عالمياً. ففي ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م وبتاريخ ١٣ يناير ٢٠١١م، أصدرت لجنة بازل إرشاداً حول معايير الجدارة للفئة ١ والفئة ٢ لسندات من حزمة رأس مال جديد ومتطلبات السيولة التي يقصد بها تعزيز معايير رأس المال، وتقرير معايير الحد الأدنى للسيولة لمؤسسات الائتمان («بازل ٣»). وبدأ التطبيق العالمي لإصلاحات بازل ٣ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٣م، ولكن، المتطلبات خاضعة لسلسلة من الترتيبات الانتقالية والتي سيتم مرحلتها خلال فترة زمنية. وقد تضمن البيان الصحفي للجنة بازل بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١١م بعنوان «متطلبات الحد الأدنى لضمان امتصاص الخسائر عند نقطة عدم قابلية الاستمرار» («البيان الصحفي يناير ٢٠١١») متطلبات مؤهل إضافي لسندات الإضافي من الفئة الأولى والفئة الثانية.

ويتطلب هذا المطلب («مطلب التعسير») أحكام تعاقدية أو تشريعية لشطب المبلغ الأساسي لسندات رأس المال الإضافية من الفئة الأولى والفئة الثانية أو تحويل هذه السندات الإضافية من الفئة الأولى أو السندات من الفئة الثانية إلى أسهم عادية عند حدوث أي من التالي أولاً: (أ) القرار بأن هذا الإعدام ضروري، ودونه سيصبح البنك المعني غير قابل للاستمرار؛ (ب) القرار بعمل حق من القطاع العام لرأس المال، ودونه سيصبح البنك المعني غير قابل للاستمرار، وفي كل حالة حسب قرار السلطة المعنية («حالة التعسير بازل ٣»). وهذا التعريف للأغراض توضيحية فقط ولا يعكس بالضرورة المعنى المسند للمصطلح «حالة التعسير بازل ٣» (أو أي مصطلح معادل له) بموجب أي قانون أو تنظيم يطبق بازل ٣ في عمان.

وينص بيان يناير ٢٠١١م الصحفي بأن السندات الصادرة بعد ١ يناير ٢٠١٣م يجب أن تفي بمطلب التعسير من أجل أن يتم الإقرار بها سندات رأسمال إضافي من الفئة ١ أو من الفئة ٢ للأغراض رأس المال التنظيمي.

وبتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م، نشر البنك المركزي خطوطه الإرشادية حول رأس المال التنظيمي بموجب بازل ٣ عن طريق تعميم البنك المركزي رقم ب م ١١١٤ («الخطوط الإرشادية»). وقد زود البنك المركزي البنك بخطاب عدم ممانعة بإصدار سندات رأس المال بالفئة الأولى من رأس المال طبقاً للخطوط الإرشادية. وفي نطاق أن الجهات القانونية و/أو التنظيمية المعنية في عمان تدخل أية تعديلات على الإرشادات، أو تقديم نظام قرار قانوني بتطبيق امتصاصية الخسائر عند حدوث حالة التعسير بازل ٣، إما من خلال شطب وإعدام المبلغ الأساسي للسندات أو تحويلها إلى أسهم عادية، فمن الممكن أن هذه التعديلات أو النظام القانوني، إن كان قابلاً للتطبيق بالنسبة لسندات رأس المال، أن: (١) تنسخ أحكام التخفيض في الشرط ٩ (التخفيض عند نقطة التعسير)؛ أو (٢) التسبب في واقعة رأس المال نتيجة له يمكن لسندات رأس المال أن تسترد أو تغير بموجب الشرط ٨-١ (د) (الاسترداد أو التغيير في رأس المال). إن إدخال (أو توقع) أي من هذه التعديلات أو نظام القرار القانوني الجديد، يمكن إذن أن يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على قيمة سندات رأس المال. أنظر «- التغيير عند حدوث تغيير في رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة» و- سندات رأس المال قد تخضع للاسترداد المبكر: حالات الاسترداد مشروطة» أدناه.

### ٦-٣ **حقوق حملة سندات رأس المال باستلام سداد المبلغ الأساسي لسندات رأس المال وحقوق حملة سندات رأس المال بأية فوائد أخرى قد يتم شطبها بصفة دائمة عند حدوث واقعة عدم قابلية الاستمرار**

في حال حدوث حالة التعسير في أي وقت من الأوقات، فسيتم إلغاء سندات رأس المال (في حالة التخفيض الكامل) أو تلغى جزئياً على أساس تناسبي (في حال التخفيض الجزئي لرأس المال)، وكل حقوق أي من حملة سندات رأس المال بدفع أية مبالغ بموجب أو بالنسبة لسندات رأس المال (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال)، تلغى أو تخفض حسب الحال تناسبياً بين حملة سندات رأس المال، و، في كل حالة، لا يسترد وضعها تحت أية ظروف، بصرف النظر إن كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ حالة التعسير أو الإشعار بها وحتى إن توقفت حالة التعسير. هذا، وبينما هو من المقصود بأن الأسهم العادية للبنك ينبغي أن تمتص الخسائر قبل سندات رأس المال، فإن التخفيض بالكامل أو الجزئي لسندات رأس المال قد يحدث قبل الأسهم العادية للبنك ممتصة الخسائر بالكامل أو مطلقاً. وإن تخفيض رأس المال لا يمثل حالة إخلال. ونتيجة لذلك، فيمكن لحملة سندات رأس المال أن يخسروا المبلغ الكامل، أو، حسب الحال، جزء كبير من استثمارهم في سندات رأس المال. وينبغي على المستثمرين أن يعوا بأن تنفيذ ميزة امتصاص خسارة التعسير مشابه للشرط ٩ (التخفيض عند نقطة التعسير) لم يسبق فحصها في عمان، وعليه توجد درجة من الغموض والشك في تطبيقها.

### ٧-٣ الظروف التي قد تحدث تخفيض رأس المال غير قابلة للتنبؤ

إن حدوث حالة التعسير غير قابلة للتنبؤ فطرياً وتعتمد على عدد من العوامل، الكثير منها خارج تحكم البنك. ويخضع حدوث حالة التعسير، من بين أمور أخرى، لقرار ذاتي من قبل المنظم في ظروف قد تكون خارج نطاق تحكم البنك، والتي قد لا يوافق عليها البنك أو حملة سندات رأس المال.

### ٨-٣ التغيير عند حدوث تغيير في رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة

عند حدوث واستمرار حدوث تغيير رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة، يمكن للبنك، مع مراعاة أحكام الشرط ٨-١ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو ٨-١ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال) (حسب الحال) ودون الحاجة لأي إذن أو موافقة من حملة سندات رأس المال، إما استرداد أو تغيير بنود سندات رأس المال بحي تصبح أو تظل (حسب المناسب) سندات من الفئة ١.

وينشأ تغيير في رأس المال إذا تم إشعار البنك من قبل المنظم بما يفيد أن المبلغ الأساسي المستحق (أو المبلغ الذي يؤهل كرأس مال تنظيمي، في حال أن بعض مبلغ سندات رأس المال يحملها البنك أو أن شراءها ممول من قبل البنك) من سندات رأس المال ستوقف أو قد توقفت من التأهل، بالكامل أو جزئياً، للتضمين في رأس المال الفئة ١ الموحد (المعزز) للبنك (باستثناء في حال أن عدم التأهيل هذا إنما هو فقط نتيجة أي حد معمول به على مبلغ رأس المال).

وتنشأ الحالات المتصلة بالضريبة في حال طلب من البنك دفع مبالغ إضافية، سواءً حدثت حالة عدم جدي الاستمرار أو لم تحدث، نتيجة لأي تغيير في، أو تعديل أو تفسير للقوانين، أو الممارسات المنشورة أو تنظيمات السلطنة، أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين أو التنظيمات، والتي تصبح سارية بتاريخ أو بعد تاريخ الإصدار (وان هذا المطلب لا يمكن تجنبه من قبل البنك باتخاذ تدابير معقولة متوفرة له).

إن آثار الضريبة ورسوم الدمغة على حمل سندات رأس المال عقب التغيير حسب المتأمل والمتوقع في الشرط ٨-١ (الاسترداد والتغيير) قد تكون مختلفة لبعض حملة سندات رأس المال المعينين من آثار الضريبة ورسوم الدمغة بالنسبة لهم لحمل سندات رأس المال قبل ذلك التغيير ولا يكون البنك مسئولاً تجاه أي حامل لسندات رأس المال عن أي من هذه الآثار فيما يرتبط بذلك. هذا، وبينما تشترط الشروط بأن التغيير (حسب المتأمل والمتوقع بالشروط) يجب ألا تكون أقل تفضيلاً مادياً لحملة سندات رأس المال (حسبما يقرره البنك بشكل معقول)، ولا يوجد ضمان فيما إذا ستؤثر أي من هذه التغييرات سلباً على أي حامل معين لسندات رأس المال.

### ٩-٣ قد تخضع سندات رأس المال للاسترداد المكبر: حالات الاسترداد مشروطة

عند حدوث الحالات المتصلة بالضريبة أو التغيير في رأس المال، يمكن للبنك، في أي وقت من الأوقات، وذلك بإعطاء إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ يوماً ولا يزيد عن ٦٠ يوماً إلى حملة سندات رأس المال طبقاً للشرط ١٣ (الإشعارات) (ويكون هذا الإشعار غير قابل للقضاء) استرداد طبقاً للشروط، كل ولس بعض فقط سندات رأس المال مع أية مدفوعات مستحقة (حسب وصفها خصوصاً في الشرط ٨-١ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) بالنسبة للحالات المتصلة بالضريبة، والشرط ٨-١ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير رأس المال) بالنسبة لتغيير في رأس المال).

ويخضع أي استرداد لسندات رأس المال للمتطلبات في الشرط ٨-١ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، بما في ذلك الحصول على إذن كتابي مسبق من المنظم. ولا يوجد ضمان بأن إذن المنظم سيتم استلامه في حينه أو على الإطلاق.

ولا يوجد ضمان بأن حملة سندات رأس المال سيكونون قادرين على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل سيقدم نفس معدل عوائد استثمارهم في سندات رأس المال. وخلال أية فترة عندما يمكن للبنك استرداد سندات رأس المال، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال لن ترتفع عموماً بشكل كبير فوق مبلغ استرداد الضريبة أو مبلغ تغيير في رأس المال القابل للدفع، حسب الحال. وينبغي على المستثمرين المتوقعين اعتبار مخاطر إعادة الاستثمار على ضوء الاستثمارات الأخرى المتوفرة في ذلك الوقت.

### ١٠-٣ التعديل

تحتوي الشروط على أحكام حول الدعوة لاجتماعات حملة سندات رأس المال لاعتبار الأمور التي تؤثر على مصالحهم عموماً. وتسمح هذه الأحكام للأغلبية المعروفة بإلزام جميع حملة سندات رأس المال بما فيهم حملة سندات رأس المال الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماع المعني وحملة سندات رأس المال الذين صوتوا بأسلوب معارض للأغلبية.

وتنص الشروط أيضاً بأنه يمكن للبنك، ودون إذن أو موافقة حملة سندات رأس المال، تغيير الشروط بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة من الفئة الأولى، حسب نص الشرط ٨-١ (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) والشرط ٨-١ (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب التغيير في رأس المال). أنظر «- التغيير عند حدوث تغيير في رأس المال أو الحالات المتصلة بالضريبة» أعلاه.

### ١١-٣ إن للسندات الثابتة والقابلة للتعديل مخاطر سوقية

إن حامل السند بمعدل فوائده ثابتة والذي سيتم تعديله أثناء فترة السند (حسب الحال بالنسبة لسندات رأس المال بأثر من كل تاريخ تعديل إن لم يتم استرداده سابقاً وأو شراؤه وإلغاؤه) عرضة لمخاطر أسعار الفوائد المتذبذبة ودخل فوائده غير مؤكد. بينما معدل الفائدة المتوقع على سندات رأس المال ثابت حتى تاريخ التعديل (وبتعديل لمعدل الفوائد الأولى بتاريخ التعديل حسب أحكام الشروط وكل فترة خمس سنوات بعد ذلك)، ويتغير معدل عوائد الاستثمار الحالي في أسواق المال (معدل عوائد السوق) نموذجياً بصفة يومية. وحيث يتغير معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال قد تتغير كذلك، ولكن في الاتجاه المعاكس. فإذا زاد معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال تنخفض نموذجياً. وإذا انخفض معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية لسندات رأس المال ترتفع نموذجياً. وينبغي على حملة الأوراق أن يعوا بأن التحرك في معدلات عوائد السوق هذه قد تؤثر سلباً على سعر السوق لسندات رأس المال ويمكن أن يؤدي إلى خسائر لحملة سندات رأس المال إن هم باعوا سندات رأس المال.

### ١٢-٣ عوامل متعلقة بمخاطر السوق عموماً

فيما يلي وصف مختصر لمخاطر السوق الرئيسية، بما فيها مخاطر السيولة ومخاطر معدل الصرف ومخاطر الائتمان:

غياب سوق ثانوية/ سيولة محدودة

لا يوجد ضمان بإنشاء أسواق ثانوية لسندات رأس المال، أو إذا تم إنشاؤها، أنها ستزود حملة سندات رأس المال بسيولة كافية للاستثمار أو أنها ستواصل طوال عمر سندات رأس المال. وإن لسندات رأس المال عموماً سيولة أكثر محدودية في السوق الثانوية وقد تكون عرضة لتذبذب أكبر في الأسعار عن أوراق الدين المالية التقليدية إذ أنها سندات دائمة (أنظر «سندات دائمة» أعلاه)، وهي ثانوية (أنظر «سندات رأس المال التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك» أعلاه) وقد تلغى مدفوعات مبالغ دفع الفوائد في ظروف معينة (أنظر «- مدفوعات مبالغ دفع الفوائد مشروطة بوقائع معينة ويمكن إلغاؤها وهي غير تراكمية» أعلاه).

عدم السيولة قد يكون له أثر سلبي على القيمة السوقية لسندات رأس المال. وبناءً على ذلك، فإن حامل سندات رأس المال قد لا يكون قادراً على الحصول على مشتري لشراء سندات رأس المال متوفراً أو بأسعار تمكن حامل السندات من تحقيق عائد مرغوب. وقد تتقلب القيمة السوقية لسندات رأس المال وقلّة السيولة، على وجه الخصوص، يمكن أن يكون لها أثر سلبي مادي على القيمة السوقية لسندات رأس المال. وبناءً عليه، فإن شراء سندات رأس المال مناسب فقط لمستثمرين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بقلّة أو انعدام السيولة في سندات رأس المال والمخاطر الأخرى المتعلقة بالاستثمار في سندات رأس المال.

الأسواق الناشئة

ينبغي أن يكون المستثمرون في الأسواق الناشئة على وعي بأن هذه الأسواق خاضعة لمخاطر أكبر عن الأسواق الأكثر تطوراً، بما فيها، في بعض الحالات، مخاطر قانونية واقتصادية وسياسية كبرى. وبناءً عليه، ينبغي على المستثمرين ممارسة عناية خاصة في تقييم المخاطر ذات الصلة ويجب أن يقرروا بأنفسهم، وعلى ضوء هذه المخاطر، إن كان استثمارهم مناسباً. وعموماً، فإن الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسب فقط للمستثمرين المحنكين الذين يدركون تماماً عظم المخاطر ذات الصلة.

مخاطر فرض الضرائب على المدفوعات

يمكن أن تصبح المدفوعات التي يؤديها البنك بالنسبة لسندات رأس المال خاضعة لفرض الضرائب. ويتطلب الشرط ١١ (فرض الضرائب) من البنك أن يؤدي مدفوعات بالنسبة لسندات رأس المال مع مراعاة أي إمساك أو تخفيض مفروض من السلطنة بالنسبة لهذه المدفوعات. وفي هذه الظروف، فإن المدفوعات بموجب سندات رأس المال التي يستلمها حملة سندات رأس المال لا تتضمن مبلغ ذلك الإمساك أو التخفيض.

## الفصل الخامس عشر: الحوكمة

### المساهمون

الجدول التالي يبين أكبر ١٠ مساهمين بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ م.

اسم المساهم	عدد الأسهم	% للملكية
الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع	٢٧٧,٠١٣,٣٠٦	١٥,٥٢
شئون البلاط السلطاني	٢٦٠,٠٠٥,٧١٣	١٤,٥٧
صندوق الاستثمار العماني	١٣٥,٨٨٩,٥٥٧	٧,٦١
أبحار للاستثمارات المالية - إدارة الأصول/ حساب الوديعة بالريال العماني	١٢٩,٧٥٥,١٨٣	٧,٢٧
مؤسسة الراتب للتجارة	١٠٣,١٧٠,٠٩٥	٥,٧٨
الصندوق الاحتياطي العام للدولة	٨٦,٧٥٦,٦٦٥	٤,٨٦
العمانية القابضة العالمية ش.م.ع.ع	٧٦,١٦٥,٩٧٨	٤,٢٧
عبد الحافظ سالم رجب العجيلي	٥٩,٥٥١,٦٢٧	٣,٣٤
صندوق تقاعد قوات السلطان الخاصة	٥٨,٤٧٥,٥٤٠	٣,٢٨
صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني	٣٩,٨٢٦,٥١٧	٢,٢٣

### إطار حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال (بما فيها «القانون») وقانون الشركات التجارية ويتطلب أن يقوم المجلس والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي
- تعزيز الشفافية، والمحاسبة والاستجابة والمسئولية الاجتماعية
- القيام بشؤونهم مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والموردين والحكومة والمجتمع عموماً بكل عدالة وبأسلوب مفتوح و
- خلق فكرة عن البنك ككيان ممثل قانونياً وأخلاقياً.

### مجلس الإدارة

إن المجلس هو أعلى سلطة حاكمة ضمن هيكل البنك. ويعتقد البنك أن المجلس واسع القاعدة وأن سيطرة الأعضاء المستقلين (حسب تعريفه في القانون) تمكن المجلس من عقد نقاشات ذات معنى واتخاذ نظرة غير متحيزة وذات جودة حول الأمور المعروضة أمامه.

وللمجلس المسؤولية الشاملة عن البنك، بما فيها الإشراف على تنفيذ أغراضه الإستراتيجية، وإستراتيجية المخاطر، وحوكمة الشركات وقيم الشركة. ويقوم المجلس كذلك بتعيين الرئيس التنفيذي للبنك وبعض الأعضاء المعيّنين في فريق الإدارة التنفيذية. ويقوم كذلك بمراقبة والإشراف على تصرفات فريق الإدارة التنفيذية، بما في ذلك أداءهم مقابل أهداف الأداء التي يضعها المجلس.

وإن أدوار رئيس المجلس والرئيس التنفيذي منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ويوجد عزل واضح للواجبات والمسئوليات. وتشمل مسئوليات رئيس المجلس ضمان أن يتم اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم ومطلع جداً، وبناء علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية وضمن مستويات عليا لحوكمة الشركات ضمن البنك.

ويوجد عزل واضح بين ملكية البنك والإدارة.

### سلطات المجلس

لمجلس الإدارة مطلق الصلاحية للقيام بكافة التصرفات اللازمة لإدارة البنك في سبيل تحقيق أهدافه. ولا تحد هذه الصلاحية أو تقيد إلا حسبما نص به القانون أو النظام الأساسي أو بقرار من جمعية المساهمين، وتشمل الوظائف الرئيسية للمجلس ما يلي:

- أ) اعتماد سياسات البنك التجارية والمالية مع ميزانيته التقديرية بغرض تحقيق أهداف البنك والمحافظة على حقوق مساهميه وتطويرها.
- ب) تطوير و مراجعة وتحديث الخطط التجارية اللازمة من وقت لآخر لوضع أهداف البنك موضع التنفيذ و لتنفيذ أنشطة البنك التجارية في ضوء أهداف البنك التي تم تأسيسه من أجلها .
- ج) تبنى إجراءات الإفصاح المتبعة لدى البنك ومتابعة تنفيذها وفقاً لقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.
- د) الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية و التأكد من أن أعمال البنك تسير بصورة تحقق أهداف البنك على ضوء أهداف البنك التي تأسس من أجلها.
- هـ) مراجعة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة، والتي لا تكون في السياق العادي للأعمال قبل عرض ذلك على الجمعية العامة للبنك.
- و) مراجعة أداء البنك لتقييم إدارة الأعمال بشكل سليم وملائم.
- ز) ترشيح أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد أدوارهم ومسئولياتهم وصلاحياتهم.

- (ج) تقديم معلومات دقيقة لمساهمي البنك في التواريخ المحددة من قبل الهيئة العامة لسوق المال من خلال قواعد وإرشادات الإفصاح الخاصة بها.
- (ط) تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك ، شريطة ألا يكون أي منهما رئيسا لمجلس الإدارة وكذلك تعيين أي موظف يعمل لدى الرئيس التنفيذي و/ أو المدير العام تنفيذاً للهيكل التنظيمي للبنك وتحديد حقوقهم ومسئولياتهم و التزاماتهم وواجباتهم.
- (ي) تقييم أداء العاملين لدى البنك المذكورين أعلاه و تقييم العمل المنفذ من قبل اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة وفقاً للمادة ١.٢ من قانون الشركات التجارية.
- (ك) اعتماد البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك و نتائج أعماله والمقدمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس إدارة البنك كل ثلاثة أشهر، وهي البيانات التي يجب أن تعكس المركز المالي الحقيقي للبنك.
- (ل) أن يحدد في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة للمساهمين الأسباب التي تبرر قدرة البنك على تنفيذ الأنشطة المحددة لتحقيق أهدافه.
- (م) تعيين أمين سر لمجلس الإدارة في أول اجتماع وعقد أربعة اجتماعات في العام شريطة ألا تنقضي فترة أقصاها أربعة أشهر بين أي اجتماعين من اجتماعات مجلس الإدارة.
- (ن) تضمين بيان شامل في البيانات المالية بجميع المبالغ التي استلمها أعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة مالية بما في ذلك الأموال التي دفعت لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم موظفين لدى البنك.
- وقد حدد البنك المركزي العماني كذلك مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة للبنوك المرخصة، وتشمل بعض النواحي الرئيسية ما يلي:
- (أ) يمارس المجلس رؤيته الجماعية بشكل مستقل في جميع مسائل السياسة ولا يقتصر بما يقدم إليه من عروض ووجهات نظر.
- (ب) يتعين على المجلس وضع هيكل تنظيمي لتقديم الفحوص الملائمة والموازنات والوظائفية لحماية البنوك المرخصة من النفوذ المفرط لأية مصادر داخلية أو خارجية مع تفعيل حاكمية الشركات.
- (ج) يتعين على المجلس توظيف وتطوير أعضاء الإدارة العليا الموهوبين وأصحاب القدرات العالية والذين يتمتعون بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يكون للمجلس خطة خلافة إدارية واضحة.
- (د) إن من مسؤولية المجلس اعتماد ومراقبة إطار إدارة المخاطر والذي يعكس أفضل الممارسات ويطبق استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس، عبر سائر الأنشطة والعمليات الخاصة بالأعمال التجارية.
- (هـ) بينما يعتمد المجلس على خبرة الإدارة في تسيير العمليات اليومية للبنك المرخص، فإنه يظل مسئولاً مسؤولية كاملة عن مراقبة ذلك. ويتوقع من المجلس ممارسة أقصى درجات الحذر لضمان عدم تخطي سلطة الإدارة (أو قيد حرية العمل) أثناء تحمل المسؤولية التامة في رقابة العمليات.
- لا يسمح لمجلس الإدارة ممارسة الآتي ما لم يصرح لهم ذلك صراحة النظام الأساس أو دونما الحصول على تفويض بذلك من الجمعية العامة العادية:
١. تقديم الهدايا أو التبرعات بخلاف الهدايا العادية بقيمة اسمية والتي يتطلبها سير العمل العادي.
  ٢. بيع جميع أو أجزاء مهمة من أصول البنك.
  ٣. استخدام أصول البنك كضمانات إضافية بخلاف ضمان ديونه الناتجة عن ممارسته لأعماله الاعتيادية لتحقيق أهداف البنك.
  ٤. ضمان ديون الغير ما عدا الضمانات المقدمة ضمن سير العمل الاعتيادي لتحقيق أهداف البنك.
- يكون البنك ملزماً بجميع تصرفات مجلس إدارته، ورئيس المجلس، والعضو المنتدب بالإدارة وسائر المديرين التنفيذيين، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

## تشكيل مجلس الإدارة

يتألف المجلس من سبعة أعضاء، تم انتخابهم في الجمعية العامة السنوية المنعقدة في ٢٩ مارس ٢٠١٦. وفيما يلي تفاصيل الأعضاء الحاليين:

اسم العضو	صفته	الفئة	ممثلًا
الفاضل/ عبدالله حميد سعيد المعمري، رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ حسن أحمد محمد النبهاني، نائب رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ سالم محمد المشايخي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ عمر أحمد عبدالله آل شيخ	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ سعيد أحمد صفرار	غير تنفيذي	مستقل	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.
الفاضل/ طاهر سالم العامري	غير تنفيذي	غير مستقل	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.

## نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة

### الفاضل / عبدالله حميد سعيد المعمري

الفاضل/ عبدالله حميد سعيد المعمري حاصل على شهادات عليا في إدارة الأعمال من الجامعات البريطانية ولديه خبرة تتجاوز ٢٠ سنة في مجالات الإدارة والمالية والمشاريع، ويرأس أحد صناديق التقاعد الحكومية وله عضوية في مجالس إدارات عدد من الشركات المرموقة ولجانها التنفيذية، يتراأس المجلس منذ مارس ٢٠١٣. وينشر بفعالية في وضع إستراتيجيته وأهدافه ورؤيته المستقبلية. إضافة إلى منصبه كرئيس مجلس إدارة البنك، فإنه يشغل منصب رئيس لجنة اعتماد الائتمان وعضو اللجنة التنفيذية للمجلس.

### الفاضل / حسن أحمد محمد النبهاني

الفاضل/ حسن أحمد محمد النبهاني هو الرئيس التنفيذي للصندوق العماني للاستثمار ورئيس لجنة الاستثمار واللجنة الإدارية بالصندوق. انضم للصندوق سنة ٢٠٠٧ بوظيفة الرئيس التنفيذي وأدى دوراً نشطاً وملحوظاً في إقامة وجود للصندوق العماني للاستثمار في السواق المالية والاستثمارية العالمية. وتولى منصب الرئيس التنفيذي للصندوق في مايو ٢٠٠٩.

ويملك الفاضل/ حسن خبرة تربو على ٢٥ سنة في إدارة وتطوير المشاريع، وتقييم وتحليل وإدارة الاستثمارات. وخلال حياته المهنية في القطاع العام حقق سجلاً حافلاً في تطوير وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية المختلفة في جميع أنحاء السلطنة. كما قدم مساهمة كبيرة في خطط تمويل الحكومة للمشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص بالسلطنة. تلقى الفاضل/ حسن تعليمه الجامعي في جامعة كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج بدرجة بكالوريوس في الهندسة. وبالإضافة إلى ذلك حاز على الدبلوم العالي في هندسة المياه الجوفية ودرجة الماجستير في الهندسة الهيدروليكية، والشهادة التخصصية في برنامج الإدارة المتقدمة.

وفي المجال المهني يشغل الفاضل/ حسن منصب نائب رئيس المجلس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العمانية الوطنية للاستثمار القابضة ش.م.ع. وعضو مجلس إدارة بورصة دبي. وبالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في ثلاث من اللجان الفرعية وهي اللجنة التنفيذية، ولجنة اعتماد الائتمان ولجنة الموارد البشرية والمكافآت.

### الفاضل / سالم محمد المشايخي

يحمل الفاضل/ سالم محمد المشايخي شهادة البكالوريوس في الرياضيات. وهو حالياً موظف لدى قسم المصاريف في شئون البلاط السلطاني. كما أنه عمل سابقاً في قسم النفقات في ديوان البلاط السلطاني. ويشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق العماني للدخل الثابت وعضوية صندوق إزدهار. إضافة إلى منصبه كعضو بالمجلس، فيشغل منصب رئيس لجنة التدقيق الداخلي وعضو في لجنة إدارة المخاطر.

### الفاضل / عمر أحمد عبدالله آل شيخ

يحمل الفاضل/ عمر أحمد عبدالله آل شيخ شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وبكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة سذرن كولورادو. وقد كان مدير المالية لدى شركة الشنفرى وشركاه ش.م.ع. والشركة الفنية العمانية ش.م.ع. من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠١٣م. كما يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة طفار للتأمين ش.م.ع.، وعضو مجلس إدارة شركة طفار الدولية للتنمية والاستثمار وشركة عمان للتنمية والشركة العمانية للزيوت النباتية ومشتقاتها. وهو رئيس لجنة إدارة المخاطر وعضو في لجنة التدقيق.

## الفاضل / غازي ناصر سالم العلوي

يحمل الفاضل / غازي ناصر سالم العلوي شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الأكاديمية الحديثة في مصر والماجستير في الإدارة من جامعة جلامورجان بالمملكة المتحدة. ويعمل حالياً لدى شئون البلاط السلطاني. وهو عضو مجلس إدارة شركة كئبان عمان ش.م.م. وهو كذلك عضو مجلس إدارة منتدب لشركة منبع العطاء للتجارة والخدمات.

وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة اعتماد الائتمان ولجنة الموارد البشرية والمكافآت بالمجلس.

## الفاضل / طاهر سالم العامري

الفاضل / طاهر سالم العامري هو خبير في المالية والمحاسبة والخزنة. ويحمل شهادة بكالوريوس في المالية والمحاسبة من جامعة سالفوردي في المملكة المتحدة. أمضى أكثر من 17 عاماً من خبرته في مناصب عليا في وزارة المالية، سلطنة عمان. وكان ولا زال عضواً في مجلس الإدارة في العديد من الجهات الحكومية والخاصة. وعلى مدى العامين الماضيين منذ مايو 2015، شغل الفاضل / طاهر منصب نائب الرئيس التنفيذي في الشركة العمانية للإستثمار والتمويل ش.م.ع.ع.

## الفاضل / سعيد أحمد صفرار

يحمل الفاضل / سعيد أحمد صفرار شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة ودبلوم إدارة أعمال من كنجز كولج في بورنموث بالمملكة المتحدة ودبلوم متخصص من الأكاديمية العربية للأعمال المصرفية وعلم المالية في الأردن. ولديه خبرة تزيد على 25 سنة في الأعمال المصرفية والاتصالات وهو حالياً الرئيس التنفيذي لشركة عمان للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع. وهو عضو كذلك في مجلس إدارة شركة المركز المالي (فينكوروب) وشركة ظفار للطاقة. وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة اعتماد الائتمان ولجنة الموارد البشرية والمكافآت.

## اللجان المنبثقة عن المجلس

تسمح المادة 4 من تعميم البنك المركزي العماني رقم ب م 932 لمجلس إدارة البنوك المرخصة بإقامة لجان من أعضائه مع «مرجعية شاملة، وتحديد الغرض، والعضوية، والانتداب، والصلاحيات، وتكرار الاجتماعات، ومدة العضوية، والواجبات، والمسئولية، والصلاحيات، والمحاسبة، إلخ.» وينص تنظيم البنك المركزي العماني رقم ب م/تنظيم/42/1/97 في مادته 3 (ج) بأن المجلس يمكنه انتداب جزء من وظائفه إلى لجنة تتألف من بعض أعضائه و/أو من الإدارة التنفيذية والذين يطلب منهم تقديم قراراتهم للمجلس للمصادقة. وإن المسئولية النهائية تقع على عاتق المجلس.

وقد قام المجلس بتشكيل عدة لجان لأغراض محددة مع مرجعية ومسئوليات واضحة. ويتحدد واجب اللجنة في ضمان عناية مركزة ومتخصصة لمسائل معينة مرتبطة بحاكمية البنك. وتشكل مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس مع التدقيق الداخلي وقسم الامتثال أداة هامة في عملية حوكمة الشركات. وقد تم إعادة هيكلة اللجان اعتباراً من تاريخ 27 إبريل 2011، وفيما يلي عرض للهيكل التنظيمي لحوكمة البنك:



## لجنة التدقيق

تتمثل الوظائف الرئيسية للجنة التدقيق في تقييم ومراجعة نظام التقرير المالي للبنك لضمان كون البيانات المالية صحيحة وكافية وموثوقة. وتقوم اللجنة مع الإدارة بمراجعة القوائم المالية الربعية والسنتوية قبل تقديمها للمجلس للاعتماد. وتقوم اللجنة كذلك بمراجعة ملاءمة الامتثال التنظيمي والتقرير التنظيمي وأنظمة الضوابط الداخلية وهيكل أقسام التدقيق والامتثال وموظفيها وتعد نقاشات مع المدققين الداخليين/ والمدققين الخارجيين حول النتائج الهامة و بيئة الضبط.

ويتمثل دور رئيس التدقيق الداخلي في تقديم الضمان المعقول بأن إطار الضبط الإداري المطبق في البنك يعمل بفعالية. كما يتمثل دور رئيس الامتثال في ضمان امتثال البنك بجميع القوانين والقواعد والتنظيمات المعمول بها ضمن الإطار التنظيمي بالسلطنة وأفضل الممارسات الدولية. ويرجع كلا الرئيسين ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

## الأعضاء:

الفاضل / سالم محمد المشايخي

الفاضل / عمر أحمد آل شيخ

الفاضل / طاهر سالم العامري



### اللجنة التنفيذية

يلعب أعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة دوراً متزايداً في ضمان تطبيق إستراتيجية الأعمال وسياسات وإجراءات البنك. وتضمن اللجنة تطبيق دساتير ملائمة لإجراء الأعمال لتغذية السلوك الأخلاقي لحماية مصداقية البنك ومساهميه. وتقوم اللجنة بمراجعة وتوصية الموازنة السنوية وخطة العمل إلى مجلس الإدارة.

#### الأعضاء:

الفاضل/ عبدالله حميد المعمري  
الفاضل/ سعيد صفرار  
الفاضل/ حسان النبهاني  
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي

### لجنة اعتماد الائتمان

تقوم لجنة اعتماد الائتمان بمساعدة أعضاء المجلس في القيام بمسؤوليات المجلس في المراقبة والإشراف والحاكمة فيما يتعلق بأداء الائتمان للبنك. وفي هذا الدور، تتحمل اللجنة مسؤولية الموافقة على القروض التي تتجاوز الحدود المسموح بها للرئيس التنفيذي.

وتتحمل لجنة اعتماد الائتمان مسؤولية مراجعة مقترحات القروض المرفوعة إليهم من الرئيس التنفيذي أو كبار أعضاء فريق الإدارة لإقراض التابعين له على أساس كل حالة على حدة بقبول أو رفض هذه المقترحات حسبما يقررونه.

#### الأعضاء:

الفاضل/ عبدالله حميد المعمري  
الفاضل/ حسان النبهاني  
الفاضل/ سعيد صفرار  
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي

### لجنة إدارة المخاطر

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعدة أعضاء المجلس في أداء مسؤوليات المجلس في الإشراف والمراقبة والحاكمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر للبنك. فاللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى المجلس حول ميل البنك للمخاطر فيما يرتبط بالائتمان ونسبة الفائدة والسوق والسيولة ومخاطر العمليات.

وتضمن اللجنة تطبيق إستراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار قوي للمخاطر في البنك والذي يعزز الجودة والعوائد على الأصول. وتقوم اللجنة كذلك بتقديم الإرشاد والتوجيه حول جميع مسائل المخاطر المرتبطة بالائتمان والسوق ونسبة الفائدة والسيولة والعمليات.

#### الأعضاء:

الفاضل/ عمر أحمد آل شيخ  
الفاضل/ سالم محمد المشايخي  
الفاضل/ طاهر سالم العامري

### لجنة الموارد البشرية والأجور

تتمحور مهام لجنة إدارة الموارد البشرية حول مساعدة المجلس على أداء مسؤوليات المجلس المتعلقة بالرقابة وإدارة المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. ومن مسؤوليات اللجنة رفع التوصيات للمجلس حول فعالية سياسة الموارد البشرية والمكافآت والمزايا، وتعيين الإدارة العليا وأية مسائل أخرى متعلقة بالموارد البشرية.

#### الأعضاء:

الفاضل/ حسن النبهاني  
الفاضل/ غازي ناصر سالم العلوي  
الفاضل/ طاهر سالم العامري  
الفاضل/ سعيد صفرار

## مجلس الإشراف الشرعي لنافذة الأعمال المصرفية الإسلامية لبنك صحار

يتمثل دور مجلس الإشراف الشرعي في ضمان أن جميع أنشطة صحار الإسلامي يتم إجراؤها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. ويقوم المجلس بصفة منتظمة بمراجعة ومراقبة المنتجات والمعاملات. ويتألف مجلس الإشراف الشرعي من ثلاثة علماء شريعة إسلامية، كالتالي:

### د. حسين حمد حسن

حصل د. حسين حمد حسن على شهادة الدكتوراة في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، مصر وشهادة الماجستير بالفقه المقارن من جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج في القانون والاقتصاد من جامعة القاهرة، مصر. ولديه ما يزيد على خبرة 05 سنة في الأعمال المصرفية الإسلامية، وهو رئيس مجالس الإشراف الشرعي لعدد 4 بنكا ومؤسسة مالية. وهو مؤلف لأكثر من 05 كتاباً وبحثاً، وقام بتأليف 40 مقالة مكثفة وقام كذلك بالإشراف على الخطة الكبرى لترجمة 200 كتاباً إسلامياً إلى عدة لغات. علاوة على ذلك، قام بنجاح بتحويل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية إلى النظام الإسلامي.

### د. مدثر صديقي

يعد د. مدثر صديقي خبيراً ذائع الصيت عالمياً في الدراسات الإسلامية والقوانين الغربية. ونال درجة الدكتوراة من كلية شيكاغو كنت للقانون، بالولايات المتحدة الأمريكية، والماجستير من كلية هارفارد للقانون، الولايات المتحدة الأمريكية، والدراسات الإسلامية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة أوفي (AAOIFI) للمبادئ الشرعية، والمجلس الفقهي لأمريكا الشمالية، وزميل بحثي في أكاديمية البحث الشرعي العالمية للمالية الإسلامية في ماليزيا. ولديه خبرة لأكثر من 30 سنة في تقديم الاستشارات الشرعية والقانونية، وتوثيق الأعمال المصرفية الإسلامية، والبحث والمحاضرات والتحكيم لأكثر من 40 مؤسسة وجامعة ومركز بحث حول العالم.

### الشيخ/ عزان ناصر فرفور العامري

يحمل الشيخ/ عزان ناصر فرفور العامري شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية مع تخصص القضاء. ويعمل كسكرتير لسماحة المفتي العام للسلطنة في قسم الفتاوى منذ سنة 2011. وهو عارف في القانون الشرعي، وأخذ عدة دورات في المجالات ذات الصلة وشارك في عدة ورشات ومؤتمرات ذات الصلة.

### الشيخ فهد الخليبي

تخرج الشيخ فهد من جامعة فلوريدا أتلانتيك بالولايات المتحدة بعد التحاقه بالبنك المركزي العماني. وفي البنك المركزي كان موظف في قسم الخزينة والاستثمار ومسؤول عن إدارة مليارات الدولارات في الأسواق العالمية. وبعد ذلك، التحق بركة المدينة للاستثمار حيث أصبح نائب المدير العام للأعمال الاستثمارية البنكية. وفي المدينة للاستثمار، كان محور في ترويج وجمع رأس المال في عدد من الشركات الناجحة بما فيها المدينة تكافل، والمدينة العقارية، وصندوق تلال وغيرها. وتضمنت مسؤولياته الرئيسية إدارة المحافظ، وترويج مشاريع الحفول الخضراء والتعامل مع الأفراد عالي صافي القيمة. وقد أنشأ مؤخراً دار بيان للاستثمار، والذي يركز على بناء علاقات طويلة الأمد بتقديم الاستثمار البنكي والخدمات الاستشارية.

### الإدارة العليا

فريق الإدارة العليا للبنك مسئول عن الإشراف اليومي والتحكم في أعمال البنك، وخصوصاً بالنسبة لضمان وظائفية وعمل الامتثال والتحكم بالمخاطر، واستقلال الوظائف، وعزل الواجبات والمهام. ويتم توثيق سياسات الأعمال والسياسات المحاسبية والعمليات والإجراءات والضوابط، ونشرها عبر كتيبات سياسات وإجراءات تشغيل معيارية، والتي تغطي جميع النواحي والأنشطة الخاصة بالبنك. ويتم مراجعة جميع السياسات الهامة واعتمادها من قبل المجلس.

ويتألف فريق الإدارة العليا للبنك من:

الإسم والمنصب	مختصر السيرة الذاتية
<b>الفاضل / ساشي كومار</b> القائم بأعمال الرئيس التنفيذي	التحق ببنك صحار سنة ٢٠٠٧م. وقبل التحاقه ببنك صحار، كان بمنصب النائب الأول للرئيس لدى سري فينشر كايبتل المحدودة ومدير لشركة ساس إنفستمنت فيدوشري المحدودة. حاصل على الميدالية الذهبية وزميل في معهد التكلفة والإدارة والمحاسبين وزميل في معهد المحاسبين المرخصين. وقد تولى مناصب في الإدارة العليا في عدد من المؤسسات قبل التحاقه ببنك صحار.
<b>الفاضلة / منيرة مكي</b> المدير العام للموارد البشرية وشؤون الشركات	التحقت ببنك صحار منذ سنة ٢٠٠٦م. وكانت رئيسة شؤون الشركات في بنك التعاون للإسكان، وقبل ذلك كانت نائبة المدير للأنشطة التعليمية في وزارة التربية والتعليم. وتحمل شهادة البكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس من جامعة بيروت العربية، لبنان، وشهادة الماجستير في الأنشطة التعليمية من جامعة شيفيلد، المملكة المتحدة. وقد أكملت برنامج حول إستراتيجية الموارد البشرية في المؤسسات المتحولة، في معهد لندن للأعمال.
<b>الفاضل / خلفان الطالعي</b> نائب المدير العام ورئيس العمليات	التحق ببنك صحار في فبراير سنة ٢٠٠٧م. لديه خبرة لأكثر من ٣٨ سنة في الأعمال المصرفية المختلفة. وقبل التحاقه ببنك صحار كان يعمل في البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك عمان الدولي في منصب نائب المدير العام للتجزئة المصرفية. وقد أكمل دراساته في الإدارة التنفيذية في جامعة فرجينيا.
<b>الفاضل / مصطفى علي مختار</b> نائب المدير العام ورئيس الخدمات البنكية للشركات	التحق ببنك صحار في يناير سنة ٢٠٠٧م. ويعد من أوائل الموظفين المؤسسين للبنك منذ بدء عملياته. ويشغل حالياً منصب نائب المدير العام ورئيس وحدة الخدمات المصرفية للشركات في البنك. بدأ مسيرته في القطاع المصرفي سنة ١٩٨٦ مع بنك عمان والبحرين والكويت، ومنه انتقل إلى بنك عمان الدولي، ثم بنك مجان الدولي، وبهذا يملك ما يصل إلى ٣ عقود من الخبرة المصرفية، ٢٤ عاماً منها في مجال التجارة الخارجية. وقد حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في كل من الهند وسنغافورة وهونغ كونغ ومصر والمملكة المتحدة. كما تدرب على رأس العمل في مصرف ميدلاند بالمملكة المتحدة ومصرف الألمانى وأبي بي سي الفرنسي، وحضر العديد من الدورات والبرامج المتخصصة الأخرى في السلطنة. ويحمل شهادة عليا من معهد الإدارة والقيادة الدولية، وهو عضو في فريق عمل تنمية الصادرات التابعة للهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء). كما نظم العديد من ورش العمل المتخصصة في التجارة الخارجية لزبائن البنك من الشركات والوزارات.
<b>الفاضل / سالم خميس المسكري</b> نائب المدير العام ورئيس صحار الإسلامي	التحق ببنك صحار سنة ٢٠٠٧م بمنصب مساعد المدير العام لشؤون الفروع. وتمثل خبرته في إدارة الفروع المصرفية وتمتد إلى ٢٩ سنة. كما يملك معرفة واسعة في أعمال التجزئة وتسويق منتجات البيع للأفراد، وإدارة عمليات الفروع. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل، ودرجة الدبلوم في اللغة الإنجليزية للأعمال من معهد تدريب الأعمال في المملكة المتحدة التي حصل منها أيضاً على درجة الدبلوم من معهد الإدارة والقيادة. كما يحمل إجازة خاصة في الصيرفة الإسلامية ومنتجات التكافل. قبل انضمامه إلى بنك صحار تولى عدداً من المناصب الرفيعة في بنك مسقط وبنك عمان الدولي.
<b>الفاضل / راجيف كمار أرورا</b> نائب المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد	راجيف أرورا هو مصرفي لديه خبرة أكثر من ٢٤ عاماً في قطاع الخدمات المالية في التخطيط الاستراتيجي، وبناء الأعمال التجارية الجديدة وإدارة برامج التحول واسعة النطاق في مناطق جغرافية متعددة. قبل انضمامه إلى بنك صحار، كان يعمل لدى بنك إس لأكثر من ٧,٥ عاماً في أدوار مختلفة في تأسيس الخدمات المصرفية للأفراد في شمال وشرق الهند. وكان آخر منصب له في "يس بانك" كرئيس تنفيذي ورئيس في المنطقة الشمالية والشرقية فيما يخص أعمال سوق رأس المال، الخدمات المصرفية للشركات كما عمل في وقت سابق في بنك إي سي سي أي بنك، بنك راو (الكونغو، أفريقيا)، بنك اتش دي أف سي، ماكس نيويورك للتأمين على الحياة و اتش اس بي سي الهند. حصل على ماجستير إدارة الأعمال في المالية والتسويق من إمت، غازي آباد، وهو مرخص و معتمد من قبل المعهد الهندي للمصرفيين. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من كلية رمجاس، جامعة دهلي وأكمل دراسته من مدرسة سانت كزافييه، دهلي.

<p>عمل سابقاً في بنك ظفار وقرر الالتحاق ببنك صحار سنة ٢٠٠٦م. وتمتد خبرته العملية لأكثر من ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات. قام بدور أساسي في عملية تأسيس دائرة تقنية المعلومات بالبنك، كما أضاف إليها الكثير من التقنيات الحديثة والمستخدم في البنك اليوم وذلك لتسيير وتسهيل الأعمال المصرفية، والتي نالت العديد من الأوسمة والجوائز، منها حصول البنك على أول شهادة آيزو ينالها مصرف بالسلطنة في تطبيق نظام إدارة المعلومات أي إي سي آيزو ٢٠٠٥ : ٢٧٠١ وتنفيذ المكونات الأساسية للنظام المصرفي للبنك في فترة قياسية. وكان نتيجتها حصول البنك على جائزة التقنية المصرفية من لندن. كما يجدر بالذكر أن الفاضل/ مجاهد حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب من الهند. وأكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة ليصبح من حملة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون. بالإضافة إلى خبرة تجاوزت ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات في القطاع المصرفي بالسلطنة. حاصل على شهادة الإدارة العامة من جامعة هارفرد للأعمال سنة ٢٠١٣م.</p>	<p><b>الفاضل/ مجاهد سعيد الزدجالي</b> نائب المدير العام ورئيس تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية</p>
<p>بدأ مشواره المهني في بنك ستيت في الهند حيث استمر ٢٤ سنة بالعمل هناك. ونجح في إنجاز مهام متعددة في مجالات مختلفة تضمنت إدارة المخاطر، الخزينة والائتمان وتمويل التجارة والتجزئة المصرفية وإدارة الفروع. كما شارك في تصميم وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر فضلاً عن مشاركته في وضع السياسات العامة للتجزئة المصرفية والخدمات المصرفية للشركات لأكثر من ١٥٠٠ فرع حول العالم. وقد عمل خلال هذه السنوات على تطوير وصيانة نظام الإبلاغ عن المخاطر، ووضع النماذج وأنظمة التحليل، وتوجيه القطاع للعمليات المحلية والدولية. بالإضافة إلى مشروع إعادة هندسة معالجة العمليات التجارية لـ ٩٠ فرع بالإضافة إلى تنفيذ آليات المعالجة المركزية لها. ويحمل أرفند درجة الماجستير في الاقتصاد من المعهد الهندي للدراسات المصرفية والمالية. كما يحمل درجة دبلوم الدراسات العليا في الهندسة المالية وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد حضر العديد من البرامج المتعلقة بإدارة المخاطر والائتمان والمخاطر التشغيلية للسوق في عدد من أرقى معاهد الإدارة في الهند.</p>	<p><b>الفاضل/ أرفند كومار شارما</b> مساعد أول المدير العام ورئيس قسم إدارة المخاطر</p>
<p>قبل التحاقه ببنك صحار، عمل لعدد من البنوك ومكاتب المحاماة في السودان. ولديه حوالي ١٣ سنة من الخبرة في مجال المحاماة. وهو حاصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في القانون.</p>	<p><b>الفاضل/ السامويل عبد الهادي إدريس</b> مدير تنفيذي أول للشئون القانونية</p>
<p>وهو محاسب مؤهل بخبرة ٢٠ سنة في القطاع البنكي. وقبل التحاقه ببنك صحار عمل كرئيس للتقرير المالي والمراجعة لدى البنك الوطني العربي والبنك السعودي الهولندي بالمملكة العربية السعودية. وقد عمل سابقاً في مؤسسات معترف بها عالمياً مثل ميريل لينش وبريس ووتر هاوس كوبرز في لندن، وبي دبليو سي و كاي بي إم جي في جنوب إفريقيا.</p>	<p><b>الفاضل/ بيتر برجر دويت</b> الرئيس المالي</p>
<p>وقبل التحاقه بالبنك كان يعمل لدى البنك المركزي لمدة ١٩ سنة خبرة في الأعمال المصرفية. وقد عمل بمنصب فاحص للبنوك وكان يقوم بإجراء فحوص بمواقع البنوك وشركات التمويل والتأجير، بما فيها البنوك الإسلامية وعمليات نوافذ الأعمال البنكية الإسلامية. ويحمل شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والعلوم المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية.</p>	<p><b>الفاضل/ خالد خلفان الصبحي</b> مساعد المدير العام ورئيس الامتثال (الالتزام)</p>

## الموظفين

صممت سياسات الموارد البشرية للبنك لجذب والاحتفاظ وتحفيز الموظفين عاليي المعايير المهنيين والمهرة وأصحاب المعارف الواسعة. ويحرص البنك على حماية والامتثال بالحقوق الممنوحة للموظفين، والتي تشمل دون حصر، بيئة العمل الشفافة، خطط إدارة المهارات وهيكل مكافأة وأجور شفاف، وسياسة وسيلة التوصل إلى نفخ الصافرة (والتي تمكن الموظفين من رفع أوجه قلقهم بحسن نية وثقة مباشرة إلى مستوى رئيس المجلس).

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، وظف البنك ٧٠٢ موظفاً بدوام كامل.

و البنك ملتزم بالتعرف على وجذب وتطوير المواطنين العمانيين في قوته العاملة. وأن سياسة الحكومة العمانية الموصى بها أن يتكون ٩٠٪ من مجموع موظفي البنك من العمانيين. وقد بلغت نسبة التعمين بالبنك كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ٩٢,٦٪ والبنك ممثل لكافة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتوظيف.

## الفصل السادس عشر: سياسة توزيع الأرباح

تتوافق سياسة توزيع الأرباح للبنك مع تعليمات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. ويتبع مجلس الإدارة سياسة توزيع أرباح معتدل ويوصي بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد الأخذ في الاعتبار الإرشادات التنظيمية، وتوقعات النمو وعوامل أخرى.

توزيع الأرباح للأعوام السابقة للبنك هي كالتالي:

السنة	توزيع الأرباح النقدية	توزيع الأرباح بالسهم
٢٠١٤	٤٪	٦٪
٢٠١٥	٥٪	١٠٪
٢٠١٦	٥٪	١٠٪

## الفصل السابع عشر: حقوق ومسئوليات الوكيل وحملة السندات

يصف ما يلي مسؤوليات وحقوق الوكيل وحقوق حملة سندات رأس المال. ويرجى ملاحظة أن هذه الحقوق والمسئوليات إلخ. تخضع للبنود والشروط الواردة في الفصل الخامس. وفي حالة وجود أية اختلافات بين الأحكام الواردة في الفصل الخامس وهذا الفصل، تسود أحكام الفصل الخامس.

### مسئوليات الوكيل

يمثل ما يلي مسؤوليات الوكيل الرئيسية:

- مراقبة العقود والوقائع والتصرفات والإعلانات المادية (بما فيها نشر القوائم المالية السنوية) المبرمة أو المعلنة من قبل المصدر، من وقت لآخر. يتعين على المصدر إبلاغ الوكيل بأية معاملة أو عقد مادي والذي يمكن الحكم عليه بأنه يؤثر على حقوق حملة سندات رأس المال.
- التأكد دورياً من امتثال المصدر بالتزاماته بدفع مبالغ الفوائد.
- الإشراف عموماً على امتثال المصدر بنود وشروط سندات رأس المال، ومستند الوصاية.
- التصرف في أي طلب معقول لحملة سندات رأس المال، ومدققي المصدر ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي وسوق مسقط للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال أو المصدر نفسه، والذي قد ينه شركة مسقط للمقاصة إلى موقف قد يمثل واقعة خرق قد يكون لها أثر مادي على حقوق حملة سندات رأس المال.
- التصرف كوسيط في حل أي نزاع مادي ناشئ بين المصدر وأي حامل للسندات منفرداً أو عدد مجتمع من حملة السندات، حول مسائل ذات صلة مباشرة بسندات رأس المال.
- في حال خرق المصدر لأي شرط أو إخفاقه في أداء أية دفعة مستحقة في حينها وقابلة للدفع إلى حملة سندات رأس المال، أو في حال حدوث أية واقعة مادية والتي تكون في رأي الوكيل مؤثرة مادياً أو يحتمل تأثيرها مادياً على حقوق حملة سندات رأس المال، فيكون للوصي الحق باتخاذ التصرفات وفقاً للإجراءات الواردة في مستند الوصاية، من أجل صيانة وحماية حقوق حملة سندات رأس المال باعتبارهم فئة منفصلة لأصحاب المصالح في المصدر.

يقوم الوكيل بمراقبة أداء البنك بخصوص التزاماتها ومن أجل حماية مصالح حملة سندات رأس المال، ضمن بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة. وبعض هذه المسؤوليات كالتالي:

- الدعوة لتقارير دورية من الشركة وفحص دفاتره الخاصة بالحسابات والسجلات وأصول الشركة والمستندات والتقارير المتعلقة بالتصنيف الائتماني للشركة.
- ضمان أن يتم دفع الفوائد المستحقة على سندات رأس المال إلى حملة السندات بكل تاريخ دفع للفوائد، مع مراعاة بنود الفصل «بنود وشروط الإصدار».
- التحقق بأن سندات رأس المال قد تم استردادها طبقاً للأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة.
- الدعوة أو الإيعاز بالدعوة لاجتماع حملة سندات رأس المال أو أية واقعة قد تؤثر على مصالح حملة سندات رأس المال أو بطلب من أحد حملة سندات رأس المال أو أكثر ممن يمتلكون ما لا يقل عن ١.٥ من مجموع سندات رأس المال.
- التحقق أن الأموال التي تم جمعها من خلال سندات رأس المال يتم استغلالها طبقاً للنشرة.
- القيام بالتصرفات الأخرى حسب الضرورة لحماية مصالح حملة سندات رأس المال.

ويمكن للوصي التماس مساعدة خبراء ومهنيين لاداء واجباته، دون المساس بمسئوليته.

## حقوق الوكيل

للوصي الحقوق المحددة التالية، بالإضافة لأية حقوق أخرى يمكن أن تمنح له بموجب قوانين السلطنة.

- على الوكيل فور حدوث أي خرق أو إخفاق تنظيمي أو تصرف مهمل أو ما يشابه ذلك أو إسقاط التصرف من طرف المصدر، لفت انتباه المصدر عن طريق خطاب مكتوب وموجه إلى الرئيس التنفيذي للمصدر. وعلى الأطراف بذل أفضل ما بوسعهم لترميم أية مسألة إجرائية أو خرق و/أو التوصل إلى تسوية عادلة ومعقولة لذلك الأمر. وحيثما يكون مناسباً ومتفقاً عليه مع المصدر، يحق للوصي أن يقرر ويحكم حول الأمور نيابةً عن حملة سندات رأس المال دون الدعوة لاجتماع حملة سندات رأس المال.
- في حال إخفاق المصدر في معالجة أي خرق أو تصرف خلال فترة زمنية معقولة من إعطائه الإشعار اللازم من قبل الوكيل بالقيام بذلك، أو في حال قيام المصدر بارتكاب تصرف أحادي الجانب يكون له أثر مادي على حملة سندات رأس المال، فيحق للوصي اتخاذ إجراءات حسية تدو مناسبة. وحيثما يكون ممكناً وعملياً، بناءً على الظروف، يقوم الوكيل بالتصرف بقرار اجتماع حملة سندات رأس المال، حسب التصويت به من الأغلبية المعمول بها. ويقوم الوكيل كذلك بالتصرف بموجب أمر أو إرشاد الجهات التنظيمية ذات السلطة الملائمة حسب الأصول في السلطنة.
- في حال أن المسألة التي يتم اتخاذ القرار حولها ذات طبيعة قانونية أو بناء على نزاع حول الوقائع والحقائق، فيحق للوصي مباشرة محامي أو محكمة. ويحق للوصي في جميع الأمور، ما لم يثبت أنه تصرف بإهمال أو ليس في المصلحة الجماعية لحملة سندات رأس المال، تعويضه من قبل المصدر ضمن حدود معقولة، عن الدفاع عن أي إجراءات قانونية ناشئة عن صفته كوصي أو القيام بأية دعوى فيما يتعلق بذلك، أو مسالة نزاع، حسب الوصف أعلاه.
- في حال اجتماع حملة سندات رأس المال، فيتم عقده طبقاً للإجراء الوارد في بنود وشروط إصدار سندات رأس المال.
- يتم تزويد الوكيل من قبل المصدر بالمستندات التالية:
  - النتائج المالية الفصلية (الربع سنوية) والسنوية للمصدر
  - نسخة من جميع الإشعارات بالجمعيات العامة لمساهمي المصدر
- يحق للوصي حضور الجمعيات العامة الخاصة بالمصدر، وحيث الانطباق، يحق له مخاطبة الجمعية حسبما يراه مناسباً رئيس الجمعية.
- يحق للوصي طلب معلومات معينة من المصدر من أجل أداء وظائفه بشكل ملائم وإتقان. ويتعين اعتبار جميع طلبات الوكيل المعقولة حسب الأصول من قبل المصدر، والذي يقوم بإدارة جميع الاتصالات الجارية مع الوكيل من خلال مكتب الدائرة القانونية الداخلية. ولا يلتزم المصدر بتقديم المعلومات خارج نطاق ما هو معقول أو يعتبر ملائماً.

## حقوق حملة سندات رأس المال

يتمتع حملة سندات رأس المال بالحقوق التالية في نطاق وبموجب بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة.

- حق استلام المبلغ الأساسي لسندات رأس المال.
- حق استلام الفوائد القابلة للدفع على سندات رأس المال.
- حق تحويل/ بيع سندات رأس المال طبقاً لقوانين السلطنة وبنود وشروط هذه النشرة.
- الحق في نصيب توزيع أصول الشركة عند تصفيتها (ثانوي بالنسبة لجميع دائني الشركة الآخرين وبحق أفضلية فقط على أسهم حقوق المساهمين في البنك).
- حق المشاركة في اجتماعات حملة سندات رأس المال والتصويت في هذه الاجتماعات طبقاً لأحكام مستند الوصاية وقانون الشركات التجارية وتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال.

## الفصل الثامن عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب

### الاستحقاق بالاكتتاب

يعرض الاكتتاب بسندات رأس المال فقط إلى مستثمرين مختارين على أساس طرح خاص. وطبقاً لتنظيمات البنك المركزي، فإن البنوك المحلية لا يحق لها الاكتتاب بهذه السندات. ولا يجوز للبنك أو كيان ذات صلة شراء أو تملك السندات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما لا يجوز للبنك التمويل لشراء وتملك السندات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

### فترة الإكتتاب

يبدأ الإكتتاب في يوم: ٦ سبتمبر، ٢٠١٧  
ينتهي الإكتتاب في يوم: ٢٠ سبتمبر، ٢٠١٧  
ويمكن للمصدر أن يمدد تاريخ انتهاء فترة الإكتتاب بموافقة الهيئة العامة لسوق المال.

### الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب

يكون الحد الأدنى للاكتتاب ٢٥٠ سند والحد الأقصى للاكتتاب ٧٠٠٠٠ سند.

### رقم المساهم (المستثمر) لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

١. يجب على المكتتب في هذه النشرة أن يكون لديه حساب مستثمر في شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م وفقاً للنموذج المعد لذلك، والذي يمكن الحصول عليه من المقر الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م أو على موقعهم الإلكتروني أو من شركات الوساطة. وللمكتتب القدرة على فتح الحساب عبر المنافذ الآتية:
  - المكتب الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م الكائن في الحي التجاري، مسقط
  - فرع سوق مسقط للأوراق المالية في صلالة
  - مكاتب شركات الوساطة المعتمدة من قبل سوق مسقط للأوراق المالية
  - عن طريق الفاكس رقم: ٢٤٨١٧٤٩١
  - عن طريق فتح حساب عبر الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
٢. بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم حساب لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، يتعين عليهم جميعاً قبل الاكتتاب التأكد من أن حساباتهم تحتوي على بياناتهم الأساسية الشاملة، وهي الاسم بالكامل، العنوان البريدي، رقم البطاقة المدنية، حسب ما هو موضح بالبطاقة المدنية أو الرقم المدني الوارد في جواز السفر أو الرقم المدني المذكور في شهادة الميلاد الجديدة وتفاصيل الحساب البنكي. ويمكن لكل حامل سند أن يقوم بتحديث بياناته عبر المنافذ المذكورة أعلاه.
٣. جميع المراسلات بما في ذلك الإخطارات والشيكات يجب أن يتم إرسالها إلى مقدم الطلب في العنوان المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، ولذا على جميع مقدمي الطلب التأكد من صحة عناوينهم.
٤. يجب على كل مقدمي الطلب بعد فتح حسابهم أو تحديث بياناتهم، الحصول على الرقم الصحيح من شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ليتم تسجيله في طلب الاكتتاب. وتقع مسؤولية التحقق من صحة الرقم المدون في طلب الاكتتاب على المستثمر نفسه. وسيتم رفض طلبات الاكتتاب التي لا تحمل رقم الحساب الصحيح دون الرجوع إلى مقدم الطلب.

للمزيد من المعلومات حول هذه الإجراءات يرجى مراجعة:-

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

هاتف: ٢٤٨٢٢٢٢٢ ٩٦٨ - فاكس: ٢٤٨١٧٤٩١ ٩٦٨

## تفاصيل الحساب البنكي

- ١) يتعين على كل مقدم الطلب ذكر تفاصيل الحساب البنكي الخاص به (المسجل باسم مقدم الطلب)، ولا يجوز لمقدم الطلب استخدام رقم حساب بنكي يخص شخصاً آخر إلا في حالة القصر فقط.
- ٢) إذا كان الحساب البنكي لمقدم الطلب مسجلاً لدى بنك آخر غير بنك الاكتتاب، فإنه يجب على مقدم الطلب تقديم ما يثبت صحة تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب، ويتم إثبات ذلك بتقديم أي وثيقة من بنك مقدم الطلب توضح رقم واسم صاحب الحساب مثل الجزء العلوي من كشف الحساب الصادر عن البنك الذي يتضمن هذه المعلومات فقط أو خطاب أو أي مستند صادر من ذلك البنك. ويتوجب على مقدم الطلب ضمان إثبات وضوح الخطاب أو المستند واحتوائه بوضوح على رقم واسم صاحب الحساب بالكامل. ولمزيد من التوضيح، فإن مقدم الطلب غير ملزم بتقديم إثبات عن صحة تفاصيل حسابه البنكي إذا قام بالاكتتاب عن طريق البنك الذي يحتفظ بحسابه لديه، حيث يتعين على البنك في هذه الحالة التحقق من صحة حساب عميله من خلال نظامه وإجراءاته الخاصة به، أو من خلال الإثبات المقدم إليه من قبل مقدم الطلب.
- ٣) وبناءً على تعليمات الهيئة العامة لسوق المال، فإنه سيتم إدراج تفاصيل الحساب البنكي المشار إليه في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م وسيتم استخدامه في تحويل الأموال الفائضة من الاكتتاب وكذلك توزيعات الفوائد المستحقة لحامل السند المتوفرة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع. أما بالنسبة لمقدمي الطلب الذين لديهم حسابات بنكية مقيدة حالياً بسجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع، فسيتم استخدام رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب في تحويل المبالغ الفائضة فقط.
- ٤) سيتم رفض طلب الاكتتاب إذا كان الحساب البنكي الوارد بالطلب لا يخص مقدم الطلب.

## الوثائق الثبوتية المطلوبة

- ١) تقديم ما يثبت صحة رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب إذا كان الإكتتاب عن طريق بنك آخر غير البنك المسجل لديه حساب المكتتب.
- ٢) نسخة من سند التوكيل ساري المفعول والمعتمد حسب الأصول من السلطات القانونية المختصة في حالة الإكتتاب نيابة عن شخص آخر .
- ٣) إرفاق صورة لاثبات التفويض بالتوقيع بالنيابة عن الشخص الإعتباري. وذلك في حالة الطلبات التي يتقدم بها أشخاص اعتباريون (غير الأفراد) ويوقعها أفراد بموجب ما هو مخول لهم من صلاحيات التوقيع.

## كيفية الاكتتاب

- ١) على مقدم الطلب تعبئة طلب الإكتتاب واستيفاء جميع بياناته بما فيها رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع والرقم المدني/ رقم جواز السفر/ رقم السجل التجاري أو أية بيانات مطلوبة.
- ٢) يتحمل مقدم الطلب مسؤولية استيفاء جميع بياناته وضمن صحة وسريان مفعول المعلومات الواردة بالطلب، وتأكيداً على ذلك، فقد تم توجيه عناية بنك الاكتتاب بقبول طلبات الاكتتاب التي تستوفي جميع المتطلبات المنصوص عليها في طلب الاكتتاب ونشرة الإصدار.
- ٣) على مقدم الطلب قبل تعبئة طلب الاكتتاب مراعاة الإطلاع على نشرة الإصدار وقراءة شروط وإجراءات الاكتتاب بعناية تامة.
- ٤) على مقدم الطلب تقديم الطلب إلى بنك الاكتتاب مع سداد قيمة السندات كما هي محددة بالنشرة مع مراعاة إرفاق المستندات المشار إليها أعلاه.
- ٥) سداد قيمة الاكتتاب عن طريق النقد أو شيك أو تحويل إلى الحساب الآتي:

بنك صحر – حساب سندات رأس المال

حساب رقم: ١٠٧٠٠٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠

بنك صحر

BSHROMRUXXX



## بنك الاكتتاب

تسلم طلبات الاكتتاب إلى بنك صحران ش.ع.م.م (بنك الاكتتاب) خلال ساعات العمل الرسمية فقط. ويتعين على بنك الاكتتاب قبول طلبات الاكتتاب بعد التأكد من استيفائها للإجراءات والأهداف المحددة مع المتطلبات الواردة في النشرة. وعليه يتوجب على البنك توجيه مقدمي الطلب بالالتزام واستيفاء أي شرط يظهر في الطلب المقدم. يتحمل مقدمي الطلب مسؤولية تسليم طلب اكتتابه إلى بنك الاكتتاب قبل انتهاء فترة الاكتتاب. وفي هذا الصدد يحق للبنك عدم قبول أي طلب اكتتاب يرد إليه بعد ساعات الدوام الرسمية في تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب.

## قبول طلبات الاكتتاب

يتعين على بنك الاكتتاب عدم استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:

- ١) إذا لم يكن طلب الاكتتاب موقعاً من قبل مقدم الطلب.
  - ٢) إذا لم يتم سداد قيمة السندات المكتتب فيها طبقاً للشروط الواردة في نشرة الإصدار.
  - ٣) إذا تم سداد قيمة السندات المكتتب فيها عن طريق شيك بنكي وتم رفضه لأي سبب كان.
  - ٤) إذا لم يتضمن الطلب رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
  - ٥) إذا كان رقم المساهم الوارد في طلب الإكتتاب غير صحيح.
  - ٦) إذا تبين أن الشخص قام بالاكتتاب بعدة طلبات وبنفس الاسم فإنه سيتم رفض جميع الطلبات.
  - ٧) إذا لم تفرق بالطلب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
  - ٨) إذا لم يتضمن الطلب جميع تفاصيل الحساب البنكي للمكتتب.
  - ٩) إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب البنكي لمقدم الطلب الواردة بالطلب صحيحة.
  - ١٠) إذا لم تكن تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب تخص مقدم الطلب.
  - ١١) في حالة لم يُرفق بالطلب سند توكيل رسمي، وفق المتطلبات الواردة في نشرة الإصدار بشأن مقدم الطلب و(يوقع نيابة عن شخص آخر. إذا لم يتوفر في الطلب كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية وفق ما هو وارد في نشرة الإصدار.
  - ١٢) إذا لم يستوفي طلب الإكتتاب المتطلبات القانونية والتنظيمية الواردة في هذه النشرة.
- إذا تبين لبنك الاكتتاب بعد استلام الطلب وقبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة له لتسليم الطلبات بشكل نهائي لمدير الإصدار عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتعين عليه القيام بالخطوات اللازمة للاتصال بمقدم الطلب لتصحيح الخطأ المكتشف، وإذا تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المذكورة فإنه يتعين على بنك الاكتتاب إعادة الطلب لمقدم الطلب مع قيمة الاكتتاب قبل انتهاء الفترة المحددة له لتسليم طلبات الاكتتاب إلى مدير الإصدار.

## رفض طلبات الاكتتاب

يجوز لمدير الإصدار رفض طلبات الاكتتاب في أي من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديم تقرير مفصل للهيئة يوضح تفاصيل طلبات الاكتتاب المراد رفضها وأسباب الرفض.

## تفاصيل الاتصال للاستفسارات

على مقدمي الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم الشكاوى حول الأمور المتعلقة بالتخصيص أو الطلبات المرفوضة ، الاتصال بفرع البنك الذي تم الاكتتاب من خلاله، وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكتتب الاتصال بالشخص المعني وذلك على النحو التالي:

سعيد علي الهنائي

بنك صحار ش.م.ع.

ص ب ٤٤، الرمز البريدي ١١٤، سلطنة عمان

هاتف: ٢٣٩. ٢٤٧٣. ٩٦٨ +، الفاكس: ٢٨. ٢٤٧٣. ٩٦٨ +

البريد الإلكتروني: saeed.alhinai@banksohar.net

## التخصيص

يكون تخصيص سندات رأس المال وفقا للسلطة التقديرية التامة للمصدر بشريطة موافقة الهيئة العامة لسوق المال. وبعد التخصيص، يتم إرسال إشعار التخصيص إلى مقدم الطلب مع تفاصيل التخصيص الخاص به.

## الإدراج

يتم إدراج سندات رأس المال في سوق مسقط للأوراق المالية.

## الجدول الزمني المقترح

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترح لهذا الإصدار:

النشاط	التاريخ*
تاريخ بدء الإكتتاب	٦ سبتمبر، ٢٠١٧
تاريخ إنتهاء الإكتتاب	٢٠ سبتمبر، ٢٠١٧
تاريخ تقديم نتائج الإكتتاب للهيئة العامة لسوق المال	٢٤ سبتمبر، ٢٠١٧
تاريخ موافقة الهيئة العامة لسوق المال للتخصيص	٢٦ سبتمبر، ٢٠١٧
ادراج السندات في سوق مسقط للأوراق المالية	٢٨ سبتمبر، ٢٠١٧

\*قد تختلف التواريخ الفعلية.

## الالتزامات

يلتزم مدير الإصدار، وبنك الإكتتاب، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المذكورة في القوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تمثل مع أي التزامات وواجبات الإتفاقيات المبرمة بينهم والمصدر. يتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير لإصلاح الأضرار الناتجة عن أي إهمال ناشئ من أداء المهام والالتزامات المسندة لهم. وفي مثل هذه الحالة، سيقوم المصدر بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية لإتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح هذا الضرر.

## الفصل التاسع عشر: التعهدات

### بنك صحار ش.م.ع.

يؤكد مجلس الإدارة، منفردين أو مجتمعين، بأن البنك:

- (١) أن المعلومات الواردة في هذه النشرة هي صحيحة وكاملة.
- (٢) أنه تم أخذ العناية الواجبة لتجنب إسقاط أية وقائع أو معلومات هامة من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.
- (٣) أنه تم الإلتزام بجميع أحكام قانون سوق رأس المال، الهيئة العامة لسوق المال، قانون الشركات التجارية، واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها.

تم التوقيع بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة:

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

### مدير الإصدار

استنادا الى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب المادة ٣ من قانون سوق رأس المال، واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبها، والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال، فإننا قد قمنا بمراجعة جميع الوثائق المتعلقة والمواد الأخرى اللازمة لإعداد هذه النشرة لإصدار سندات بنك صحار ش.م.ع.م.

سيتمثل مجلس إدارة بنك صحار ش.م.ع.م. مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة. ويؤكدون على أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها والتي قد يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

ونؤكد بأننا قد بذلنا العناية الواجبة والتي تتطلبها المهنة فيما يتعلق بالنشرة التي تم إعدادها تحت إشرافنا. وبناء على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والنقاشات مع المصدر، وأعضاء مجلس إدارته، والمسؤولين والأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بموضوع الإصدار ومحتوى هذا المستند، فإننا نؤكد التالي:

١. لقد اتخذنا العناية الواجبة والمعقولة لضمان بأن المعلومات التي تلقيناها من قبل المصدر والمتضمنة في هذه النشرة تتفق مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.
٢. بناء على البيانات واطلاعنا على البيانات المقدمة لنا من قبل المصدر، فإن المصدر لم يحذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.
٣. إن نشرة الإصدار والإككتاب المتعلق بها تتوافق مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وللائحته التنفيذية ونموذج نشرة الإصدار المطبقة من قبل الهيئة العامة لسوق المال وتطبق مع قانون الشركات التجارية والقرارات الصادرة في هذا الشأن.
٤. البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية باللغة الإنجليزية) هي صحيحة، وعادلة، وكافية حسب إطلاعنا لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب حول الإستثمار من عدمه في هذه السندات المطروحة.

موقعه عن:-

الخليجية بادر للأسواق المال ش.م.ع.م.

## المستشار القانوني للإصدار

يؤكد المستشار القانوني، والذي يرد اسمه أدناه، بأن جميع الإجراءات المتخذة بشأن طرح السندات موضوع هذه النشرة تتفق مع أحكام والقوانين المتعلقة بأنشطة المُصدر، وقانون الشركات التجارية، وقانون سوق رأس المال واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها، ومتطلبات وشروط إصدار السندات من قبل الهيئة العامة لسوق المال، والنظام الأساسي للمُصدر، وقرارات الجمعية ومجلس إدارة المُصدر. ولقد حصل المُصدر على جميع التراخيص والموافقات من الجهات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع هذه النشرة.

موقعه عن:-

ناصر الحبسي وسيف المعمرى للمحاماة بالتعاون مع ادلشو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م



٢٤٧٣ . . . . . [www.banksohar.net](http://www.banksohar.net)

 [banksoharexcel](https://www.instagram.com/banksoharexcel)

 [@Banksohar\\_Excel](https://twitter.com/Banksohar_Excel)

 [excel.banksohar](https://www.facebook.com/excel.banksohar)

 [Excelbanksohar](https://www.youtube.com/Excelbanksohar)